

العالم الأمازيغي

ⵎⴰⴳⵣⴰⵏ | ⵏⵉⵎⴰⵙⵓⵏ

ⵏⵉⵎⴰⵙⵓⵏ | ⵏⵉⵎⴰⵙⵓⵏ



ⵏⵉⵎⴰⵙⵓⵏ | ⵏⵉⵎⴰⵙⵓⵏ
ⵏⵉⵎⴰⵙⵓⵏ | ⵏⵉⵎⴰⵙⵓⵏ
ⵏⵉⵎⴰⵙⵓⵏ | ⵏⵉⵎⴰⵙⵓⵏ



الطبعة السنوية: السنة اربعه اربع المجلد 5 لسنة 2011 - 1,5 اورو
العدد 127 لسنة 2011 / 2961 / Janvier
الرقم الدولي: 11-14/1476
الرقم القومي: 2001/0008
المطبعة: المطبعة الوطنية للنشر والتوزيع

بعد أحداث الحسيمة

الأمازيغ ينتفضون بتغير



صرخة لبدء منها

تستبد بالنظام الليبي موجة جنون حنا واحد ما تعرف امنا غانتتهي ولاحتا العواقب الوخيمة يديها على الشعب الليبي وعلى الجوار الاقليمي التي حنا هو وما خطتو لولا..

فالطموح اللامحدود للحاكم الليبي في أن يلعب دورا محوريا في المنطقة، والانتفاضات الشعبية في كل بلاد من البلدان المغاربية، للي ما عندها زهرمسكينة، لا تتوقف، والشكال الظلم السياسي والحجر على الحريات والتمهيش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تم كافة أرجاء شمال إفريقيا، مما يجعل الوضع العام غاية في الهشاشة، وماتيششش بالخير وينذر بمصير قد يهدد بعض المكاسب القليلة التي تحققت بعد صراع مرير هذا ولهي.

أما النظام الليبي فهو فوق هذا كله يظل من الظواهر الغريبة الشاذة، التي تثير



أمينة ابن الشيخ

للس فقط سخرية العالم، بل وقلقه أيضا. ففي ليبيا ماكين لا قوانين يمكن الوثوق بها ولا إدارة يطمئن إليها المرء، ماكين غير مزاج الحاكم الفرد لي دابر ماينا فالسياسة الليبية وحتا فالسياسة الدولية بدون حسب ولا رقيب، والتي منها هاد الهجمة الشرسة على كل ما هو أمازيغي، حنا وصل بيه الحد باش يجرم كل الفعل الثقافي أمازيغي والإبداع بالأمازيغية، واعيان ذلك خطرا داهما تهديد كيان الدولة وتعتبر خيانة للأمة (أمة العربية)، مما يؤدي به في كثير من الأحيان إلى اختلاف واعتقال الفاعلين الجموعيين بسبب كتاب أو مقال أو قصيدة شعرية، بحال جوج الخوت المناضلين سازغ و مادغس بوزخارلي سزال حنا واحد ماعرف فين هما، وهاذ التصرف الجائر ماشي فقط داخل ليبي بل عبر العالم حيث

عوض فندق من خمسة نجوم ومنصة مهرجان (1)، أكثر من ذلك أنه ما تعاقب حقا مع الباحثين الأكاديميين الأجانب، التي تعرضو للحجز والاستنطاق والمعاملة السيئة لأزيد من أسبوعين بحال لي واقع لباحثي المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية محفوظ أسمهرى وحسن رامو في الأيام الأخيرة لا لشي إلا لأتهما أمازيغيا. يحصلان العكس الذي من شأنه أن يكذب تراث الثقافي ومواليه. هاذ الوضعية الغربية الشاذة، أصبحت تقتضي بلا شك ماشي مجرد مواقف إدانة، بل حملة دولية لإتقاد أمازيغ ليبيا من البطش والاستتصال، وكذلك من أجل استنهاض ضمير العالم وتصسيسه بخطورة ما يحدث في ليبيا من ميز عنصري ماحق، من اختلاف

تتم ملاحظتهم وتهديدهم في حياتهم وتهديدهم كقفا واقع مع المناضل فحي بين خليفة، أومحاسبتهم عند العودة إلى ليبيا بحال الفنان عبدالله عشيبي الذي قام بتسجيل شريط غنائي بأكادير ليكتشف بعدما رجع لبلاد أن السجن كان تتسنانه لخصم سنوات

القول بأن الطوارق عرب ولغتهم عربية قديمة لن يزيل من الوجود الشعب الأمازيغي بليبيا

للشباب الأمازيغي ومنظمات أمازيغية أخرى بشكل يفتتح سداجة و عمالة الذين صدر عنهم. وشهد البيان على أن المؤتمر الدولي للشباب الأمازيغي يؤكد دعمه للمطلق واللاشروط للطوارق الأمازيغي بليبيا كما لن يدرج جهدا لتعزيز اتصالاته وعلاقاته الوطيدة مع المناضلين الأمازيغيين الأحرار بليبيا والذين يسعى النظام الليبي جهادا لإسكات صوتهم وعزلهم داخل وخارج ليبيا.

كما يدعو كل التنظيمات الأمازيغية إلى تعزيز علاقاتها مع المناضلين الأمازيغيين بليبيا ومساندتهم بكافة الوسائل المتاحة في أفق ليبيا ديمقراطية و أمازيغية. وعمل خلية اعتقال أعضاء من المؤتمر الدولي للشباب الأمازيغي بليبيا وهما الأخوين مادغيس ومازيغ فتحي بوزخار، من منزلهما بطرابلس، يوم الخميس 16 دجنبر الماضي، من طرف أشخاص مدنيين، ادعوا انتماءهم لجهاز الأمن الداخلي أصدر المؤتمر الدولي للشباب الأمازيغي بيانا يعلن فيه للرأي العام الوطني والسوي مأسدته كافة المنظمات الحقوقية والأمازيغية شمال إفريقيا والعالم لدعم كل التحركات من أجل الإفراج عن أعضاء المؤتمر الدولي للشباب الأمازيغي المعتقلين بليبيا. ودعا كل الشباب الأمازيغي وكل تنظيمات الحركة الأمازيغية بالعالم إلى التحرك من أجل الإفراج الفوري ومن أجل ضمان سلامة المناضلين الأمازيغيين المعتقلين بليبيا.

وفي الأخير أكدت لجنة المؤتمر على أنه لن تدخر جهدا وستسأج إلى كافة الوسائل المتاحة من أجل الإفراج عن المناضلين الأمازيغيين المعتقلين بليبيا كما تؤكد على دعمها المطلق واللاشروط للحركة الأمازيغية بليبيا وبتمازغا وبالعالم.



إلى الإقرار الكامل بحقوق الطوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولا يكفني العقيد القذافي، يضيف البيان، بذلك بل يسعى جاندا ومدد وقت طويل في تواطئ مضغوط مع الأنظمة الديكتاتورية بماي والتبجر إلى جعل مقاتلي شعب الطوارق الأمازيغي عزلا في مواجهة القمع والاضطهاد للمنهج ضدهم. وأكد البيان على أن القول بأن الطوارق عرب ولغتهم عربية قديمة لن يزيل من وجود الشعب الأمازيغي بليبيا ولا الثقافة ولا اللغة الأمازيغية التي صار واضحا أن النظام الليبي مستعد لأي شئ يسا في ذلك تزوير التاريخ والحقائق وتوظيف القمع وشراء الذمم لإزالتها من الوجود. وأن بيان ما يسمى بشباب الطوارق المعنون بـ«ردا على المؤتمر الدولي الأول للشباب الأمازيغي» على، بالأكادير والمغالطات وتم فيه الخلط بين المؤتمر الدولي الأول

عملت لجنة التنسيق للمؤتمر الدولي الأول للشباب الأمازيغي على الرد على أكادير ما سمي بشباب الطوارق الممتنون للمجلس الوطني للشباب الليبي التابع لسيف الإسلام القذافي وذلك في بيان توصلت الجريدة بنسخة منه، بحيث جاء فيها بأن صحيفة الوطن الليبية وعدد من الصحف والمواقع الإلكترونية التابعة للنظام الليبي، أوردت بيانا معنوننا بـ«ردا على المؤتمر الدولي الأول للشباب الأمازيغي» نسب إن ما سمي بفعاليات شباب الطوارق، كما أوردت تلك الصحف تصريحات لمنسق ما سمي بفعاليات شباب الطوارق من مدينة أوباري عاصمة الطوارق بليبيا ودانما تحت عنوان «ردا على المؤتمر الدولي الأول للشباب الأمازيغي الذي عقد بمدينة أكادير في المغرب».

وأكدت اللجنة على أن ما يسمى بفعاليات شباب الطوارق بليبيا لا يمثلون الطوارق ولا شباب الطوارق بليبيا وإنما هم أفراد ينتمون إلى ما يسمى بالمجلس الوطني للشباب الليبي التابع لسيف الإسلام القذافي ويتلقون تمويلا ودعمًا من النظام الليبي من خلال مؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية والتنمية وكذا المجلس الوطني للشباب الليبي وتتأمل أهم أنشطتهم في تنظيم مهرجان شباب الطوارق بمدينة أوباري تحت رعاية سيف الإسلام القذافي، هذا لتهرب الذي أعطى لثقافته القذافي بعد أن لقب نفسه بأعفار الطوارق وقد نظمت أخر دورة في هذا المهرجان وهي الثالثة تحت شعار «أعفار واحد وطن واحد».

وأشار بيان اللجنة أنه لا يخفى على أحد أن النظام الليبي يضطهد الطوارق ويحرمهم من أبسط حقوقهم والتي على رأسها الاعتراف الرسمي للنظام الليبي باللغة والثقافة الأمازيغيتين بليبيا بالإضافة

الكونغرس العالمي الأمازيغي يطالب القضاء الدولي بمتابعة الأجهزة الاستخباراتية القذافية

ودعا البيان إلى إطلاق سراح المناضلين الليبيين الأخوين سازغ ومادغس بوزخار؛ و الباحثان الغربيان المحفوظ أسمهرى وحسن رامو عاجلا وفورا؛ ومتابعة الأجهزة الاستخباراتية القذافية في القضاء الدولي على هذا الفعل الخارج عن القانون؛ كما دعا الدولة المغربية إلى تحمل مسؤوليتها الكاملة في هذه القضية التي تضرب في السيادة والسيادة المغربية. وأهاب بالحركة الأمازيغية في جميع أقطار تامازغا والعالم إلى المزيد من التضامن والتعبئة لإجبار القذافي على وقف حروبه الإبريتادية على كل ما له علاقة بالأمازيغية.

وللإشارة فقد أمر القذافي بالإفراج عن الباحثين المغربيين يوم الأربعاء 5 يناير 2011، وبحسب مصادر موثوقة، فإنه يتوقع وصول الباحثين المغربيين غدا الخميس أو بعد غد. وهذان الباحثان، هما محفوظ أسمهرى، الباحث في التاريخ، وحسن رامو، الباحث في البيئة، كانا قد سافرا إلى ليبيا في إطار مهمة لإجراء بحث في منطقة غدامس الأمازيغية. وكان من المتوقع أن يعودا يوم الاثنين 3 يناير 2011، لكن أخبارهما انقطعت، قبل أن يتأكد احتجازهما من طرف السلطات الليبية.

على إثر اعتقال الشقيقين الأمازيغيين الليبيين سازغ ومادغس بوزخار بسبب حريتهما الفكرية وثقافتهم السياسية وأنشطتهما الثقافية، والاختلاف الشيع الذي تعرض له كل من المحفوظ أسمهرى وحسن رامو الباحثان بمركز الدراسات التاريخية والبيئية بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، فور وصولهما إلى الأراضي الليبية في بداية الأسبوع الماضي، من قبل الأجهزة الاستخباراتية الحاكمة لهذا الوطن الأمازيغي السليب. الباحثان الذان كانا في مهمة ثقافية علمية قبل ذلك في تونس، التي منها توجهوا إلى ليبيا حيث اختلفا عن الأنتظار في ظروف مجهولة وقادتهما الأجهزة الأمنية الليبية إلى وجهة غير معلومة. أصدر الكونغرس العالمي الأمازيغي بيانا توصلت الجريدة بنسخة منه يعلن فيه لقراري العام الوطني والدولي استنكاره الشديد لهذه الأفعال الشنيعة التي تعد جريمة قانونية يجرمها القانون الدولي وتضرب في العمق حرية الأفراد في التنقل والتنقل. كما استنكر بيان الكونغرس، الحملة المسعورة التي يتنادى القذافي، للحكم بقبضة من حديد في الوطن الأمازيغي الليبي، في شها ضد الأمازيغية ورموزها.

المديرة المسؤولة

أمينة الحاج حماد أكورت

ابن الشيخ

هيئة التحرير:

رشيد راخا

رشيدة إمرزك

المعاونون:

إبراهيم قاضل

صالح بن الهوري

كتاب الرأي:

علي أوعسري

أحمد عصيد

محمد بسطام

علي أمصويري

مبارك بولكيد

الإخراج الفني:

رشيدة إمرزك

المكلف بالموقع الإلكتروني:

سمير بودواسل

السكرتارية:

فوزية بكا

ملف الصحافة:

الإيداع القانوني: 2001/0008

الترقيم الدول: 1114-1476

رقم اللجنة الثنائية للصحافة

لمكتوبة أ.م.ش 06-046

الإدارة والتحرير:

5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط

Télé/Fax: 05 37 72 72 83

E-mail:

amadalamazigh@yahoo.fr

كل المراسلات تتم بإسم:

EDITIONS AMAZIGH

السحب:

MAROC SOIR

التوزيع:

SOCHEPRESS

الجريدة تصدر عن شركة

EDITIONS AMAZIGH

Editeur

Rachid RAHA

R.C.: 53673

Patente: 26310542

I.F.: 3303407

CNSS: 659.76.13

Compte Bancaire:

BMCE-Bank - Rabat centre

011.810.000.01921.000.6251419

سحب من هذا العدد:

10.000 نسخة

إطباء
هيئة
التحرير

شهدت مدينة تنغير يوم الأحد 26 دجنبر 2010 تظاهرة عارمة أمام مقر البريد في اتجاهها نحو مقر العمالة، على مسافة كيلومترين، دعت إليها كونفدرالية الجمعيات التنموية بتنغير، بترخيص حصلت عليه من الجهات المسؤولة، وفي نفس الإطار عرفت مدينة الحسيمة في وقت سابق أحداث عنف بين ساكنة منطقة «بوكيدان» بجماعة آيت يوسف وعلى قوات الأمن، وعقدت مجموعة من الهيئات الجموعية ولحقوقية والتنموية والنقابية والسياسية بقاعة مركب ميرامار يوم الجمعة 10 دجنبر 2010 إجتماعا مناقشة منحي الأحداث الذي وصف بالخطير، وهذا وقد راسلت جريدة العالم الامازيغي كونفدرالية الجمعيات التنموية بتنغير لإيائها بتفاصيل المسيرة لكن دون رد.

تفاصيل أخرى حول الموضوع في هذا الملف من خلال حوارات وشهادات لبعض الفعاليات بالمدينة.

زواج كاثوليكي بين مختلف قوى المجتمع المدني بتنغير



شهدت مدينة تنغير صباحية يوم الأحد 26 دجنبر 2010 تظاهرة عارمة ابتدأت من الساعة 10:00 صباحا أمام مقر البريد في اتجاهها نحو مقر العمالة، على مسافة كيلومترين، وكانت فدرالية الجمعيات التنموية بتنغير، هي من دعت لهذه المسيرة، بترخيص حصلت عليه من الجهات المسؤولة، فساندتها مجموعة من الأطر الأخرى بالإقليم. وعرف هذا الحدث إقبالا جماهيريا ضخما فأق عشرين ألف مواطن، من كل الفئات (رجال، نساء، شباب، كهول وأطفال... الخ)، حسب ما صرحت به اللجنة المنظمة، وعبر المواطنون عن غضبهم العارم وبشكل حضاري بإعلان إضراب عقوي، تعطلت على إثره كل المصالح من محطات البترين وحافلات النقل، وكانت هذه المسيرة خطوة من خطوات سابقة أطرتها مجموعة من الفعاليات والإطارات الهامة والغيورة على مصالح المواطنين، وقرر المنظمون حمل متطلبات الساكنة إلى عامل الإقليم، هذه المطالب بالمناسبة حملت طابعا اجتماعيا محضا من قبيل إيجاد حلول عاجلة لتدارك وضع القطاع الصحي بالمنطقة الذي وصل مستوى الحضيض، تحسين حالة البنيات التحتية الفارقة في الهشاشة والخدمات الإبرية والاجتماعية: من ماء وكهرباء وقنوات الصرف الصحي التي تتعدم في العديد من الدواوير، رفع الحصار المفروض على فضاءات وبرامج تأطير الشباب، إشكالية التمير، حيث استنفذ العقار كل أراضي مركز المدينة، لتتوقف عجلة الاستثمار بشكل نهائي، كما طالبت المسؤولين بمحاسبة ووضع حد مؤسسية العمران في مشاريعها المغشوشة والغير مراقبة، وتحميل المسؤولية في ذلك للجهات المسؤولة في تخليها عن دور المراقب، الحد من الاستنزاف البيئي بالمنطقة، ومن ذلك ما يهدد موقع مضائق تودعي بسبب تصريف المياه العادمة في مجرى النهر، وأشغال التهنية العشوائية وغزو الأسمنت المسلح، لما يترتب عنه طمر العيون وإفساد جمالية المضائق، الإسراع في تطبيق مقتضيات الميثاق الجماعي الجديد الرامية لتشكيل لجنة المساومة وتكافؤ الفرص على صعيد جماعات الإقليم، رفض استمرار السلطات السافر في خنق الحريات العامة، بعدم تسليمها وصولات الأيداع القانوني للجمعيات بعد كل تأسيس أو تجديد، المطالبة بالتدخل الفوري لإيجاد حل وفوري لأزمة البطالة التي اكتسحت صفوف الشباب (2000 معطل) الحاصلين على الشواهد العليا، ترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية بين المناطق في الإقليم، المطالبة بتوزيع عادل للثروات الطبيعية، واستفادة مواطني الإقليم من ثروتهم، رفض سياسة الهم

المغربية لحقوق الإنسان لقاء مع مجموعة من الفعاليات المحلية التي دعيتها لحضور الاجتماع بغية تشكيل لجنة محلية بغية متابعة ملف أحداث تنغير، وهو ما لبته كل القوى والإطارات بحضورها المكثف بمقر الجمعية وبحضور كل عائلات المعتقلين، وتوصل الحاضرون بتقرير أولي للجمعية حول الأحداث وناقشته مختلف الأطر ليتم تشكيل لجنة المتابعة المطلقة في الأطر التالية: اللجنة التحضيرية لأطراف إقليم تنغير، المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف إقليم تنغير، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إقليم تنغير، فدرالية الجمعيات التنموية بإقليم تنغير، حركة 8 ماي الديمقراطية، الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إقليم تنغير، تجمع اليسار الديمقراطي بتشكيلاته الأربع (النهج الديمقراطي، الطليعة، المؤتمر، الحزب الاشتراكي الموحد)، عائلات المعتقلين، حزب العدالة والتنمية، فرع تنغير، لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان تنغير، جمعية أفريكا للتنمية وحقوق الإنسان، الجمعية الوطنية لحملة الشواهد المعطلين، تنغير، جماعة العلل والإحسان، الشبكة الامازيغية للمواطنة والديمقراطية، فرع تنغير، منظمة تامينوت فرع تنغير وجمعية تانكرا للثقافة والتنمية، تنغير الكبرى.

وفي آخر الاجتماع استنكرت عائلات المعتقلين وكل الأطر الحاضرة التدخل الأمني القاسي تجاه المواطنين والاعتقالات التعسفية، وتم فتح باب اللجنة لإضمام قوى أخرى محليا ووطنيا لدعمها. وقد استطاعت اللجنة المداخلة عن ملف أحداث تنغير المكونة من الأطر أعلاه في اجتماعها الثاني يوم 02/01/2011 بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، المصادقة على البرنامج النقضالي للدفاع عن المعتقلين والملف المطلي للساكنة، كما تم إقرار السكرتارية ومنسق اللجنة وهو محمد زركوني، وللعلم فمدينة تنغير لازالت تعرف مرابطة القوات العمومية بها علاوة على تصادي السلطات في متابعتها للمواطنين وترهيبهم.

* نزيه بركاني

بها. مما أدى إلى اصطدامات بين المواطنين وقوات الأمن والتي أسفرت عن إصابة مواطن بكسور بليغة و16 إصابة متفاوتة في صفوف القوات المساعدة و5 إصابات في صفوف قوات التدخل السريع و4 من رجال الأمن الوطني وذلك حسب بلاغ الجمعية المغربية لحقوق الإنسان AMDH الصادر يوم 30 دجنبر 2010.

وقد أضاف البلاغ بأن هناك إصابات أخرى وعديدة في صفوف المواطنين، لم يبلغوا عنها ولم يذهبوا للمستشفى خوفا من اعتقالهم.

وقد شهدت المدينة استنقارا أمنيا منذ أيام قبل المسيرة كما أشار إلى ذلك شهود عيان بحضور هذه القوى من كل الأقاليم الثلاثة: ورزازات، زاكورة وتنغير. والتي أشراف عليها والي الأمن الذي حضر شخصيا إلى مسرح الأحداث، وعرفت المدينة موجة اعتقالات منذ منتصف يوم الأحد إلى وقت متأخر من الليل، لم تستثن أي مكان من مقرات العمل وغيرها، (إذ تعرض أحد المستخدمين بأحد الفنادق لضرب)، شوارع ساحات عمومية... الخ، وقد بلغ عدد المعتقلين العشرات ليتم تسريح البعض منهم وتقديم 10 المعتول أمام المحكمة وأسماءهم كالأتي رشيد أيت الباشا: 18 سنة، مياوم- وليد جبر: 30 سنة، كهرياني- هشام بن حسو: 23 سنة، تلميذ- حسن عريابوي: 41 سنة، فلاح- رضوان جلاي: 19 سنة، تلميذ- أنور أيت الغازي: 26 سنة، معطل- لحسن أمهاري: 20 سنة، طالب بالتكوين المهني- محمد ملوكي: 20 سنة، حرشي- خالد الهادي: 14 سنة، تلميذ ومحمد عبد الهادي: 38 سنة، مياوم.

وقد أفادت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع تنغير في شخص رئيسها السيد محمد زركوني للعالم الامازيغي أن الجمعية لم تتوصل بأسماء المعتقلين طيلة يوم الأحداث حتى اليوم الثاني الأثنين 27 دجنبر 2010، إذ فوجئوا، حسب قوله، بوالى الأمن وهو من يسر شؤون تنغير والمتصرف في كل شيء، إذ أكد للعالم الامازيغي في استنقار الجمعية لأسباب التدخل الأمني بأن أجاب والى الأمن بهذه العبارة: «واش بغيوتنا تعطيم الشكلاط...» وفي يوم الخميس 30 دجنبر 2010 عقدت الجمعية

الامشروع من طرف السلطات والمطالبة بالتسريع إعطاء رخص البناء تجنبا للبناء العشوائي ولإقحام البيوت بدون موجب قانوني كما يحصل والمطالبة برفع كل أشكال التهميش والإقصاء (مغرب نافع ومغرب غير نافع).

وأكدت فدرالية الجمعيات التنموية التي دعت للمسيرة في بيانها، أن للملف المطلي للساكنة لم يتوصل به المسؤولون إلى حد الساعة، بسبب إعراضهم الشامل للتواصل والحوار مع الفعاليات، أفاد شهود عيان، أنه يواصل المواطنون إلى مقر العمالة تدخلت القوات العمومية لتفريق المراقبين



عبد الله بريمي عضو مكتب الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتتغير لـ «العالم الأمازيغي» : المواجهة بين بعض المتظاهرين ورجال الأمن أسفرت عن إصابات متفاوتة الخطورة



عبد الله بريمي

على براءتهم وعدم متابعتهم، ثم تقديم الدعم المادي والمعنوي لأسر المعتقلين.

«إذ كنتم ترون داخل الجمعية بوجوب إطلاق سراح المعتقلين لبراءتهم، فمن المهم الحقيقي الذين تطالبون بمحاكمتهم؟ نحن في الجمعية نطالب بمقابلة كل المسؤولين عن التهميش والترحيل المفوض الذي طال مختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية بالإقليم وإعمال شعار عدم الإفلات من العقاب بشأن الجرائم الاقتصادية المرتكبة بشأن الخيرات والأموال العمومية (نهب، تقييد، سطو، فساد، اختلاس، رشوة، امتيازات غير مشروعة...) والتي شكلت ومازالت تشكل إحدى الأسباب الأساسية لحرمان المواطنين والمواطنات من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما يتطلب إبراز الحقيقة، بشأن هذه الجرائم وتقديم مرتكبيها للعدالة وبوضع حد لتجاوزات التي يتعرض لها الساكنة ورد الاعتبار لهم، ونؤكد بالمقابل استعدادنا للاشتراط لمؤازرة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ولاتخاذ كافة الصيغ النضالية للدفاع على كرامة المواطنين.»

حاوره نزيه بركان

2010 على الساعة الرابعة مساء لتشكيل لجنة المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، ورفع التهميش والإلزام الذي يمارس على ساكنة الإقليم، وتلبية لدعوة الجمعية المغربية حضر الاجتماع العديد من الفعاليات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعية بالإقليم وعلى رأسها أسر المعتقلين الذين أبانوا بوعي على أن اعتقالات أبنائهم كانت عشوائية زيادة على ما مورس في حقهم من تعذيب قاس وضغط كبير لتوقيع محاضر لم يكن لهم أدنى معرفة حتى بالتهم الموجهة إليهم، وبعد نقاش حاد انصب حول الموضوع المرزي محلينا والظرفية الخاصة التي يمر بها الإقليم وأفاق العمل، خلص الجمع إلى تشكيل لجنة للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين وتتكون من الأجنحة التالية: اللجن التحضيرية لأطراف إقليم تنغير، للندى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف إقليم تنغير، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إقليم تنغير، فدرالية الجمعيات التنموية بإقليم تنغير، حركة 8 ماي الديمقراطية، الاتحاد المحلي للتكفيرة الديمقراطية للشغل، إقليم تنغير، تجمع اليسار الديمقراطي بتشكيلاته الأربع (النهج الديمقراطي، الطليعة، المؤتمر، الحزب الاشتراكي الموحد)، عائلات المعتقلين، حزب العدالة والتنمية، فرع تنغير، لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان تنغير، جمعية أفرিকা للتنمية وحقوق الإنسان، الجمعية الوطنية لحملة الشواهد المعطيل، تنغير، جماعة العدل والإحسان، الشبكة الأمازيغية للمواطنة والديمقراطية، فرع تنغير، منظمة تميزت فرع تنغير وجمعية تانكرا للثقافة والتنمية، تنغير الكبرى.

وقد أكدنا أن هذه اللجنة ستبقى مفتوحة أمام باقي الإطارات الجماهيرية المحلية والجهوية والوطنية لأن المسؤولية التاريخية وما يقتضيه الالتزام النضالي على كل إطار جماهيري ديمقراطي، التحرك الوحدوي من أجل إحداث الفساد الذي يحرق ثروته في مجال تسير الشأن العام واستغلال الثروات وإقصاء العامة من المواطنين والمواطنات من جهة من جهة العيش الكريم، و في هذا الباب، فإن مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتتغير يجدد التزامه بالمشاركة في إعادة السكنية والإطمئنان والسمة لتغيير العظيمة والشامخة ولأسر المعتقلين؛ من خلال المطالبة الفورية بإطلاق سراح أبنائهم والتأكيد

ما نوعية المطالب التي رفعتها الساكنة والتي خرجت من أجنحة الآلاف يتأطر من فدرالية الجمعيات التنموية؟ بالنسبة للمطالب التي خرجت من أجنحة الآلاف للاحتجاج فيمكن تلخيصها في التهميش والإقصاء والهشاشة الاجتماعية المطلقة التي يتخبط فيها ساكنة إقليم تنغير حيث استمرار تربي الخدمات الاجتماعية من تطيب وتعليم وتشغيل وسكن... زد على ذلك الارتفاع المتواصل للأسعار مع التدني الخطير في القدرة الشرائية للمواطنين ثم عدم تسريع المسؤولين في إعطاء رخص البناء للمواطنين وهم المساكن المبنية وإتقان البيوت بدون موجب قانون، بالإضافة إلى استمرار المتواصل في خنق الحريات جراء عدم تسليم وصولات الإيداع القانوني للجمعيات بعد كل تأسيس أو تجديد في وقته المحدد، لهذا ندعو من داخل الجمعية المغربية إلى رفع العرائق القانونية والعملية أمام ممارسة الحق في التنظيم والنشاط السياسي والجمعي عبر تمكن عدد من الهيئات الجموعية من وصول الإيداع القانونية ومن حقها في النشاط الشرعي، وجعل حد لسياسة التعاطل في تسليم وصول الإيداع القانونية بصفة عامة، ناهيك عن غياب البنية التحتية للإقليم (كهرباء طرق قناطر، قنات الصرف الصحي...) وبعد هذا في اعتقادنا، أكره جعل للإقصاء والتهميش والغياب الاجتماعي المطلقة والمنطق ومفهوم المغرب في النافع المتعامل به مع المنطقة تبقى بركانا قابلا للانفجار في أي لحظة إن جدي معها أي تعامل أمني في غياب إرادة حقيقية للإصلاح.

«لقد تم تقديم عشرة معتقلين للمحاكمة، أتم داخل الجمعية هل توفرت لديكم الفرائض القانونية لاعتقالهم، من منكم الاتهام وفصول المتابعة وما هي خطوتكم تجاه هذا الملف؟ في الحقيقة لم يكن هناك مبرر لهذه الاعتقالات، لقد كانت عشوائية طالت صفوفنا لثلاثين نياهمو من دراستهم في الأولى والثانية باك بل إن الاعتقالات شملت حتى القاصرين؛ منهم من لم يبلغ 13 سنة بعد والعاقين ناهيا. ووعا منا بخطورة الوضع وما سنجده عنه من احتقان مستقبلا، وجهنا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتتغير دعوة إلى كافة الإطارات التقدمية والديمقراطية والقوى الحية لحضور اجتماع يوم الخميس 26 دجنبر

* هل لكم أن تعلمونا بما وقع صبيحة يوم 26 / 12 / 2010، وكيف وقع؟ وما هو تقييمكم في الجمعية لذلك؟

* قبل كل شيء نتقدم بالشكر لجريدة العالم الأمازيغي على الاستضافة وعلى مساهمتها الفعالة في نشر الخبر وعلى منها بإطلاع الرأي العام الوطني والمحلي حول ما وقع في تنغير يوم الأحد 26 دجنبر 2010.

إجابة على سؤالكم وفي إطار وضع المواطنين في الصورة، فقد نظمت فدرالية الجمعيات التنموية بتتغير يوم الأحد 26 دجنبر 2010 على الساعة العاشرة صباحا مسيرة شعبية حاشدة مرخص لها من طرف السلطات المحلية، كان منطلقها ساحة البريد ومنتهاها أمام السوق الأسبوعي بعدما جابت شارع محمد الخامس، وبعد الإعراب عن نهاية المسيرة من طرف المنظمين حدثت مواجهة بين بعض المواطنين المتظاهرين ورجال الأمن أسفرت عن مجموعة من الإصابات المتفاوتة الخطورة بين الطرفين والاعتقالات في صفوف المواطنين. أخلى سبيل العديد منهم وتم تقديم 10 معتقلين للملأ أمام العدالة وهم: رشيد أيت الباشا - وليد جبر - هشام الغازي - حسو - حسن عريابوي - جلال رضوان - أنور أيت الغازي - لحسن الهاوري - محمد ملوكي - خالد الهادي - محمد عبد الهادي.

وبالنسبة لتقييمنا أقول لك أننا لم نستدعي لهذه المسيرة حتى لا نتهم باستغلالنا لها من جهة، وليس من حقنا تقييم شيء لم تكن طرفا حاضرا فيه من جهة أخرى، فالجمعية المغربية إطار وطني ودولي له سمعته وتاريخه وبفضل صمود مناضلي ومناضلات هذا الإطار، استطاع أن يحافظ على وجوده، بل وأن يتصلب عوده ويتطور عمله وحجمه ويتوسع إشعاعه وطنيا ودوليا حيث أصبح يحظى بمصادقة عالية بفضل فاعله المستميت من حقوق الإنسان بدون أي تمييز أو مساومة بشأنها. لكن بالمقابل، وبما أن المسيرة كانت شعبية خرجت فيها الجماهير غضبا واحتجاجا على طابع اقتصادية واجتماعية وحقوقية مشروعة فقد كان من واجبنا متابعة هذه المسيرة لأن من بين أهدافنا العمل على سيادة كرامة الإنسان واحترام كافة حقوقه بمفهومها الكوني والشمولي وحمايتها والنهوض بها، ورصد الخروقات التي تطال انتهاك حقوق الإنسان ومؤازرة ضحاياها.

الناشط الأمازيغي عبد العزيز زعام لـ «العالم الأمازيغي» : التفكير في وضع تصور جديد لتدبير أراضي الجموع بالجنوب الشرقي

ضيق، مما يحرم الساكنة من الدعم لتجاوز المرحلة الانتقالية.

* كما تعلمون فإن المنطقة تعتمد أساسا على عائلات المهاجرين من العملة الصعبة والنشاط الاقتصادي الأول هو العقار الذي يعتبر المحرك الأساسي لجميع الأنشطة الاقتصادية، وفرض شروط تجزئة على رخص البناء الساكن والشاريع أو إصلاحها سبب في تعطيل الحياة الاقتصادية وإنتشار البطالة والكساد، ما هي الشروط التجزئية تلك؟

* الملصحة التقنية بالبلدية والوكالة الحضرية لا تبث في بعض طلبات رخص البناء كونها تهم تجزئة أديس نغير ونجد في هذه الحالة مواطنين استفادوا وأشتروا قطع أرضية من هذه التجزئة منذ 20 سنة ولم يجدوا لحد الآن سيلا لبنائها ومنهم من بني مسكنه ولم يتمكن من ربطه بالتيار الكهربائي وبالنسبة للدواوير التي تنتمي إلى مجال البلدية فإن الطلبات ترفض بإعتبار وثيقة الملكية عريضة أو بمرور غياب التجهيزات الأساسية حيث نطلب من المواطن انتظار تأسيس تجزئة سكنية. وهذا يعني تأجيل بناء سكن العائلة إلى أجل غير محدد.

* نلاحظ ديناميكية سكان المنطقة وتشبههم بأرضهم ما هي إذن أسباب التخلف التي تعاني منها المنطقة؟

* لقد عانت منطقة الجنوب الشرقي عموما من تهميش في جميع المجالات خلال العقود الماضية مما أضر ظهور النتائج رغم الجهود المبذولة في مجال البنيات التحتية في السنوات الأخيرة. وهنا أود أن أدعو المنتخبين والفاعلين الجموعيين إلى التفكير في وضع تصور جديد لتدبير أراضي الجموع بالمنطقة بما يحل مشكل السكن لذوي الحقوق المحتاجين وقطع الطريق للمضاربين في هذا المجال والاستجابة لمطالبات تنمية مستدامة لمدينة تنغير. إن التأسيس لمدينة واعدة ومتقدمة يتطلب تضحيات من

نظمت فدرالية الجمعيات التنموية بتتغير مسيرة يوم 26 دجنبر 2010 وشهدت مشاركة مكثفة من قبل ساكنة إقليم تنغير إنتهت باصطدامات ثم باعتقالات. ما هي في نظركم الأسباب التي أدت إلى هذا الاحتجاج؟

* إن المسيرة الشعبية الاحتجاجية التي دعت إليها فدرالية الجمعيات التنموية بتتغير والتي إنتهت باصطدامات هو تعبير عن حالة الغضب والاحتقان التي تعيشها ساكنة تنغير. ولقد تم اللجوء إلى المسيرة بعد استنفاد جميع الوسائل من بيانات ومراسلات للمسؤولين.

فمنذ انتخاب المجلس البلدي وتعيين العامل الجديد عرف مجال البناء تشديد في الرخص لم يسبق لها مثيل. وكما تعلمون إن الأراضي في تنغير هي للجموع وتوفرت للسكان عريضا. والصرامة غير المألوفة التي أقدمت عليها السلطات المسؤولة على البناء وإحجام المجلس البلدي على تسليم رخص البناء وخص الإصلاح والإن ربط التيار الكهربائي إضافة إلى التعاطل والبروقراطية الإدارية أدى إلى تعطيل إنجاز عدة تجزئات ووداديات السكن منها تجزئة تكماصت والقصبة بالإضافة إلى تلعيبات بعض أباطرة أراضي الجموع بمصير المواطنين في السكن إذ حطمت ودايدة أديس نغير الرقم القياسي في الإستهتار بالقانون ومصالح المواطنين (أكثر من 20 سنة من التعاطل واللامسؤولية). أما القمع والاعتقالات فلن تحل المشكل وستؤجج الغضب والإحتقان أكثر.

* هل للمسؤولين المحليين دور في تربي الأوضاع؟

* في هذا الإطار يمكن أن نسجل غياب آذان صاغية لمشاكل المواطنين وجميع المسؤولين يتكلمون لغة الخشب. المجلس البلدي بدون أغلبية قوية تمكنه من البث بجديّة في مشاكل المواطنين، بالإضافة إلى تركة المجالس المنتخبة السابقة ودخول بعض المجالس في محاكمات وصراعات

قبل الجمع والعمل على تجنب خنق المدينة من جميع الاتجاهات من قبل مافيات أراضي الجموع.

* ما هو دور الحركة الأمازيغية في المجتمع المدني بتتغير؟

* للحركة الأمازيغية حضورا وإزنا في المجتمع المدني منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي وهي حاضرة في جميع المحطات النضالية التي عرفتها المنطقة.

وكانت في البداية تركز عملها في مجال الثقافة واللغة الأمازيغيتين، إلا أنها في السنوات الأخيرة انخرطت في المجال الاجتماعي والحقوقية ونظرا لمرجعيتها الديمقراطية والحقوقية فهي تخوض نضالات سلمية ونجحت في لفت انتباه المسؤولين إلى بعض المشاكل منها منح محلبة للطلبة والتشغيل وخاصة بمنجم إبيصر الذي يتم عبر الإنتماء القبلي أو بالتوريث.

* لقد حصدت تغيير بإحداث عمالة في إطار ما يعرف بجبر الضرر الجماعي، ماذا حقق من ذلك؟

* لقد إستبشرت ساكنة المنطقة خيرا مع صدور خبر إحداث عمالة بتتغير، وتم الاعتقاد بأن قرب مركز القرار والإدارة سيعطي إطلاقا جديدة للمنطقة ويعتد نفس جديد في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ويخفف عنهم معانات التنقل إلى ورزازات ويسجدون قريهم آنان صاغية لمعاناتهم وإدارة تعمل بجديّة لحل مطالبهم المستعجلة ووضع مخططات تنمية على المدى القريب والبعيد. فعلى سبيل المثال فقطاع الصحة بتتغير والذي يعتبر مطلب مستعجل لم يتحقق فيه شيء جديد.

* حاوره نزيه ب

1

الجمعية الوطنية للمياه RMA WATANYA

www.rmawatanya.com

هيئات جمعوية وحقوقية ناقشت المنحى الخطير الذي اتخذته أحداث دجنبر الماضي في الحسيمة



البليجكية، بحضور عناصر الدرك الملكي، وممثل للسلطة المحلية.

وحسب مصادر مطلعة، فإن المواطنين الغاضبين الذي تضامنوا مع الأسرة المعتصمة، قد أقدموا على رشق القوات الأمنية بالحجارة وإيقاد عجلات مضاوية كما تم إحراق سيارات خدمة الدرك والقوات المساعدة والإدارة الترابية بعد أن أعطيت الأوامر للأمنيين بإطلاق الرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع والدخانية وبغية تفريق المتظاهرين.

وقد أسفر هذا المواجهة لحد الآن عن وقوع جرحى في صفوف المواطنين الغاضبين والأمنيين.

وفي سياق ذاته أفادت وكالة المغرب العربي للأنباء بأنه تم نقل جميع المصابين (25 من أفراد القوات العمومية وشخصان من المعتصمين) إلى المستشفى الجهوي محمد الخامس بالحسيمة لتلقي العلاجات الضرورية، وذلك عقب هذا الاعتصام الذي تم خلاله إحراق خمس سيارات خفيفة منها واحدة مخصصة للسلطة المحلية، وتم إلقاء القبض على العديد من المحتجين.

التعقيم الإعلامي الرسمي وعدم إبلاغ الرأي العام بحقيقة الأحداث التي وقعت بويكيدان.

وللإشارة فإن الهيئات المجتمعة تتمثل في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالحسيمة، منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب - جمعية الحسيمة، جمعية اسواتي للبيئة والتنمية، شبكة جمعيات الأحياء بمدينة الحسيمة، شبيبة النهج الديمقراطي بالحسيمة، جمعية تامازغا للتنشيط الثقافي والفني، تنسيقية الجمعيات العاملة بجماعة بني عبد الله، نقابة الاتحاد المغربي للشغل، تنسيقية الهيئات المدنية المناهضة للغلاء، جمعية المرأة للتنمية والنضام، الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين - فرع الحسيمة -، النهج الديمقراطي بالحسيمة، شبكة جمعيات الشمال - الحسيمة -، منتدى الحقيقة والإنصاف بالحسيمة والمؤتمر الوطني الاتحادي. وللتذكير فإن الأحداث اندلعت يوم 10 دجنبر بين ساكنة منطقة «بويكيدان» بجماعة آيت يوسف وعلي وقوات الأمن، بعد أن أقدمت هذه الأخير على تشتيت تجمع إحتجاجي، للأسرة التي كانت قد اعتصمت في الطريق الوطنية رقم 2، بعد أن تعرض منزلها للهدم من طرف أحد أفراد العائلة القاطن بالديار

عرفت مدينة الحسيمة في وقت سابق أحداث عنف بين ساكنة منطقة «بويكيدان» بجماعة آيت يوسف وعلي وقوات الأمن، وعسى إر هذه الأحداث عقدت مجموعة من الهيئات الجمعوية والحقوقية والتنمية والنقابية والسياسية بقاعة مركب مرامبار مساء يوم الجمعة 10 دجنبر 2010 إجتماعا لمناقشة المنحى الخطير الذي اتخذته أحداث التدخل الأمني العنيف للقوات العمومية لتفريق للمتظاهرين بمركز سيدي بوعفيف، كانوا قد تظاهروا منذ صباح يوم 09/10/2010 معبرين عن تضامنهم مع عائلة فقيرة ضاقت بها الحال وسدت في وجهها كل الأبواب بعد عدة شكايات تقدمت بها للسلطات المحلية جراء التعذيب والتعذيب الممنهج وصل إلى حد التهديد بالقتل، منذ عدة أسابيع، تعرضت لها على يد أشخاص من عائلتها يتمتعون بالنفوذ، ولم تجد من حل لإثارة حالة الخطورة التي تعيشها سوى التماسي في قلب الطريق الوطنية رقم 2 على بعد 15 كلم من مدينة الحسيمة، يتعلق الأمر بثلاثة أطفال بينهم رضيع وأبوهم وشخص كفيف من أقربائهم، وليست إلا دقائق حتى وجدوا أنفسهم محاطين بصاروخ جماهيرية واسمة محزونة بمجموعة من الجمعيات المحلية والحقوقية والفعاليات المناهضة، وظل الجميع يهتف بالاشعارات المنددة بالإعتداء والتجاهل لمطالب العائلة والمطالبة باعتقال المعتدين وتقديمهم للعدالة وإنصاف الضحية فيما ظل أفراد العصابة المعتدية أحرار لطلاق بل ومحميون من قبل فرقة الدرك الملكي وبعضهم تمكن من مغادرة التراب الوطني هربا من احتمال تعرضهم للإعتقال.

ولم تجد السلطات العمومية التي ظلت تحشد قواتها على مقربة من الاعتصام سوى اليوم الذي يحتفل فيه العالم بذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أجل التدخل العنيف لتفريق الاعتصام الجماهيري بالقوة صباح يوم 10 دجنبر 2010 على الساعة التاسعة صباحا مما نتج عنه مواجهات تحولت إلى انقفاضة شعبية في مركز بويكيدان وأحياءها المجاورة استعملت فيها القوات العمومية الرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع فيما ظلت طائرات للهليكوبتر تحلق فوق سماء المنطقة واستمرت الوضعية طيلة يوم الجمعة وامتدت إلى ساعة متأخرة من الليل وقد خلفت الحادثة العديد من الجرحى والمعتقلين وبعض المفقودين وأكدت الهيئات المجتمعة والوقعة أدناه على إدانتها للإستخدام المفرط للقوة العمومية خلال ذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان لتفريق مظاهرين بالعنف وشجبها لتماطل السلطات المحلية والإقليمية في عدم حل المشكلة التي تعاني منها العائلة المغلوب على أمرها منذ عدة أسابيع.

كما عبرت عن تضامننا المطلق مع أفراد العائلة المعتدى عليهم وتحصي كل أشكال المزرة معها وتطالب الجهات المعنية بالتدخل العاجل لإيجاد حل لوضعيتها وتقديم الجناة للعدالة، وتطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين والمضايقين وكتم الحصار المبرهون على المنطقة، وتحصي الحس الحضاري للمتظاهرين في عدم إحاق أضرار بالملتمكات العمومية وتعتبر استخدام العنف من قبل القوات العمومية، بدل حل المشاكل بالحوار الجاد، هي التي تتحمل كل تبعات ما نتج عن هذه الأحداث من مأسى، وتستهنج

التقصير الأمني يحول نزاعا عائليا إلى مواجهات عنيفة بين المواطنين والقوات العمومية

يومين قبل أن تندلع المواجهات القوية بعد أمر قائد المنطقة للقوات العمومية بالتدخل لفض الاعتصام. بعد يوم كامل من المواجهات «ستيدا» أطراف عدة في التدخل لتهدئة الوضع، وهو ما توج بإخلاء سبيل المعتقلين الخمسة وتعهد السلطات المحلية بإيجاد حل استعجالي لقضية العائلة وتحريك مسطرة المتابعة القانونية في حق «خال» حسن، وبعض أفراد عائلته الذين غادروا التراب الوطني قبل صدور مذكرة الاعتقال.

مع انتهاء أحداث «بويكيدان» التي حاول الكثيرون الركوب عليها لخدمة مجموعة من الأغراض الحزبية الضيقة التي حاولت توظيف الأحداث لإعادة خطاب «الريف المتضرر»، بدأت التساؤلات تتناقل حول دور السلطات الأمنية المحلية في تأجيج هذا الصراع الذي تحول من صراع عائلي إلى مواجهات دامية، خصوصا في ظل استمرار عدم اعتقال الأشخاص الذين نفذوا الهجوم وتقايس رجال الدرك الملكي في أداء مهامهم والتدخل في الوقت المناسب بحجة «رأس السنة الهجرية».

أمام هذا الهجوم لم يجد حسن من حل أمامه سوى الفرار صوب اقرب مركز للدرك الملكي لطالب الاستغاثة لكن المفاجأة ستكون بانتظاره بعد أن رفض مسؤول دركي برتبة «أجودان» الاستجابة لاستغاثة حسن بدعوى أن اليوم هو يوم فاتح محرم وبالتالي لا يمكن القيام بأية مهمة، أمام هذا الجواب وبالانسائي توقيف حركة السير والجولان، والإستفزاز لم يجد حسن أمامه سوى العودة والإستفزاز لسكان الجماعة للتدخل لإنقاذ زوجته.

وفي ظل غياب تدخل امني جدي لوضع حد لاستفزازات «خال» حسن، لم تجد زوجته من طريقة لإسماص صوتها سوى الاعتصام بالشارع العام (الطريق الوطنية رقم 2) وبالتالي توقيف حركة السير والجولان، واعتصام الزوجة قوبل بمساندة كبيرة من قبل ساكنة المنطقة ومجموعة من الاطارات الجمعوية التي طالبت السلطات المحلية الوضبة بالتدخل العاجل لإنصاف الأسرة (الضحية)، وأمام تزايد الدعم الجماهيري للأسرة بدأت التعزيزات الأمنية في التوافد على مركز «بويكيدان» الذي شلت فيه الحركة الاقتصادية والتجارية لمدة

التقصير الأمني وعدم تدخل رجال الدرك الملكي لحمايته وزوجته من هجوم أفراد عائلة خاله رغم تعدد شكاياته التي تاهت بين مكاتب الدرك الملكي -حسب تعبيره- ببتاريخ 20 نوفمبر سيتعرض حسن وزوجته إلى هجوم بقنينات معبأة بالغاز قابلة للإنفجار مما تسبب في اندلاع حريق بمحيط المنزل موضوع النزاع، مباشرة بعد الهجوم سيتوجه حسن صوب مقر الدرك الملكي لإنجاز محضر وتقديم شكاية لم تحرك ساكنا، وهو ما شجع أفراد عائلة خاله حسب تصريحه على مواصلة استفزازاتهم التي تكررت بتاريخ 9 دجنبر من السنة الماضية، ففي حدود الساعة السابعة صباحا، سيعود نفس أفراد أسرة الخال مدعومين ب«فتوة» بليجيكي لاحتحام المنزل الذي كان في طور التشييد وشرعوا حسب رواية حسن في توجيه المكسات لزوجته وأطفالها الصغار، وكذلك البدء في هدم أسوار المنزل وسط صراخ الزوجة والأطفال الذين تعرضوا حسب رواية الزوجة للتهديد بالنصفية الجسدية بواسطة مسدس كان بحوزة المواطن البليجيكي.

الحسيمة : محجوب ينسلج

تحول نزاع عائلي عادي بين أفراد من نفس العائلة بمنطقة بويكيدان، بإقليم الحسيمة نهاية شهر دجنبر من السنة الماضية (2010)، حول ملكية بقعة أرضية متنازع عليها قضائيا إلى مواجهات عنيفة بين المواطنين والقوات العمومية التي استخدمت القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي لتفريق المحتجين الذين اختاروا قطع الطريق الرابطة بين مدينة الحسيمة ومدينة إمزورن التي تعتبر الشريان الذي تتنفس به مدينة الحسيمة، هذه المواجهات العنيفة أسفرت عن إصابة العديد من المحتجين بإصابات متفاوتة الخطورة إلى جانب اعتقال خمس أشخاص بتهمة المشاركة في هذه الأحداث العنيفة، هذا فإن تم نقل حوالي 13 عنصرا من القوات والمساعدة والدرك الملكي إلى المستشفى الإقليمي بالحسيمة بعد إصابتهم في نفس المواجهات.

ويعود أصل النزاع الذي تحول إلى صدام عنيف حسب تصريح خاص خص به، حسن شوقي، جريدة «العالم الامازيغي» إلى

إبراهيم بن الحسين أوتالات رئيس الكونغريس العالمي الامازيغي لـ «جريدة العالم الامازيغي» : لم نساهم في تمزيق الكونغريس العالمي الامازيغي بقدر ما تشبثنا بأهدافه و مساره وتاريخه ، ونريد منه أن يبقى منظمة مستقلة عن الحكومات ولا يخدم أية أجندة لأي طرف .

علمنا تكون مدعمة من طرف حكومات دول شمال إفريقيا لأننا نشكل لها مصدر إزجاج ونفضح ممارساتها اللاديمقراطية في المنتديات الدولية. من كان آخر هذه المحاولات تلك التي تعرضنا لها من طرف الرئيس السابق ومجموعة مكناش حين حاولوا القفر على قرارات المجلس الفدرالي الدولي لتحويل مكان انعقاد المؤتمر الخامس، لكن يقظة النزاهة داخل هذا المجلس وقفوا سدا مانعا أمام كل محاولة تستهفئ النيل من سمعة المنظمة. وكنا همادة الوضع محجرين إلى الاحتكام إلى الجمعيات الامازيغية التي اتخذت قرارا تاريخيا و التزمت بالاحكام في مدينة تيزي وزو من اجل انعقاد أشغال المؤتمر العاشر الخامس الذي قطع الطريق أمام المجموعة التي حاولت تغيير مسار المنظمة.

ان فحن لم نساهم في تمزيق الكونغريس العالمي الامازيغي بقدر ما تشبثنا بأهدافه و مساره و تاريخه، و نريد منه أن يبقى منظمة مستقلة عن الحكومات و لا يخدم أية أجندة لأي طرف.

كيف تنظر إلى الدعوات المطالبة بتوحيد الكونغريس العالمي الامازيغي الذي انقسم إلى جناحين بعد المؤتمر الأخير؟

الكونغريس العالمي الامازيغي لم ينقسم إلى جناحين لأن أشغال المؤتمر الخامس بتيزي وزو لم يقع فيها أي خلاف لأننا أربنا أن نتحدث عن الانقسام و عن الجناحين فيجب أن يقع ذلك خلال المؤتمر.

فكل ما هنالك أن الرئيس السابق ومجموعة مكناش حاولت أن تجتمع بمكناس تحت غطاء منظمة بعدما تبين لها أن طريقة تسيرها مهددة بالاندثار في تيزي وزو. وحتى الأطراف التي لحقت بها لم تستوعب العجة و لم تفتحن للمؤامرة التي تلاصق ضد المنظمة.

فالكونغريس العالمي الامازيغي يرحب بجميع المبادرات الرامية إلى تطوير العمل و تقوية الصفوف. فالجمعيات و الشخصيات الامازيغية مدعوة للانضمام حول هذا الإطار العالمي الذي أسسوه ليواصل الدفاع عن الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية للشعب الامازيغي.

حاليا جميع الفاعلين الامازيغيين يدركون من هي الجهة التي حاولت تمزيق المنظمة، وهي المجموعة التي اعتقلت بمطار هوراي بومدين أم التي شاركت في ذكرى الديكتاتور الليبي الذي يعمل جاهدا الى محو الهوية الامازيغية بليبيا و بلاد الطارق.

تألمت لجريرة العالم الامازيغي على الجهود النبيلة التي تبدلها لصالح القضية الامازيغية. فشكري موجه لجميع الطاقم الذي يسهر على هذا المنبر الاعلامي الحر. و أتمنى له كل التوفيق في إتمام رسالته.

و اغتنم هذه الفرصة لأوجه الدعوة لكل مكونات الكونغريس العالمي الامازيغي للاستعداد للحلقة المقبلة شهر نونر 2011 بسوس والمغرب و المتمثلة في أشغال المؤتمر العام السادس الذي تنوخي منه أن يكون مؤتمرا نوعيا بإستراتيجية جديدة و بفرق عمل يقدر المسؤولية و مستعد للتضحيات من أجل نصرة القضية الامازيغية.

حاوره إبراهيم فاضل



عن فحواها. كما نسجل سكوت بعض الجهات التي تحاول إقصاء البعد الامازيغي في الهوية الوطنية، وهذا لا يزعجنا ما دمنا قد فطنا للأسلوب الذي تنهجه، و يبقى الدور الأهم على عاتق مكونات الحركة الامازيغية للاتفاق حول المطالب المشروعة و تبديد الخلافات التي تعيق تحقيقها.

انت تعيش بتيزينت على بعد 700 كلم جنوب العاصمة الغربية، وتسير منظمة عالمية تفقر إلى مقر وميزانية... هل هذه الظروف مناسبة للاشتغال على رأس منظمة دولية؟

المنظمة منذ تأسيسها، رامت تجارب مهمة في مجال التسير. كما قلت سابقا، فشاعة بلاد تامازغا تجعل الرئيس أيضا يتواجد يقوم بمهمته ما دام محاطا بأعضاء من مختلف الجهات، مما يسهل له الأمور، فحن في النسخة الخامسة بتيزي وزو خلقنا هيئات جوية قارة في كل بلد من بلدان شمال إفريقيا و الشتات، هذا كله لتخفيف العبء على المكتب الدولي، و ما إقرارنا كذلك لأسلوب التناوب على الرئاسة في ظرف ثلاثة سنوات إلا دليل على وعينا على أهمية مساعدة الرئيس ليقوم بها الدور في أحسن الظروف.

بالنسبة لي، لم أتى بين عشية وضحاها وأصبحت رئيسا، فلقد رامت تجارب متواضعة في الكونغريس العالمي الامازيغي: شاركت كمشاهد عام 1999 بليون الفرنسية، و دعمتني منظمة تاماينوت التي انتمى إليها سنة 2005 لأمثلها في المجلس الفدرالي الدولي. و في سنة 2008 حضرت بدعم جميع الوفود المغربية كي أتقدم إلى الرئاسة و هذا السبب: الأول طريقي في العمل و الأسلوب الديمقراطي الذي أتشبت به، و الثاني انتمائي لأحد المنظمات المساهمة في تأسيس الكونغريس، و التي تتنوّأ مكانة متميزة داخل النسيج الجمعي الامازيغي وطنيا و دوليا.

ان فأي منظمة كيف ما كان نوعها تحتاج إلى فريق عمل حتى تتمكن من القيام بمهامها و تحقيق أهدافها، فالرأي الأحادي يؤدي غالبا إلى السقوط في الهوات.

يتهمك البعض بتمزيق الكونغريس العالمي الامازيغي بعد أن كان منظمة موحدة تضم الجميع، كيف ترد؟

الكونغريس العالمي الامازيغي كأي منظمة تعرض لمحاولات اختراق لإفضال عمله أو إبعاده عن الأهداف التي من أجلها أسس. فمند المؤتمر الثاني بتافرا و المحاولات تتكرر. فالأطراف المشوشة على

باكادير و المتعلقة جعل سنة 2011 سنة للدفاع عن الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للطوارق على أن الصيغ المناسبة لذلك سيتم الإعلان عنها لاحقا.

و من بين الأولويات كذلك يدخل التحضير لمحطة أشغال المؤتمر السادس الذي حدد له مكان انعقاده و تاريخه، هذه المحطة تعد تاريخية بالنسبة للمنظمة خاصة و أنها ستحتضننا هجة من جهات تامازغا المشهود لها بنضالها من أجل الاعتراف بالحقوق الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية للشعب الامازيغي، زد على ذلك إن هذه المنطقة معروفة بتنظيمها للقراءات دولية من الحجم الكبير. إن ما على الجمعيات و الشخصيات الامازيغية إلا الاستعداد للمشاركة النوعية و البناء من أجل وضع دعاء جديدة في شرايين منظمنا المعروفة بمواقفها و نضالها الشرس من أجل استرجاع الحقوق المنغصبة للشعب الامازيغي.

وماهي وجهة نظرك حول مصيلة عمل الكونغريس العالمي الامازيغي طيلة السنوات الماضية؟

مصيلة عمل الكونغريس العالمي الامازيغي طيلة السنوات الماضية تبدو مطمئنة مقارنة مع حجم العراقيل المادية و التنشيطات من جهات معينة. لقد استطعنا أن نققدها و نقطع الطريق أمام الذين حاولوا تغيير مسارها لنجعل منها منظمة في خدمة قضايا الامازيغية و الامازيغيين لا منظمة لبعض الأشخاص الذين يتاجرون باسم الامازيغية، فهينأت المنظمة عبر مناطق تامازغا قامت بمجهودات جبارة لصالح القضية الامازيغية و الدليل على ذلك التوصيات الأهمية التي وجهت إلى الدولة المغربية ما كانت ستخرج إلى الوجود لولا جهود الكونغريس العالمي الامازيغي و بعض المنظمات الامازيغية.

هذه التوصيات التي تتخذ بها القراءات و الكيفية الواقع و سنذكر بها المنظم الدولي كلما أتحت لنا الفرصة و أريد أن أذكر هنا أن عمل المنظمة لا يمكن أن يصل إلى ميثاقها إذا لم تتجاوز معه المنظمات و الجمعيات العضوة، لأنه أرى من الضروري أن يكون هناك تنسيقا بين جميع المكونات، فأحيانا نجد صعوبات في تنفيذ البرنامج إذا غاب دعم الجمعيات العاملة في جهة ما لأنه كما تعرفون فيبلاد تامازغا شائعة و ليس بمقدورنا تعطيتها كاملة إذا لم تلق المساعدة من طرف المناضلين الامازيغيين الذين يؤمنون بعدالة قضيتنا.

وجهت مؤخرا رسالة إلى الملك محمد السادس حول وضعية اللغة الامازيغية بالمغرب، هل لاحظتم استجابة معينة للرسالة المذكورة؟

الرسالة التي وجهناها لملك المغرب محمد السادس جاءت في ظروف تعيش فيها اللغة الامازيغية وضعا مزريا يتمثل في عدم استجابة جميع الأطراف المعنية بالنهوض بهذا الكون الأساسي للهوية المغربية و تجاهل أصحاب القرار في بعض الوزارات للمطالب الامازيغية مما استدعي التوجه إلى أعلى السلطات بالبلاد لطلب منها الإنصاف الحقيقي و تنفيذ ما كان مقرا لصالحها. حقيقة، فالرسالة تكون قد وصلت و ننظر أن تلمس في الواقع النية الحسنة للاستجابة لمطالب الامازيغيين و ليس لمطالب الكونغريس العالمي الامازيغي لأننا نحن نمثل فقط هذه الشريحة عبر مناطق شمال إفريقيا و جنوب الصحراء.

هناك بعض المنابر الإعلامية المكتوبة و الإلكترونية التي تفاعل مع هذه الرسالة و علقت في مقالاتها

من هو ابراهيم الحسين أوتالات الرئيس الحالي للكونغريس العالمي الامازيغي؟

أنا إبراهيم بن الحسين الملقب بأوتالات المزداد بقرية تكانت دائرة بويكارن عمالة كلميم، تابعته دراساتي الابتدائية بهذه القرية ثم انتقلت إلى بويكارن لمواصلة التعليم الإعدادي و الثانوي ثم إلى مدينة كلميم، حيث حصلت على شهادة البكالوريا، ومنها التحقت بمدينة أكادير حيث حصلت على شهادة الإجازة في شعبة اللغة و الأدب الفرنسيين و أنجزت بحثا في مجال اللسانيات و باضبط الاختلافات الصوتية في اللغة الامازيغية بالجانب الغربي.

واليا أشغل في التدريس بثانوية المسيرة الخضراء بتيزينت كاستاذ لمادة اللغة الفرنسية. التحقت بمنظمة تاميون في بداية التسعينيات من القرن الماضي و كنت من بين المؤسسين لفرع المنظمة بجماعة تكانت سنة 1995، شاركت و ساهمت في عدة لقاءات جوية و وطنية و دولية كما شاركت كمشاهد في أشغال المؤتمر العالمي الامازيغي الذي انعقد بمدينة ليون عرضا سياسية سنة 1999.

توليت مؤخرا الرئاسة الدورية للكونغريس العالمي الامازيغي خلفا للجرازية فروجة الموساوي، كيف جاءت فكرة الرئاسة الدورية؟

فكرة الرئاسة الدورية جاءت أثناء انعقاد المؤتمر العام الخامس بتيزي وزو بالجزائر. هذه الفكرة كانت تراودنا من قبل بعد الوقوف على بعض الاختلافات التي تسبب فيها الرئيس السابق الذي احتكر كل شيء و همش عن قصد جل الأعضاء الذي عارضوا سياسته، و كنت شخصيا من بين أولئك الذين لا يرتاحون لطريقة عمله و نهيت مرارا أعضاء المجلس الفدرالي على الطريقة اللاديمقراطية التي تتخذ بها القراءات و الكيفية التي تتخذ بها حيث أن هناك أعضاء موالين له يسا يرون بطريقة عمياء نهجه، ولكي تجنب المنظمة هذه الهوات، أرتابنا للجوء إلى التسير الجماعي و سنذكر بانون الرئاسة الدورية و التي تعتبر أرقى وسيلة بدمقراطية لتسيير شؤون المنظمة زد على ذلك أن كل رئيس خلال ولايته يحاول أن يطور عمل المنظمة بالفعل مع إشراك جميع أعضاء المجلس الفدرالي، و أظن أن هناك تعديلات أخرى طرأت على القانون الأساسي للمنظمة منها إنشاء هيئات محلية لتسهيل عمل المنظمة عبر مناطق تامازغا و لجنة الحكام الذين يتون في الخلافات الداخلية، إذ إن المنظمة من حجم الكونغريس العالمي الامازيغي تحتاج إلى تسير عقلاني بعيدا عن منطق الإقصاء و التهميش لجميع هيئاتها، شخصيا أنا جد مرتاح للطريقة التي تتبناها فهي تدخل في صميم التقاليد الامازيغية التي تحولت لجميع مكونات القبائل إبداء الرأي و المشاركة في اتخاذ القرار.

ما هي أبرز الأولويات، التي ستهتمون بها بعد وصولكم إلى رئاسة الكونغريس العالمي الامازيغي؟

أولا مواصلة العمل الذي بدأناه منذ المؤتمر الخامس و خاصة الشق المتعلق بفضح الانتهاكات التي تطال الامازيغ أفرادا أو جماعات، و سنحاول رغم العراقيل المادية الحضور في جميع اللقاءات الدولية التي تدرس حقوق الإنسان و حقوق الشعوب بشمال إفريقيا و سنعمل جاهدين على صياغة تقارير مضادة لتقارير الدول المغاربية و بلاد اموهغ "الطارق". ثانيا، سنعمل على تجسيد توصية المجلس الفدرالي الدولي الأخير المنعقد

! اكونغريس العالمي الامازيغي 50% تخفيض

الملكبة الوطنية للفاين RMA WATANYA

www.mawatanya.com

قراءة في منع انعقاد المؤتمر الأول لحقوق الإنسان لشمال المغرب



وجهة نظر

سيد المراني - بروكسل

البلط محمد بن عبد الكريم الخطابي وقبلة محمد امزيان، لكن تواطؤ مكشوف لوقعي الحماية مع كل من فرنسا المستبدين، مما جعلهم يرسخون حكم المستعمر الاسباني والمنطقة والتي لازالت قواته العسكرية جاثمة الى اليوم في اقليمين السيليين سبتة ومليلية والجزر المجاورة لهما. فمن هم أبناء الانسان اذن، نحن أم هم؟ ومن وقع محراب الحماية و شرعن الاستعمار الفرنسي والاسباني للمغرب الريفيون أم الحاكمون؟

يعرفه إلا القليلون (المهتمون) بالمغاربة أما الباطن هو خلق إجماع جديد مغشوش للتخاضي عن أخطاء الدولة أو المتكلمين فيها.

فيضانات الدار البيضاء وما جاورها أفتت بعد تنظيم المظاهرة الحاشدة ضد الحزب الشعبي، وهنا اكتشف سكان كاريان سونترال و سيدي مومن والبيضاء واقعا آخر بعيدا عن الشعارات الرنانة. واقع ناتج عن فظاعة تدبير المدن الكبرى، إذ عرقت مدينة الحسنية ملايين نسمة أو أكثر في وحل محتويات المواد الحار، و فقدان العديد من المواطنين ما لديهم من أفرشة و مؤن كما تعطلت المدارس والمصحات والعمل للملابس.

أردك سكان البيضاء بأن مسؤوليهم لا يريدون إلا الشعارات الخادعة، ولا يظهرن إلا في المناسبات والحملات الانتخابية الفاسدة، إذ أضحت البيضاء عارية أمام العالم، فلا واد حار، ولا بنايات تحتية منجزة وفق المعايير التي تحترم المواطنين والبيئة، و لا قدرة على الصمود أمام الكوارث الطبيعية.

كما أعطت الصورة التي توجد عليها العاصمة الاقتصادية التي تعد نبض المغرب، فغن أي تنمية بشرية يتحدثون إن؟ البيضاء كما في الحميدة والداويرين بنورية لهما خرج مئات الأشخاص يطالبون الدولة بالتحرك والتدخل لإنقاذ الأزواج والممتلكات وإقناهم من الضياع، لكنهم جوبهوا كما العدة بالقمع والسجن حيث «أودع شبان من دور «بوغزة»، بسجن عكاشة حيث يوجد ستة من زملائهم الحصريين من دور «الراهمة»، الذين اعتزلتهم السلطات بتهمة عرقلة السير في الطريق السيار وتعريض حياة المواطنين للخطر، بعدما لجأوا إلى الاحتجاج وساعتد الطريق العام بسبب تماطل السلطات في تقديم المساعدة إليهم بعد الفيضانات الأخيرة التي دمرت مساكنهم»، حسب ما أوردته جريدة المساء بتاريخ 14 دجنبر الجاري.

منذ أزيد من ثلاثة أشهر، وماضى المنتدى يديرن تحضير مؤتمرهم بكل تفان وإخلاص للوصول إلى محطة المؤتمر بأمان وضمان. كما أقدمت اللجنة التنظيمية للمؤتمر بتعبئة تلك المدينة أديبا، فكريا و ماليا لإنجاح هذه المحطة النضالية. و بل مناقضو المنتدى بأشاون مجهودات جبارة لتدليل الصحاب أمام المؤتمرين ووضعوا كل إمكانياتهم تحت تصرف اللجنة التحضيرية للمؤتمر، متخذين كل الإجراءات القانونية كما ينص عليها القانون للعمول به، و السهر على توفير الإمكانيات اللوجستكية لاستقبال ضيوفهم في تلك المدينة الراقية والهادئة.

تسنيقية المنتدى والمؤتمرون ومعهم الرأي العام المحلي، الجهوي، الوطني، والوطني، فوجئوا بمنع مكتوب موجه من طرف وزارة الداخلية أقل من 24 ساعة فقط من انطلاق أشغال المؤتمر، دون مراعاة لا للمجهودات المبذولة، و لا الضائر القانونية و المالية التي يمكن أن يحدثها هذا القرار الغير القانوني والجائر.

السلطة اعتمدت في منعها هذا على ثلاثة مبررات مردود عليها:

أولا: عدم امتلاك المنتدى على فرع بأشاون: هذا المبرر لا أساس له قانونيا و لا يستعمل كل المؤتمرات الحزبية و الجموعية التي تعقد بالصحيرات لا ليس لديها أربوعا لهذه المدينة، فالغالبية بإمكانهم أن يجتمعوا بأي مكان في بلدهم المغرب شرط إشعار السلطات وفق القانون المعمول به، و هذا ما قام به المنتدى.

ثانيا: عدم إشعار السلطات في الأجل القانوني، الشيء الذي يفندته المنظمات بقوة، مصرحين لصفحة بان سلطات الأشاون أشرتعت 20 يوما قبل موعد المؤتمر وأرسلته لها بالريد المضمون بعد ذلك.

ثالثا: إن المؤتمر ستعطله وقفة لمدة 15 دقيقة تخليدا لليوم العالمي لحقوق الإنسان، و إن السلطة تخشني من انفلات امني، هذا المبرر يبقى سبخفانا لان السلطة بإمكانها أن تتفاوض حول إلغاء الوقفة و ليس الإقدام على منع المؤتمر ككل.

الترسنيقية العامة للمنتدى و معها مناضلو الأشاون دخلوا في مفاوضات مسيرة مع سلطات الأشاون لتوضيح كل شيء و إعطاء طمئينات تنظيمية للسلطات الأمنية و شرح أدبيات المؤتمر، لكن في آخر المطاف اتضح بان هناك أربوعا على حساب من الرباط لمنع المؤتمر، علما أن هذا القرار يتزامن مع انضمام رئيس جماعة الأشاون للحزب المتحكم في زمام دوليب الدولة اليوم.

فيما نغرم من الصمت الرهيب و استقالة أو تراجع العديد من مناضلي الريف أمام ضغط الماي، إلا أن أهل تاماسينت ظلوا حاملين لبشعل المقاومة و الصمود رغم كل الضغوطات والإغراءات و التهديدات معينين بذلك بان ريفنا يأخر ممكن، ريف العزة و الكرامة، بعيد عن الإنزال و سياسة الانبطاح الكلي. و هم يدكرون الجميع بان الريف الشامخ بتاريخه و بجاداه يتناقض الصلحي منعم اللوساوي، عضو لجنة تاماسينت لتتابع آثار الزلزال، بطنجة.

فبالرغم من الصمت الرهيب و استقالة أو تراجع العديد من مناضلي الريف أمام ضغط الماي، إلا أن أهل تاماسينت ظلوا حاملين لبشعل المقاومة و الصمود رغم كل الضغوطات والإغراءات و التهديدات معينين بذلك بان ريفنا يأخر ممكن، ريف العزة و الكرامة، بعيد عن الإنزال و سياسة الانبطاح الكلي. و هم يدكرون الجميع بان الريف الشامخ بتاريخه و بجاداه يتناقض الصلحي منعم اللوساوي، عضو لجنة تاماسينت لتتابع آثار الزلزال، بطنجة.

فبالرغم من الصمت الرهيب و استقالة أو تراجع العديد من مناضلي الريف أمام ضغط الماي، إلا أن أهل تاماسينت ظلوا حاملين لبشعل المقاومة و الصمود رغم كل الضغوطات والإغراءات و التهديدات معينين بذلك بان ريفنا يأخر ممكن، ريف العزة و الكرامة، بعيد عن الإنزال و سياسة الانبطاح الكلي. و هم يدكرون الجميع بان الريف الشامخ بتاريخه و بجاداه يتناقض الصلحي منعم اللوساوي، عضو لجنة تاماسينت لتتابع آثار الزلزال، بطنجة.

كشفت أحداث بوكيدان بقاليم الحسنية عن ديمقراطية النظام المنبئية على سيادة الظلم و غياب العدل.

إن طريقة تدبير السلطة تحدث بسبب جدا يكشف عن بؤس النظام القائم وغياب المتكلمين في أول الذين يرحمون حولهم. فكيف يمكن فهم استعمال الرصاص المطاطي والروحيات و القنابل السيلية للدموع ضد ساكنة تجهزت فقط لحماية عائلة واحدة من ظلم احد ذوي القنود في المنطقة؟

إن أحداث بوكيدان و اتهام الريفيين ب «أولاد السبائيل» (لا يمكن ذكرها في هذا اقتبال احتراماً للقارئ)، ذكرت جميع الريفيين بان الحد القصوى للأسمى الذي ينبغي ضد الريفيين لازال متعاششا في عقولهم. ذلك الحد الذي عرفه النظام «عام اقبالان» إبان الانتفاضة الخالدة 1959/58، بقمع هجمي مؤطر بالبوليصة ضد البر الواد، بزعامة حزب الاستقلال الذي تم عندما تم نعت أهل الريف بالأوباش في فترة حكم الحسن الثالث سنة 1984. و عبر عليه بقمع مظاهرات جمعية تاماسينت لتتابع آثار الزلزال، و عرفه عن اعتقال شبك الخياري بلما و عودتا، و تجد اليوم في بوكيدان بؤس الريفيين ب «أولاد السبائيل» أولك الأسبان الذين حاربهم الريفيون بشراسة بقيادة

كان من المفترض أن يعقد منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب مؤتمره الأول بمدينة الشاون أيام 10/11 و 12 دجنبر الجاري، إلا أن السلطات المغربية مركزيا أتت إلا أن يكون لها رأي آخر، و أن تمنع بالقوة عقد هذا المؤتمر بالرغم من الشرعية القانونية التي يتمتع بها، و اعتراف السلطات به رسميا، بالإضافة إلى اتخاذها لكل الإجراءات التنظيمية و الأمنية و المالية و القانونية لعقد في الزمان و المكان المشار إليهما أعلاه.

كمتنم قريب جدا لتحضرات هذا المؤتمر، و كقارئ لكل ما كتب و نشر حول هذا الموضوع لشرح معاني و مغزى هذا الموقف، فإن نمة أسئلة محيرة تظل بدون جواب. الشيء الذي دفعني لأركب قلبي على منع هذا المؤتمر المقتال للتوضيح لإبداء وجهة نظري حول هذا المنع الناتج عن وضع شائك عرفه فيه السلطات عن ارتكاب عميق في تدبير الشأن العام بما فيها الملفات الأكت حساسية بالنسبة للمغاربة جمعاء. فكيف إن يمكن فهم ما جرى؟

الوضع السياسي العام

لا يمكن فهم منع مؤتمر منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب، إلا إذا وضعناه في سياقها السياسي العام. فالتنتى العرّف به قانويا، أقدم على الخطوات اللازمة لعقد مؤتمره في ظروف سليمة و هادئة، لكن يتضح أن مغرب اليوم، يعرف جملة من الأحداث، عنوانها الفشل الزريع في انجاز خطوة الانتقال الديمقراطي التي كان يعول عليها الكثيرون - بما فيها الأقل تقارفاً في المغرب- لإخراج مغربنا من مغرب الظلمات إلى مغرب النور و التقدم و الديمقراطية والحداثة. هذا الفشل يعرف من خلال محاولات الدولة التحكم الكلي في الشأن العمومي وعدم ترك أية مبادرة تخرج من يد المتكلمين الجدد في البلاد و العباد.

هذه السياسة العمياء، بدأت تحرق كل الأوراق التي أنجت بفضل تضحيات و نضالات شعبنا قبل، و إبان و بعد الفترة المعروفة ب «فترة الأمل»، و التي أنتزج من خلالها شعبنا بعض المتكاسبات المتعلقة برفض نسبي لحق التجمع و التعبير و التجول، بالإضافة إلى تعديلات مدونة الأسرة و رغ علائها، و الانفراج النسبي في تعامل الدولة مع القضية الامازيغية، بالرغم من محاولة التحكم فيها و احتوائها، وكذا إطلاق سراح العديد من المعتقلين السياسييين و عودة المنفيين، و تعويض بعض ضحايا الانتهاكات المسممة عبر حياة النضاف و المصالحة، وبن الكشغ عن الحقيقة كاملة و اعتراف الدولة بالجرائم التي ارتقتها بحقنا في حق المواطنين المغاربة شمالا و جنوبا، شرقا و غربا.

فالمواطنين من محدودة هذه الإجراءات، إلا أنها أعطت صورة كأن المغرب يتجه نحو الحداثة و الديمقراطية، بما جعله يحسن صورته في الخارج، مكنته من تحقيق انجاز الوضع المتقدم لدى الاتحاد الأوروبي، كدائي بلد غير أوروبوي بعد إسرائيل يتمتع بهذا الأوروي، لكن بعد مرور سنوات معدودة، بدأ الخبز في الدناخ كما في الخارج مندششا أمام التراجعات و الجعرة و السريعة التي تعصفها حقوق الإنسان بالمغرب ابتداء من فتح الصحافة المستقلة، مروراً بأحداث المغرب و انتهاء بالأحداث الأخيرة التي عرفتها مدينة الحميدة و نواحيها و التي أتت إلى اعتقال متناضرين من الفيضانات التي شهدتها المغرب، و بعدها أحداث بوكيدان بإقليم الحسنية، و منع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

من الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان (10 دجنبر)، في كل من طنجة و الحسنية، و منع انعقاد مؤتمر منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب بمدينة الشاون.

إن هذه الأحداث المتتالية تبين مدى الارتباك الكبير التي أضعفت الدولة نفسها فيه، بما أعادها على سياسات قديمة في تدبير الشأن المحلي، كما يتبين بان تعاقب القرارات التديريية- إن لم نقل كلبات- تأتي من خارج البرلمان و الحكومة المفترض أن يكونا لهما دورا تشريعي/رقابي و تنفيذيا لاتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة الأزمات.

أسباب العيون «الإنذار الأول»

بالرغم من أن جميع المنظمات الدولية لم تبتئ إلى حدود اليوم بان المغرب استعمال الرصاص في قمع متعصمي العيون، لكن كل هذه المنظمات تجمع على الاستعمال المفرط للقوة لتفكيك مخيم اكديم ايزيك، في الوقت الذي تركت فيه مصالح الموظفين في العيون عرضة للتسبيب و الضراب نتيجة رد فعل المواطنين المتناضرين. فبذل لاجوء المغرب إلى محاسبة المسؤولين الفعليين عن هذه الأحداث و معالجة دواعيها، صوب بتدقيته إلى الخارج موجهما الرأي العام ضد الحزب الشعبي اليبيني الاسباني، مما كادت أن تؤدي بالامالات المغربية الاسبانية إلى نقطة الصفر، علما أن الحكومة الاسبانية الحالية بقيادة سابوترو و وزير خارجية السابق مونترونيوس، إلى جانب فرنسا كاتا و أول محل الوضع المقلق للمغرب إلى الاتحاد الأوروبي.

منذ نهج المغرب أسلوب النضافية و محاسبة أو معاقبة المسئولين، اكتفى فقط بقتل والى العيون محمد جلموس إلى سفنى. هذا الإجراء اعترضها البعض تكريما و مهابة عقابا، مما جعل وسائل الإعلام و بعض المنظمات الدولية تشكك في مصداقية الدولة المغربية، معتبرين بان السيد محمد جلموس محمي من طرف لوبى نافذ في الدولة، و تجنبنا لكل إخراج تم تعويده عند الله بندهية كوالي جديد للبعث كدالة عمدة، دون معرفة الوجهة الجديدة التي سيسلكها السيد محمد جلموس في انتقار تربيته وتصبيه في منصب جديد قد يكون بعيدا عن الأنظار هذه المرة.

على طئي الدولة الأليمية التي لا يمكن طيها بقرارات ساذجة، أقدمت السلطة على تنظيم مظاهرة الثالثة مللين بالدار البيضاء. مظاهرة وقرت لها الدولة كل إمكانيات النضاج من نقل و مساكن و مشرب و أشياء أخرى تحدث عنها الصحافة بما فيها الصحافة المغربية، هدفها الظاهر هو تشجيع شعب ضد الحزب الشعبي الاسباني و الذي لا

رسميا.
* خلاصة لإيد
منها
إن ما يعيشه
مغرب اليوم من
أحداث مستعرة
لا تنبئ بتسارع،
و ترسم صورة
كار و كاتورية
لمغرب ما بعد
الاستقلال ،
إن الحياة العظمى
المنظمات المدنية من مضامينها و احتواء مناضليها عبر تنظيمه لأكثر عملية «تجراح» المتناضرين في تاريخ المغرب الحديث و في العالم، و تحمكه كل شأدة و فائة، تعبر بان الحزب السري في عهد إدريس البصري، قد خرج إلى العلن كالحزب المنهض السياسي و تدبيره للعديد من الملفات خارج المؤسسات، وذلك ما سبؤدي لا محال إلى كوارث خطيرة انفلتت شرارتها الأولى بالصحراء و القادم سيكون أعظم، متى أن يخرج منها المغرب أمنا و سلا.

إن كل من يستعمل أساليب غير مشروعة و لغة التهديد و التسويف، و شراء الأهم فهو ظالم، و في هذا الصدد يمكن الحديث عن طريقة/ طليخة انتخاب عمدة جهة الحسنية تازة تاوانت، و طليخة عمدة مراكش... الخ.

إن منع مؤتمر أشاون نابع أول آخر من ابتعاد البعض من لغة التناؤس الريفية و استعمال أساليبهم و نفوذهم لفرض الرأي الواحد بالريف الكبير. بما يعني بلغة العصر هناك إبان حركية حقيقة لإضخام الحزب الواحد (حزب الأوصالة و المعاصرة)، مستعملين في ذلك مختلف الأساليب المتتوية، في الوقت الذي كان الجميع يعتقد بأن عهد الحزب الواحد قد ولى إلى غير عرج.

إن الريف عرف مؤخرا تطورا لتبادل الاتهامات بين حزبين أراء أبنائهم و من يريد أن يتحكم في الريف من الرباط و إخضاعه بالطرق اللثوية فيلنظتر بوكيدان و تاماسينت و القادم و يعلمه إلا الغيب.

الاستقلال و الأصلة و المعاصرة

المهتمون بتابعوا مؤخرا تطورا لتبادل الاتهامات بين حزبين يحكمان مغرب اليوم، الأول في الحكومة الرسمية و الشكلية (حزب الاستقلال)، و الثاني في حكومة الظل (حزب الأوصالة و المعاصرة)، املحزان وجهان لعملة واحدة، لكن تبادل الاتهامات جهرًا حول ملفات حساسة كالصحراء مثلا، و تبادل التهم بينهم، خاصة عندما تهيم أول حزب البام بإحراق العيون، ينذر بصراع ضروس بين أصحاب المصالح و يكون قودها أبناء شعبنا جنوبا و شمالا غربا و شرقا. كما يعبر عن أزمة عميقة بانها جسد النظام، تمنعني بكل إخلال أن لا يكون الريف خطبا لحروب الحيطين به.

فالرأي الذي قال فيليبسقط حزب الاستقلال في 59/58، إن بيتواني في قول فيليبسقط كل يتناسون بان الريف الكبير مستقبلي و بعد، و منع مؤتمرات أبنائه بمختلف توجهاتهم الفكرية و السياسية و يقف أمام ارتدائهم للحفاظ على كرامتهم و حريتهم.

إن منع مؤتمر منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب يكسر تخبط الحاكمين الجدد للمغرب و الصعوبة التي تتجاهبهم في تشييد دولة بامستان في المغرب، و التي سيقودها حزب البام سياسي و امني و اقتصاديا. إن مستشارو الحاكم الجديد بالريف يتسبون أو يتناسون بان الريف الكبير صخرة تكسرت و ستتسكف عليها كل المكائد. فلا مكان للمؤامرات بعد اليوم في الريف، فيلنوقف الإرهاب الفكري و الأمني و الإضرار المالي الذي يمارسه البعض قسورا، و إن يتروكا أهل الريف يعيشون بسلاسا و إن يتجزوا مصالحة مع أنفسهم الأولى مع الأربئين في إطار الوضوح - مصالحة تضرعهم عبر الكشغ عن مختطفينا حدو آفتيش، عباس المساعدي و آخريين، و إطلاق سلاح معتقد الريف و زعيم أسهم للعتقل شبك الخياري و إعادة الاعتقال لزعيم الثورة الراقية محمد بن عبد الكريم الخطابي و إعادة رفاته إلى مقر إقامته بأجدير.

وضوح يمر عبر تحقيق تنمية مستدامة و مصالحة حقيقية بعيدا عن شراء الأهم.

وضوح يعيدنا إلى حق لإنهاء أسوة بقاقي المواطنين في باقي جهات الوطن في حق تقرير مصيرهم و تدبير شؤونهم بأيديهم في إطار مغرب معتد قدرالي، و محد و متعاضن يحمي كرامة مواطنيه من بتس الطائرين و يضمن لامة العيش الكريم للجميع، و يصون لهم العزة و الكرامة.

enseignement habite la région de Kabylie.

Ces taux ont été constitués sur la base des chiffres et informations fournies par l'Etat algérien dans ses troisième et quatrième rapports périodiques (E/C.12/DZA/4) examinés par le CESCR lors de sa 44ème session qui a eu lieu à Genève du 3 au 21 mai 2010 (E/C.12/DZA/CO/4). Si, en l'espace de 15 ans, l'Etat algérien n'a pas pu enseigner la langue amazighe, reconnue pourtant comme langue nationale, qu'à 5 % des enfants scolarisés. Cela montre le dédain que l'Etat algérien porte à la langue amazighe. Sur le plan culturel, les efforts demeurent très loin des attentes et les mesures prises restent ponctuelles et relèvent plus du folklore que d'une véritable volonté en vue d'une prise en charge réelle de la culture amazighe. Nous pouvons passer en revue une à une toutes les initiatives de l'Etat algérien et montrer leur inconsistance d'une part, et d'autre part leur non contribution au développement de la culture amazighe. Mais le temps imparti ne le permet malheureusement pas.

Quant à l'Etat marocain, c'est en 2003 qu'il a décidé d'introduire l'enseignement de la langue amazighe dans son système scolaire avec la création d'une institution appelée IRCAM (Institut royal de la culture amazighe).

Si l'on croise les chiffres avancés par l'Etat marocain dans ses 17e et 18e rapports présentés au CEDR qui les a examinés lors de sa 77ème session qui s'est tenue à Genève du 2 au 27 août 2010 (CERD/C/MAR/17-18) concernant le nombre d'enfants bénéficiant du système scolaire marocain, avec les chiffres avancés par le Ministère marocain de l'Education concernant le nombre d'élèves bénéficiant de l'enseignement de la langue amazighe, on en déduit que cet enseignement ne bénéficie qu'à moins de 8 % de l'ensemble des scolarisés.

Tout comme pour l'Etat algérien, ces chiffres montrent « l'intérêt » réel que l'Etat marocain accorde à la langue amazighe.

Sur le plan culturel, l'attitude de l'Etat marocain est similaire à celle de l'Etat algérien à savoir que le peu d'initiatives prises s'inscrivent plus dans une logique folklorique. Par ailleurs les moyens mis en oeuvre pour le développement de la culture amazighe sont très loin des attentes des Imazighen et de ce que mérite une culture nationale.

DE L'ALPHABETISATION.

Les deux Etats, Maroc et Algérie, prétendent déployer des efforts importants en matière d'alphabétisation. Il convient cependant de signaler que l'alphabétisation se fait exclusivement en langue arabe (seule langue officielle dans les deux Etats). Encore une fois, la langue amazighe se trouve exclue et les amazighophones qui souhaitent bénéficier du programme d'alphabétisation

mené par les Etats se trouvent contraints de le faire dans la seule langue arabe et qu'il leur est impossible de bénéficier de l'alphabétisation dans la langue qu'ils parlent quotidiennement : tamazight.

Ainsi, l'alphabétisation est plus un instrument d'arabisation que d'alphabétisation proprement dit vu que les personnes adultes qui ne maîtrisent que la langue

amazighe se voient imposer la seule langue arabe qu'ils doivent apprendre.

DISCRIMINATIONS RELIGIEUSES.

L'ensemble des Etats en place en Afrique du Nord ont inscrit l'islam comme religion d'Etat.

Même si les Constitutions de certains de ces Etats ont inscrit le respect des libertés de conscience et d'opinion, ou encore celui de l'exercice des autres cultes que l'islam, il n'en demeure que, dans les faits, l'islam est imposé à tous. Et même dans leurs textes, ces Etats se contredisent puisque nombres de textes de lois sont consacrés à la discrimination.

A titre d'exemple, la Constitution algérienne stipule ce qui suit :

« Article 73 : Pour être éligible à la Présidence de la République, le candidat doit :

-jouir uniquement de la nationalité algérienne d'origine ;

-être de confession musulmane ;

La discrimination fondée sur l'appartenance religieuse est, dans ce cas, incontestable.

Toujours en Algérie, la personne qui souhaite accueillir (adopter) un enfant mineur et qui n'est pas de religion musulmane ou qui n'a pas du tout de religion se verra refuser légalement ce droit.

Cette condition d'appartenance à la confession musulmane est dictée par la loi n° 84-11 du 09 Juin 1984 portant code de la famille qui précise que « Le titulaire du droit de recueil légal doit être musulman, sensé, intègre, à même d'entretenir l'enfant et capable de le protéger. »

La réglementation régissant le mariage des Algériennes avec des étrangers non musulmans est une atteinte à l'un des droits les plus fondamentaux de l'être humain à savoir celui de choisir librement son conjoint quelque soit son origine. En effet, cette réglementation interdit le mariage des Algériennes à des étrangers qui ne soient pas de confession musulmane. Et si l'étranger en question tient à son mariage, la réglementation exige de lui la conversion à la religion musulmane.

Les exemples peuvent être multipliés et montrent toute l'hégémonie de la religion musulmane et la discrimination dont font l'objet les non-musulmans.

Cette discrimination pratiquée par l'Etat a été mise au grand jour ces derniers temps avec l'arrestation et la traduction devant les tribunaux de plusieurs personnes n'ayant pas observé le jeûne musulman. Si la totalité des personnes arrêtées en Kabylie ont été libérées suite notamment à la mobilisation populaire, un citoyen de la ville d'Oum Elbouaghi a écopé, lui, de deux années de prison ferme et d'une amende.

L'Etat marocain n'est pas en reste. Comme son voisin, il exclut les non-musulmans de la possibilité de recueil légal de mineurs qui est réservé aux seuls Musulmans (Loi n° 15-01 relative à la prise en charge des enfants abandonnés). Le Code de la nationalité marocaine affirme clairement la nationalité marocaine est réservée exclusivement aux personnes issues de communautés parlant la langue arabe ou ayant l'islam comme religion (Loi 62-06 promulguée par le dahir n° 1-07-80 du 23 mars 2007 ; B.O. n° 5514 du 5 avril 2007).

ATTEINTES AUX LIBERTES.

A côtés des multiples discriminations dont sont victimes Imazighen au quotidien partout à travers l'Afrique du Nord, il y a des atteintes aux libertés fondamentales qui visent des citoyens parce qu'ils sont amazighs.

Le droit de donner à son enfant le prénom de son choix demeure un droit remis en cause. Les prénoms amazighs sont quasi-systématiquement refusés et interdits dans la majorité du territoire nord-africain. Les autorités marocaines, et malgré les recommandations notamment du CERD et du CESCR, refusent dans divers cas de permettre aux Marocains d'accéder à ce droit : pouvoir donner des prénoms amazighs à leurs enfants.

Encore récemment, le Consulat du Maroc à Lille a refusé d'enregistrer une fille dont le prénom est MAZILIA TARA sous prétexte que ce prénom n'était pas marocain.

Human Right Watch (HRW) a dressé toute une liste de cas recensés au Maroc. L'ONG a d'ailleurs adressé une lettre en date du 16 juin 2009 au Ministre de l'Intérieur marocain pour lui demander des explications quant à ces refus. L'Etat marocain a décidé la dissolution et l'interdiction du Parti démocratique amazigh en avril 2008 pour le motif que ce parti est fondé sur des critères ethniques. Plusieurs associations culturelles amazighes se sont vues refuser leur enregistrement par l'administration ce qui ne leur permet pas de mener leurs activités et de prétendre aux aides de l'Etat. Plusieurs activités ayant trait à la question amazighe ont été simplement interdites aussi bien par l'Etat algérien que l'Etat marocain.

Si on rajoute à tout cela la discrimination devant la Justice à savoir que les populations amazighes n'ont pas la possibilité de s'exprimer dans leur langue devant les Juges qui s'expriment exclusivement en langue arabe, ce qui remet en cause la notion même de jugement équitable. Si on rajoute les discriminations dans l'accès à l'information et à la culture dans la mesure où les médias (journaux, télévisions et radios) sont quasi-exclusivement en langue arabe. On se rend compte aisément du déni identitaire fait aux Imazighen et à cette dimension plusieurs fois millénaire qui est l'âme même de l'Afrique du Nord. Ce déni est voulu par des régimes acquis à l'idéologie arabomusulmane dont le seul objectif demeure l'éradication de l'amazighité de l'Afrique du Nord.

Aujourd'hui cette situation est inadmissible et ne peut plus durer. C'est pourquoi les défenseurs des droits de l'Homme, comme moi, qui activent en Afrique du Nord et ailleurs, oeuvrent sans relâche pour que ces politiques discriminatoires et répressives, qui n'ont que trop duré, cessent et que Imazighen accèdent à leurs droits fondamentaux et à leur souveraineté. Et les actions que nous menons auprès des instances onusiennes contribuent à cela.

Mesdames et Messieurs, je vous remercie de votre attention et je renouvelle mes remerciements au Haut Commissariat des droits de l'Homme des Nations qui m'a offert cette occasion de faire entendre la voix des Imazighen à l'occasion de cette table ronde.

ⴰⴳⴰⵏ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ !

ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ

ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ

ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ



RMA WATANYA

3



الجمعية الوطنية للتأجير
RMA WATANYA

ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ

ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ

ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ ⴰⵎⴰⵣⴰⵢⴳ

LA PROBLÉMATIQUE AMAZIGHE EN AFRIQUE DU NORD



Masin Ferkal

Le 13 décembre, le président de Tamazgha, Massin FERKAL, est intervenu dans une table ronde au Caire à propos de la lutte contre la discrimination et la promotion de la diversité dans les "pays arabes"...

La table ronde est organisée par le Haut Commissariat aux droits de l'Homme des Nations Unies et le Centre d'information des Nations Unies au Caire qui l'ont invité pour parler de la question amazighe.

C'était l'occasion pour lui d'aller leur dire, dans le pays historique des Pharaons qui voit réprimer au quotidien les plus Égyptiens parmi eux à savoir les Coptes, ce que nous pensons de leur monde....

Ci-joint le texte de sa communication ainsi que le programme de la journée.

LA LUTTE CONTRE

LA DISCRIMINATION ET LA PROMOTION DE LA DIVERSITÉ

Tout d'abord, je tiens à remercier les organisateurs de cette table ronde, en l'occurrence le Haut commissariat des droits de l'Homme des Nations Unies ainsi que le Centre d'information des Nations Unies au Caire, de m'avoir invité à prendre part à cette table ronde et à parler de la question amazighe notamment en Afrique du Nord.

Je m'appelle Masin FERKAL, président de l'organisation TAMAZGHA qui oeuvre pour la défense des droits et intérêts des Imazighen aussi bien en Afrique du Nord, leur pays, qu'ailleurs dans le monde. Notre organisation a également créé un site Internet d'information qui traite principalement de la question amazighe notamment en Afrique du Nord. TAMAZGHA est basée à Paris, mais elle a des correspondants à travers l'ensemble de l'Afrique du Nord.

Mais avant de rentrer dans le vif du sujet, j'aimerais apporter quelques précisions quant à l'intitulé de cette rencontre qui est malheureusement de nature discriminatoire voire méprisante à l'égard des Imazighen mais aussi des peuples comme les Coptes ou les Kurdes pour ne citer que ceux-là.

En effet, il est question de « l'expérience des défenseurs des droits de l'Homme dans les pays arabes ». Cela nous interpelle. Ainsi, l'Afrique du Nord serait, apparemment, supposée faire partie des

pays arabes ! Nous déplorons cette ap-

proximation dans l'appellation de cette région du monde, une appellation qui contribue, de facto, à la discrimination dont sont victimes les Imazighen en Afrique du Nord. Si une telle appellation est fautive et ne correspond à aucune réalité historique, elle est une création coloniale visant tout simplement à l'assimilation des Imazighen par leur arabisation et islamisation forcées, ce que nous ne cessons, au sein de notre organisation, de dénoncer, notamment auprès des instances onusiennes. Enfin, l'appellation contribue à conforter cette

domination arabe dont souffrent les Imazighen, car elle est tout simplement négatrice de l'amazighité qui est le socle identitaire et civilisationnel de l'Afrique du Nord qui est pourtant traversée par des apports riches et variés de diverses civilisations qui ont marqué l'histoire de l'Humanité.

Ouvrer pour que les Imazighen soient respectés en tant que tels, commencer par ne pas les intégrer dans une dénomination qui les assimile, cela fait aussi partie de notre combat de défenseurs des droits de l'Homme.

Venons-en maintenant à l'objet de la communication qui m'a été demandée comme contribution à cette table ronde.

Il est, bien évidemment, difficile d'évoquer de façon exhaustive la problématique amazighe en Afrique du Nord. Nous tâcherons de montrer, dans cet exposé, le caractère arbitraire des Etats en

place en Afrique du Nord qui violent au quotidien les principes fondamentaux des droits de l'Homme et qui mettent en pratique une véritable politique anti-amazighe.

Depuis 1999, notre organisation, Tamazgha, présente régulièrement des rapports sur l'atteinte aux droits des Imazighen par les Etats en place en Afrique du Nord. Et nous nous sommes adressé à

deux organes du Haut Commissariat aux Droits de l'Homme des Nations Unies, à savoir Le Comité pour l'élimination de la Discrimination raciale (CERD) et le Comité des droits économiques, sociaux et culturels (CESCR). Toutes les fois qu'un Etat de la région d'Afrique du Nord présente son rapport périodique à l'un des Comités sus-cités, nous présentons un rapport alternatif par lequel nous tâchons d'apporter des éléments d'information aux experts des dits Comités sur les violations des dispositifs de la Convention et du Pacte signés par les Etats-parties ainsi que sur les injustices et les discriminations dont sont l'objet les Imazighen. C'est ainsi que nous avons eu à présenter des rapports alternatifs aux rapports des Etats suivants : Algérie, Lybie, Maroc, Tunisie, Mauritanie, mais aussi la France et l'Espagne.

Il est peut-être utile de rappeler que le pays amazigh s'étend des Oasis de Siwa, aujourd'hui sous autorité égyptienne, aux Iles Canaries, sous administration

espagnole, en passant par les territoires sous contrôle des Etats libyen, tunisien, algérien, marocain et mauritanien. Le territoire touareg, qui représente le nord des territoires sous administration nigérienne, malienne et burkinabé fait partie aussi de territoire amazigh.

La justification de la présentation de rapports alternatifs aux rapports de l'Etat français est la présence d'une communauté amazighe et amazigphone importante dans ce pays qui, malheureusement, ne reconnaît pas les spécificités linguistiques et culturelles de cette communauté.

Le malaise que vivent Imazighen en Afrique du Nord est très profond, et il est difficile de le résumer en 15 minutes, mais nous nous efforcerons dans cet exposé de mettre le doigt sur l'essentiel des discriminations dont sont responsables les Etats en place en Afrique du Nord. C'est en Algérie et au Maroc que la question amazighe a vu une évolution importante ces dernières décennies. Cette évolution a contraint les Etats algérien et marocain à prendre des mesures de « reconnaissance » du fait amazigh. C'est pourquoi l'exposé sera axé principalement sur l'état de la question berbère au sein de ces deux Etats.

LA NEGATION OFFICIELLE ET INSTITUTIONNELLE DU FAIT AMAZIGH EN AFRIQUE DU NORD.

La négation de l'amazighité est un acte officiel assumé par les Etats. Ces derniers, sans exception, consacrent la langue arabe comme seule langue officielle.

L'Etat algérien, lui, se distingue en faisant référence à l'amazighité dans le préambule de sa Constitution ainsi qu'un article qui fait de la langue amazighe une langue nationale.

« Article 3 : L'arabe est la langue nationale et officielle. »

Art. 3 bis : Tamazight est également langue nationale.

L'Etat oeuvre à sa promotion et à son développement dans toutes ses variétés linguistiques en usage sur le territoire national. »

Mais cette mention dans la Constitution n'a pas amélioré pour autant la situation de la langue amazighe. A noter également l'existence d'une loi de généralisation de la langue arabe qui est votée par l'Assemblée nationale en décembre 1990 signée en janvier 1991 (Loi n° 91-05 du 16 janvier 1991) qui sera amendée et donnera lieu à une nouvelle loi le 17 décembre 1996 (ordonnance N° 9630

du 21 décembre 1996) puis mise en application à partir du 5 juillet 1998.

Par ailleurs, il convient de noter les diverses contradictions avec nombre de lois et de textes qui font de la langue arabe la seule langue d'usage. C'est le cas de la Justice, par exemple.

L'inscription de tamazight en tant que langue nationale dans la Constitution algérienne ne fait pas pour autant de cette langue une langue d'usage au sein des institutions de l'Etat.

L'Etat marocain, dans le préambule

de sa Constitution précise que « Le Royaume du Maroc, Etat musulman souverain, dont la langue officielle est l'arabe, constitue une partie du Grand Maghreb Arabe » (Constitution du 13 septembre 1996). L'élément amazigh est complètement ignoré. Et une telle affirmation suggère qu'il n'y a de place que pour la langue arabe au Royaume du Maroc où il n'y aurait que des Arabes. Les Imazighen n'auraient d'autre choix que d'accepter l'assimilation que l'Etat leur impose.

Les autres Etats, en l'occurrence la Lybie, la Mauritanie, la Tunisie et l'Egypte pratiquent une politique de négation quasi-totale des Imazighen. La langue amazighe n'est ni reconnue ni enseignée

par ces Etats. La culture amazighe est totalement absente de champ officiel. Elle en est même interdite.

DISCRIMINATION LINGUISTIQUE ET CULTURELLE.

Si l'enseignement est intégré par les Etats algérien et marocain, il demeure dérisoire et très loin des attentes des populations amazighes. Ainsi, l'Etat algérien qui prétend oeuvrer pour l'enseignement de la langue amazighe n'a pu assurer plus de 5 % pour une opération qui a commencé en 1995.

L'enseignement de la langue amazighe est donc loin d'être un enseignement généralisé comme il doit l'être si la langue amazighe est considérée comme une véritable langue nationale.

Dans leur rapport (avril 2010) soumis au Comité des droits économiques, sociaux et culturels (CESCR), trois organisations de défense des droits de l'Homme (FIDH, CFDA, LADDH) relèvent des défaillances en matière d'enseignement de tamazight : "Ainsi, malgré la reconnaissance du tamazight, la cohérence de la politique de l'enseignement, dont celui des langues, préconisée par l'Etat, est plus que défaillante." Ces organisations concluent sur cette question en demandant à l'Etat algérien d'engager une politique à la hauteur de la reconnaissance que l'amazighité mérite : "Il apparaît donc nécessaire à nos organisations que le gouvernement algérien construise une politique dotée de ressources économiques et financières adaptées, afin que la culture amazighe soit reconnue et promue au sein de l'Etat algérien."

L'enseignement de la langue amazighe est censé être généralisé à l'ensemble du territoire et à l'ensemble des niveaux d'enseignement. Force est de constater que depuis 1995, date de l'introduction de cet enseignement au sein de l'école algérienne, aujourd'hui il n'y a que moins de 3 % de l'effectif global des élèves scolarisés dans le système scolaire algérien bénéficiant d'un enseignement de la langue amazighe. Avec 0,95 % dans le cycle primaire, 4,92 % dans le cycle moyen et 1,22 % dans le cycle secondaire. Notons, par ailleurs, les disparités qu'il y a entre les différents cycles.

Nous notons au passage que la quasi-totalité des élèves bénéficiant de cet

mer la façon dont la justice est rendue dans les Réserves indiennes. J'ai été fier de signer la Loi sur le droit et l'ordre (Tribal Law and Order Act) qui va aider les tribus à combattre les abus de drogue et d'alcool, à avoir meilleur accès aux bases de données criminelles et à acquérir une plus grande autorité pour poursuivre et punir les criminels en pays indien. C'est important.

Nous avons aussi réglé un certain nombre de très anciennes controverses sur les façons dont notre gouvernement a traité (et dans certains cas, maltraité) les gens en territoire indien, même récemment. Nous avons résolu des cas où étaient alléguées des discriminations, commises par le Ministère de l'agriculture, entre fermiers autochtones et éleveurs. Après 14 ans de bataille sur le comptage des ressources tribales dans l'affaire Cobell, nous sommes arrivés à un accord bipartite qui était inclus dans la loi que j'ai signée il y a juste une semaine. Nous en sommes très fiers et je veux remercier tous les parlementaires qui ont contribué à ce que cela arrive.

Cela donnera plus de terres à gérer aux tribus, c'est-à-dire bénéficiera à leurs membres. Cette loi prévoit aussi de l'argent pour régler les conflits en justice portant sur des droits sur l'eau qui concernent sept tribus en Arizona, Montana et Nouveau-Mexique; et elle crée un fonds pour la scolarité pour que plus d'autochtones puissent aller à l'université.

Toutes ces affaires nous rappellent l'importance de ne pas glisser sur le passé et de ne pas l'ignorer, même si nous travaillons ensemble pour forger un plus brillant avenir. C'est pourquoi, l'année dernière, j'ai signé une résolution, passée par les deux chambres du Congrès, reconnaissant finalement les tristes et douloureux chapitres de notre histoire partagée, une histoire trop souvent marquée par les promesses non tenues et les graves injustices faites aux Premiers Américains. C'est une résolution que j'ai totalement appuyée, reconnaissant qu'aucune déclaration ne peut défaire les dommages qui ont été commis, mais elle peut aider à réaffirmer les principes qui doivent nous guider à l'avenir. Ce n'est qu'en tenant compte des leçons de notre histoire que nous avancerons.

Comme vous le savez, en avril, nous avons annoncé que nous révisons notre position sur la Déclaration des Nations Unies sur les droits des peuples autochtones. Aujourd'hui je peux annoncer que les Etats Unis donne leur soutien à cette Déclaration.

Les principes qu'elle affirme, y compris le respect des institutions et des riches cultures des peuples autochtones, sont ceux que nous avons toujours cherché à appliquer. Nous préparons une déclaration plus détaillée sur le soutien des Etats Unis à cette Déclaration et sur notre travail en cours dans les territoires indiens. Mais je veux être clair : ce qui importe plus que les mots, ce qui importe plus que n'importe quelle résolution ou déclaration, ce sont les actions qui accompagnent ces mots. Et c'est ce qu'est cette conférence. Ce sont les réalisations que j'attends de mon administration.

Nous progressons. Nous avançons. J'espère que nous sommes à un tournant dans les relations entre nos nations. En vérité, pendant longtemps on a implicitement dit aux autochtones américains qu'ils devaient faire un choix. Faute de s'être attaqués pendant très longtemps aux problèmes ardues des territoires indiens, il semblait que vous n'aviez qu'à abandonner votre héritage ou à accepter un piètre sort. Qu'il n'y avait aucune chance d'être à la fois un Américain qui réussit et un fier autochtone américain. Vous savez que c'est un faux choix. L'accepter, c'est croire que vous ne pouvez ni ne voulez faire mieux. Je ne l'accepte pas. Je sais que, dans cette salle, il n'y a pas une seule personne qui l'accepte. Nous savons que, finalement, il ne s'agit pas seulement d'une question de législation ou de police. Il s'agit de savoir si nous voulons faire vivre nos valeurs fondamentales. Il s'agit de se conformer à un idéal qui a toujours défini qui nous sommes comme Américains. E pluribus unum. Tous pour un. C'est pourquoi nous sommes ici. C'est ce que nous sommes appelés à faire. J'ai confiance que, si nous maintenons nos efforts, si nous continuons à travailler ensemble, nous ferons vivre notre simple devise, nous réaliserons un avenir plus brillant pour les Premiers Américains et pour tous les Américains.

Je vous remercie beaucoup. Dieu vous bénisse. Merci

Traduction pour le GITPA par S.DREYFUS-GAMELON

Tinghir : Le mouvement amazigh répond aux accusations des islamistes de FAD

Dans un communiqué rendu public par le Mouvement Amazigh Tinghir, le 26 décembre 2010, ce mouvement a dénoncé les déclarations de certains responsables de la Confédération des associations de Développement de Tinghir qui les accusent d'être derrière les actes de violence qu'ont été déclenchés lors de la manifestation de dimanche 26 décembre 2010.

D'après le dit communiqué, les militants amazighs ont répondu à l'appel lancé par la FAD en ayant conscience que le destin est commun et que la mobilisation doit concerner tout le monde pour préserver la liberté et la dignité de la population de Tinghir. Le communiqué ajoute que les militants ont participé activement à la manifestation organisée pour appeler à mettre fin à la marginalisation dont souffre la région en mettant le point sur la légitimité et la justice des revendications. Les militants ont également dénoncé la politique de makzhen qui vise à instaurer une fausse citoyenneté sur une base ethnique, un citoyen de premier degré et un autre de deuxième degré. Le communiqué a porté à la connaissance du public que le comité organisateur, composé de militants de la FAD (PJDistes gestionnaires de la municipalité de Tinghir), malgré qu'il s'est accaparé la prise de décision au niveau de l'organisation et des slogans que dans les moments forts de la manifestation, ce comité a essayé d'échapper à sa responsabilité et de la mettre sur le dos des masses qui ont respecté le trajet tracé pour la manifestation c'est-à-dire partir en direction de la province.

Le communiqué ajoute que certaines tendances irresponsables ne cherchent qu'à déformer l'action civilisée des manifestants. Et que les militants amazighs refusent qu'on leur colle les actes violents de certains éléments qui ont participé à la manifestation. Et la responsabilité ne peut être que partagée entre ces pro-makzhen (FAD, bureau du conseil communal) qui veulent manipuler et domestiquer la colère des masses hostiles aux pratiques élitistes

et la coalition des caïds et les notables des tribus.

Pour bien comprendre ce que s'est passé à Tinghir le 26 décembre 2010

Nul ne peut nier que la manifestation qu'a connue Tinghir le 26 décembre 2010 demeure la plus grande dans l'histoire contestataire de cette ville. Et cela s'explique par plusieurs facteurs. Tout d'abord la création de la nouvelle province. Avant, les protestations qui étaient organisées le plus souvent, soit devant la municipalité de la ville soit devant le siège de pachalik ne concernaient qu'un nombre limité de personnes, déjà parce que le territoire se trouvant sous le commandement des autorités locales de la ville n'est pas très étendu, et le cahier revendicatif des différentes manifestations, notamment celles de mouvement amazigh s'avérait beaucoup culturel et politique et ne s'adressait pratiquement qu'à une élite bien déterminée des intellectuels et des étudiants. Un deuxième facteur, c'est que la population se trouve dans une situation psychologique très tendue en effets le rêve de développement de la ville et l'amélioration de la situation socioéconomique de sa population qui est sensé être l'effet logique de la création de la nouvelle province, s'est, tout d'un coup transformé en un cauchemar à cause de la crise totale qu'a engendré l'application stricte des normes de l'urbanisme et la non réalisation des projets de développement inaugurés il y a longtemps. Tout ça a fait que la population soit prête à exprimer son mécontentement vis-à-vis de cette situation dès la première occasion qui se présente.

Jusqu'à là tout est normal et logique. Mais ce qui fausse le raisonnement c'est cette organisation qui a pris l'initiative d'appeler à la manifestation qui est la fédération des associations de développement. En fait, il s'agit de la fédération d'un ensemble d'associations qui n'existent que sur des papiers, des fois qui n'existent nulle part. Il s'agit, donc d'une fédération fictive montée par une dizaine des islamistes de PJD et

qui prétendent être les représentants de la société civile à Tinghir, et ce qui est bizarre, c'est que ces personnes mêmes qui composent le bureau de la fédération, compose, avec un léger remaniement des postes, le bureau du conseil communal. La question qui se pose, ils ont protesté pour quelle raison ? Et contre qui ? Selon le communiqué qu'ils ont publié eux-mêmes, c'est la situation socioéconomique alarmante et la fragilité des infrastructures qui ont justifié la manifestation. On est ici dans le droit de se demander, qui disposent des fonds pour réaliser les projets d'équipement ? N'est ce pas la commune elle-même gérée par le PJD ? Ne s'agit-il pas ici d'une activité politique qui est loin de l'enjeu déclaré de la manifestation ? N'est ce pas une campagne électorale prématurée ?

Un autre événement qui mérite qu'on s'y arrête un petit moment, il s'agit des actes violents commis par certains éléments participant à la manifestation. Les activistes de PJD ont essayé d'échapper à leur responsabilité politique et juridique sur ces faits et accuser les militants de mouvement amazigh. Il est à mentionner que le mouvement amazigh a organisé des manifestations pacifiques sur la voie publique, et ce à maintes reprises, sans qu'aucun incident de violence ou de choc avec les autorités n'a eu jamais lieu. Ce mouvement adopte des méthodes pacifiques pour faire entendre sa voix. Le seul responsable sur la violence c'est le PJD et sa fédération fictive qui n'a pas pu maîtriser ses sympathisants. La FAD demeure juridiquement responsable, du fait que c'est elle qui a fait l'appel à la manifestation, et c'est elle qui a déposé la déclaration de la manifestation auprès des autorités locale. Et le PJD demeure responsable politiquement sur deux faits : les dommages qui ont été causés à l'issue des violences et l'échec de la gestion communale qui a aggravé la crise socioéconomique dont souffre la région.

Par Adil Montasir

<http://www.amazighnews.net>

L'Observatoire amazigh des droits et libertés dénonce l'apartheid contre les Amazighs en Libye

Le contexte en Libye est très mauvais depuis quelques années. Le dictateur Kadhafi fait la chasse aux militants amazighs libyens, beaucoup ont été inquiétés ou incarcérés dont les frères Bouzakhar, Madghis et Mazigh, membres du congrès de la jeunesse amazigh. Le régime libyen fait même la chasse aux militants amazighs libyens installés au Maroc en faisant pression sur les autorités marocaines. Les autorités marocaines menacées par le « Grand Guide Libyen » ont donc refusé de renouveler la carte de séjour à ces militants dont certains sont allés trouver refuge en Hollande ou aux USA. L'apartheid sévit en Libye et les autorités marocaines sont piégées par la question du Sahara, les Oil Libya et autres.

Deux chercheurs marocains, historien et géographe de l'IRCAM (institut Royal de la culture amazighe), Mahfoud Asmhri et Hassan Ramou sont allés en mission scientifique pour une recherche sur les anciens greniers « Igoudar » de Tunisie et Libye. Nous n'avons pas eu de nouvelles d'eux

depuis plus de 15 jours. Le régime libyen les a incarcérés. L'ambassade du Maroc essaie de négocier. Les deux chercheurs s'étaient d'abord rendus en Tunisie dans la ville de Tattawin puis allés en Libye le 14 Décembre 2010 pour se rendre dans la ville de Nalout (Jbel el gharbi) dans la région de Nefoussa. Le dernier appel donné à sa famille par le Chercheur Hassan Ramou fut le 19 décembre, la veille de son retour vers la Tunisie puis le Maroc.

Le régime raciste de Kadhafi ne fait aucune différence entre une association, un congrès amazigh ou un institut de recherche. Quand c'est Amazigh, il réprime.

Nous dénonçons l'apartheid que fait subir Kadhafi à la communauté amazighe de Libye et demandons la libération immédiate des chercheurs amazighs marocains Asmhri et Ramou et de tous les militants amazighs de Libye.

Nota : le jeudi, coïncidant avec le sit-in interdit par les autorités marocaines devant le consulat libyen, les deux chercheurs ont été libérés par les autorités libyennes.

L'association Tawssna a organisé des journées de formation au profit des cadres associatifs

Dans le cadre de ses activités, l'association Tawssna a organisé du 03 au 05 Décembre 2010, à Douar Ait Ali (Inchaden - Achtouken), en partenariat avec l'Institut Royal de la Culture Amazighe (IRCAM), des journées de formation et d'information au profit des cadres associatifs et étudiants chercheurs de la région.

Cette activité a été axée autour de trois (3) ateliers de formation et d'informa-

tion, à savoir :

- Atelier 1 : « Action associative amazighe : déontologie et responsabilité », animé par Mr Mohamed HANDAINE ;
 - Atelier 2 : « Gestion administrative et financière des associations », animé par Mr Lahcen HMADE ;
 - Atelier 3 : « Les relations de partenariat inter associatif et avec les acteurs publics », animé par Mr Ahmed Marir ;
- En marge de cette activité, s'est tenu un

atelier sur Tifinnagh au profit des élèves de l'école du Douar Ait Ali. De même qu'une conférence sur « l'action associative amazighe : histoire et parcours » a été donnée par Mr Mohamed Handaine. Cette activité a été clôturée par la remise des attestations aux participants et par une séance musicale animée par un groupe musical de la région.

Le Président
Tayeb Takhzant

BARAK OBAMA SOUTIENT LA DECLARATION DES NATIONS UNIES SUR LES DROITS DES PEUPLES AUTOCHTONES

INTERVENTION DU PRÉSIDENT BARAK OBAMA À LA CONFÉRENCE DES NATIONS TRIBALES TENUE À LA MAISON BLANCHE LE 16 DECEMBRE 2010

Les Etats Unis souscrivent à la Déclaration des Nations Unies sur les Droits des peuples autochtones

"Je vois beaucoup d'amis, beaucoup de visages familiers de cette maison. Je veux remercier tous les dirigeants des tribus qui ont voyagé pour venir ici. Je veux aussi exprimer ma reconnaissance à tous les membres du Congrès, aux membres de mon cabinet, dont le Secrétaire Salazar qui accomplit un magnifique travail dans cette maison au bénéfice des Premiers Américains et au bénéfice de tous les Américains. Merci beaucoup à chacun.

Hier, j'ai eu la chance de rencontrer, à la Maison blanche, plusieurs dirigeants tribaux, continuant ainsi une conversation commencée bien avant que je sois Président. Si j'ai été très heureux d'avoir cette occasion de parler avec vous ce matin, je suis aussi très désireux de connaître les résultats de la réunion d'aujourd'hui. Je veux en savoir plus sur la façon dont nous pouvons renforcer la collaboration entre nos gouvernements, que ce soit dans le domaine de l'éducation, de la santé, en combattant le crime ou en créant des emplois.

C'est pour cela que nous sommes ici aujourd'hui. C'est une promesse que je vous avais faite. Je me rappelle, il y a plus de deux ans, dans le Montana, avoir visité la Nation Crow, un de ces nombreuses fois où j'ai rencontré des dirigeants tribaux dans ma campagne électorale. Je peux vous dire que j'étais alors devenu un Crow d'adoption, mon nom crow est "celui qui aide les gens à travers le pays". Ma femme, quand je lui ai raconté cela a dit : " on devrait l'appeler "celui qui n'enlève pas ses chaussures et ses chaussettes". Je préfère le premier nom et je veux vous dire que je travaille dur pour que ce nom soit une réalité vivante.

Ce que j'ai dit alors était qu'en tant que Président je m'assurerais que vous auriez la parole à la Maison blanche. J'ai dit qu'aussi longtemps que j'occuperais cette charge plus jamais les autochtones américains ne seraient oubliés ou ignorés. Et ces deux dernières années mon administration, travaillant main dans la main avec beaucoup d'entre vous, s'est efforcée de remplir cette promesse. Vous avez de solides partenaires en Kim Teehee, mon conseiller sur les questions autochtones et Jodi Gillette du Bureau des affaires intergouvernementales.

Vous pouvez les applaudir, ils font un travail remarquable. L'année dernière nous avons tenu le plus vaste rassemblement de dirigeants tribaux de notre histoire. Et à cette conférence - vous vous en souvenez, la plupart d'entre vous y étaient - j'ai ordonné à tous les membres des différents secteurs de mon cabinet de consulter davantage les nations tribales. Parce que je crois qu'aucune solution à l'un quelconque de vos problèmes ne peut être dictée seulement à partir de Washington. Le changement réel dépend de notre participation à tous.

Ainsi, l'an passé mon administration a travaillé dur au renforcement des relations entre nos nations. Ensemble, nous avons élaboré un programme d'ensemble pour aider à relever les défis auxquels les communautés autochtones américaines font face.

Le numéro un de notre programme concerne le droit, partagé actuellement par tous les Américains, à l'amélioration de l'économie et à la création d'emplois. Nous avons entendu maintes fois des dirigeants tribaux dire que la



clé du déverrouillage de la croissance économique dans les réserves était l'investissement dans les routes, dans les trains à grande vitesse, dans l'internet haute définition et dans les infrastructures qui connecteront mieux vos communautés à une économie plus large. C'est essentiel pour attirer le capital et créer des emplois dans les terres tribales. Aussi pour stimuler l'économie nous avons relancé les investissements routiers par l'intermédiaire du Bureau des Affaires indiennes et du Programme routier des réserves indiennes et nous avons offert de nouveaux prêts à long terme aux Réserves.

Dans notre plan pour revivifier l'économie nous avons mis des milliards de dollars sur des besoins urgents comme la rénovation des écoles. Nous consacrons des ressources à la formation professionnelle, particulièrement pour les jeunes Indiens qui, trop souvent, ont le sentiment qu'ils n'ont aucune chance de succès. Et nous travaillons avec vous pour augmenter la taille des terres tribales ancestrales afin d'aider au développement de leur économie.

Je veux aussi noter que j'appuie la législation qui clarifie - à la lumière d'une récente décision de la Cour suprême - la possibilité du ministre de l'intérieur de mettre en fidéicomis toutes les terres tribales reconnues par la fédération. C'est une chose dont j'ai discuté hier avec les chefs tribaux.

Nous sommes aussi en train de détruire les barrières bureaucratiques qui ont empêché les Nations tribales de développer des énergies propres comme les énergies éolienne et solaire.

C'est essentiel non seulement pour votre prospérité mais pour celle de tout notre pays. J'ai proposé d'accroître les prêts au commerce tribal en soutenant les institutions financières communautaires pour qu'elles puissent accorder plus de prêts. Il est essentiel d'aider l'expansion du commerce et du crédit dans les régions où il est difficile d'en trouver.

Une autre part importante de notre programme concerne la politique de santé. Nous savons que les autochtones américains ont un taux de mortalité dû au diabète, à la pneumonie, à la grippe (même à la tuberculose) plus élevé que le reste de la population. Ne vous trompez pas : cette disparité est une tragédie qui se poursuit. Les morts sont prématurées, causant d'indicibles douleurs aux familles.

Comblent ces disparités n'est pas seulement une question de politique, c'est une question de valeurs, c'est un test sur "qui sommes nous en tant que Nation ?"

L'année dernière, à cette conférence, les chefs tribaux ont parlé de la nécessité d'améliorer les soins médicaux disponibles pour les autochtones américains et de rendre accessible à tous les Américains une sécurité sociale de qualité. Quelques mois plus tard, j'ai signé la réforme législative du système de santé qui rend pérenne la Loi sur l'amélioration du système de santé indien (Indian Health Care Improvement Act). Cela rend possible, pour les tribus indiennes et les organisations tribales, de fournir un système de soins à leurs employés, d'avoir une couverture de soins accessible à chacun, y compris à ceux qui dépendent de l'Indian Health Service, c'est-à-dire la plupart des Amérindiens et des autochtones de l'Alaska. Cela fait une différence énorme.

Bien entendu, il y a encore des pas à faire pour que l'amélioration, quant à l'avenir de vos communautés, soit encore plus grande. Il faut améliorer la scolarisation dans les terres tribales. Nous devons améliorer l'éducation que nous donnerons à nos enfants. C'est la pierre de touche sur laquelle notre progrès sera construit. Nous savons que les autochtones américains sont loin de poursuivre les études secondaires et encore plus loin d'aller à l'université. Non seulement cela fait du tort au développement des économies tribales mais c'est un crève-cœur et un gâchis de potentiel humain. Nous ne pouvons accepter de gaspiller les promesses de nos jeunes. Vos communautés ne peuvent l'accepter et notre pays ne peut l'accepter. Et nous allons faire quelque chose à ce sujet.

Nous reconstruisons des écoles sur les terres tribales en aidant à s'assurer que les tribus jouent un plus grand rôle dans la détermination de ce qu'apprennent leurs enfants. Nous travaillons à ce que les parents aient de plus en plus la capacité de choisir davantage et de meilleures écoles pour leurs enfants. Et nous appuyons les programmes qui fonctionnent avec les parents indiens afin de leur donner voix au chapitre pour améliorer l'éducation dans vos communautés.

Nous travaillons aussi pour améliorer les programmes offerts aux étudiants des Universités tribales. Les étudiants de ces universités ont beaucoup moins de risques de les quitter sans diplôme et, à la fin de leurs études, la grande majorité entrent dans des carrières qui servent leur nation tribale. Ces écoles n'aident pas seulement à éduquer les autochtones américains, elles aident aussi à préserver des langues et des traditions riches mais souvent en péril. J'ai aussi eu plaisir à souligner, l'année dernière, que j'avais signé des réformes historiques qui accroissent l'aide aux étudiants et rendent les prêts aux étudiants plus abordables. C'est particulièrement important pour les autochtones américains qui luttent pour payer le diplôme universitaire.

Tous ces efforts (amélioration des services de santé, de l'éducation, de l'économie) ne réussiront pas si toutes nos communautés ne sont pas des lieux où on peut grandir, aller à l'école et ouvrir des commerces en sécurité mais où les gens sont sous la menace constante de la violence et du crime. Ces menaces restent réelles quand le taux de criminalité en pays indien est, partout, de 2 à 20 fois plus élevé que la moyenne nationale. Ce sont des statistiques modérées qui assombrissent l'avenir de vos communautés. Aussi le ministère de la justice, sous la direction d'Eric Holder, est-il en train de travailler avec vous pour réfor-

محمد حدانين الناشط الامازيغي في حوار مع «العالم الامازيغي» على إثر اعتقاله بالجزائر قضية حوالي ثمان ساعات من الاعتقال بمخفر الشرطة بالجزائر... هل باستطاعة أستاذ باحث أن يهدد أمن دولة مثل الجزائر؟

من أن أشير إلى شجاعة المناضلين الامازيغيين بتبزي أوزو الذين وقفوا إلى جانبي ووقفوا ذلك النشاط واعتصموا بمقر الشرطة حتى تم إطلاق سراحى ومن هذا المنبر « العالم الامازيغي » أوجه لهم تحية حب وتقدير. * فكيف تنظر الحركة الامازيغية بالجزائر الى قضية الصحراء وهل اعتقادكم له علاقة مع الأحداث الاخيرة

* بخصوص الصحراء فإن الحركة الثقافية الامازيغية بشمال افريقيا حسمت منذ مدة حول هذا الموضوع. فالصحراء امازيغية بسهولة وجبالها وسكانها منذ القديم. وان الحركة الامازيغية في المغرب والجزائر ومالي والنيجر يعرفون أن تأسيس دولة عربية بقصد بها قطع الصلات بين الامازيغ في شمال افريقيا والساحل. الى جانب ذلك يقصد بها اجهاض آمال الطوارق في تأسيس دولتهم في بلدهم الساحل. لذلك

فالنظام في الجزائر وليبيا يهجم كثيرا وجود عن لهم في الساحل. وهذا ما لم يفهمه اخواننا السنغاليين بالصحراء اناساقوا في ظروف معينة وراء شعبية الانظمة الثورية انذاك في ظل الحرب الباردة.

لذلك فالاحزاب الجزائرية ذات ال اصول الامازيغية بالتقابل لا يؤيدون البوليزاريو كحزب أيت حمد وحزب سعيد سعدي الى جانب الجمعيات الامازيغية بالجزائر. هذا مكسب كبير بالنسبة لنا.

غير ان الاحزاب المغربية ذات التوجه القومي العربية مثل حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي لم يقوموا بواجبهم بخصوص اقتناع نظرائهم الجزائريين كحزب جبهة التحرير لاقناعها بوجه نظر التاريخ والحقيقة كما ان الاحزاب الاسلامية لم يقنعوا نظرائهم الجزائريين بنفس القضية.

واريد ان اقول شيئا بخصوص هذه القضية ان الدبلوماسية المغربية تهتمش ولا تأخذ بنظر الاعتبار ما تقوم به الحركة الثقافية الامازيغية في اطار الدبلوماسية الموازية. صحيح هنالك علاقة بخصوص ما يحدث الان في المنطقة. لان النظام الجزائري له حساسية كبيرة بسببته في الخارج لذلك يحاولون ان يمنع كل محاولة لكشف الحقيقة الداخلية للجزائر. فال مواطن الجزائري تهمله لا الصحراء ولا فلسطين. ما يهجم هو حقوقه وحرية وهويته وكرامته.

غير ان الانظمة الغير الديموقراطية تتاجر بقضايا خارجية كقضية فلسطين لتوهم شعبها ما يمكن. لذلك فقيام الصحراء بالنسبة للجزائر هي صمام الامان لاشكال الجزائر. فقيام تحدرت الجزائر من قبضة الجيش سنتهني قضية الصحراء بالنسبة لهم. ولابد من أن أشير إلى أن قدر الجزائر والمغرب هو التجاور وأنا واثق من أن الشعبين سيمحوان الشقاق والنفق لأن عقليته الاجيال تختلف. فالجيل الجديد الذي سيمسك الجزائر عما قريب سيلتقي بالجيل الجديد الذي يسود بالمغرب حاليا، وسيحل التفاهم محل التناقض.

* ابراهيم فاضل



* علمنا أنك قمت بزيارة إلى الجزائر، نريد في إطار جات زيارتك للجزائر وباسم أي تنظيم حضرته هناك؟

* تلقيت دعوة للمشاركة في لقاء ثقافي منظم من طرف جمعية امسناو بتبزي اوزو في موضوع: « تنمية قدرات المجتمع المدني بشمال افريقيا» ما بين 20-19 ديسمبر 2010 بتبزي اوزو وذلك بحضور

مجموعة من الجمعيات. وقد تم الاعداد لهذا اللقاء منذ وقت طويل. وقد تمكنت من الوصول إلى تبزي اوزو عشية يوم السبت في ظروف عادية. غير أن الأمور تغيرت على الساعة الثالثة صباحا عندما قدم إلى غرفتي بالفندق شخصين بلباس مدني واقفين أمام باب الغرفة بفتحت باب عمرة بتبزي اوزو. وطلبوا مني فتح باب الغرفة وعندما فتحت الباب قدما

في انفسهم بكونهم من الشرطة واثني مطاب بمغادرة الفندق فورا على الساعة الثالثة صباحا. ورفضت في البداية حتى قدموا الوثائق التي تثبت هويتهم. وطلبت الاتصال بالسفير والمسؤولين منظموا اللقاء. واكدوا لي أن الاتصال غير ممكن لأن شبكة الاتصال قد قطعت بسبب عمليات المسح العسكري التي يقوم بها الجيش في المنطقة ضد «الإسلاميين».

واحتجت عليهم بسبب توقيت الاعتقال لكنهم لم يبالوا بذلك وانهم ينفذون تعليمات بضرورة إحصاري بمخفر الشرطة. وقدمت معهم إلى مركز الشرطة. وتم وضعي تحت حراسة شرطين التابعين cellule des analyses criminelles من الساعة الثالثة صباحا إلى منتصف النهار حوالي ثمان ساعات من الاعتقال.

* وماهي محاور النقاشات التي دارت بينكم وبين الجزائريين؟

* متعددة ومتنوعة كانت حول سبب قدومي إلى الجزائر وموضوع المشاركة التي سأشارك بها في اللقاء الثقافي وعن اهتمامي كاستاذ باحث. ولم تقف الأسئلة عند موضوع سفري إلى تبزي اوزو بل امتدت إلى عملي كاستاذ وموضوع أسفاري المتعددة إلى نيويورك

والدانمارك وتاوكيا باليابان وكينيا وذلك بالتفاصيل المملة وعن توجهي السياسي وقد اضطر المحضرون إلى إعادة المحاضر ثلاث مرات بسبب عدم اتقانهم حول طبيعة المحضر الذي سيقدّمونه. غير أن الهاجس الذي يقض مضاجع السلطة بالجزائر هو الكونكرس العالمي الامازيغي والذي لم يتوانوا بطرح سؤال علاقتي بالكونكرس العالمي الامازيغي وعندما اجيب عن أنني ليست لدي أية علاقة بهذه المؤسسة سوى علاقة التأسيس يعيدون نفس

الاسئلة. مما يدل على أن القضية الامازيغية لم تحسم عندهم بعد. وعندما انهو المحضر قالوا لي هل عندك ما تصفيه: قلت نعم فأجاب الضابط تفصل: قلت بان هذه الطريقة التي تعاملون به ضيوفكم لاتدل على انكم في مستوى بلد الملون شهيد فالامة الجزائرية امة عظيمة لا تحتاج إلى اعتقال استاذ باحث جاء للقاء محاضرة حول المجتمع المدني. هل باستطاعة تهديد أمن دولة مثل الجزائر؟ فهذا يعتبر ضعيف. فقي بلدي المغرب يستضيف اخوانه الجزائريين ولا يقوم بنفس الإجراء. فأجاب الضابط بأنه ينفذ تعليمات. لابد هنا

حول منع المهرجان الدولي لفيلم حقوق الإنسان عمر لوزي يعتزم عقد ندوة صحفية شرح تفاصيل الإعتداء الذي تعرض له



أعلن عمر لوزي في بيان، توصلت الجريدة بنسخة منه، على أنه يعتزم تنظيم ندوة صحفية لعلم الرأي العام الوطني والدولي بتفاصيل الإعتداء الشنيع الذي تعرض له مع أخيه لطفي لوزي يوم 9 دجنبر 2010 واعتقاله وتسفيا لمدة 48 ساعة من طرف ثلاثة عناصر بزي مدني أمام المكتبة الوطنية بالرباط والذين سرقوا سيارته الشخصية وحاسبه المحمول وملفات حقوق الإنسان وأوراقه الشخصية ومبلغ مالي قدره 45 ألف درهم.

كما يعتزم تقديم أسباب منع المهرجان الدولي لفيلم حقوق الإنسان في دورته الثالثة والذي يقام كل سنة بالرباط، وكذا اختطاف واختفاء باسو لوزي منذ 1973، والحكم بالإعدام على أبيه حدو لوزي، والإعتقال التسفيري لجميع أفراد عائلته، وسبب منع الإخصيص مؤسسة حدو لوزي للديمقراطية والثقافة منذ 1998. كما يستفسر كذلك عن أسباب عدم

الترخيص: أمازيغ رايتس وانتش، وسيحدث كذلك عن أسباب حجز جميع ممتلكات العائلة من 1973 إلى حد الساعة والتي تقدر بـ مليون سنتيم.

ويقول عمر لوزي، رئيس المهرجان الدولي لفيلم حقوق الإنسان، في البيان، أنه كان من المقرر أن تتعقد الندوة الصحفية يوم 15 دجنبر 2010 على الساعة 10 والنصف بعد الزوال بمقر النقابة الوطنية

للصحافة بعد أن توصل بالموافقة من السيد بونس مجاهد رئيس النقابة، لكنه فوجأ بالتراجع عن الموافقة وذلك بأمر من القاضي نائب رئيس النقابة وعضو في اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال.

وتجدر الإشارة إلى أن التحرشات والتهديدات التي يتعرض لها السيد عمر لوزي وعائلته استمرت لسنوات وذلك لتماهي في التنديد بخروقات حقوق الإنسان وعموما والانتهاكات الجسيمة التي طالت عائلته طيلة سنوات الرصاص.

وحيط كل المهتمين أنه تم تأجيل الندوة الصحفية المزمع عقدها إلى الأسابيع المقبلة ريثما يتمكن من إيجاد قاعة لعقد هذه الندوة.

AWAL IDDEREN



Asggwas ameggaz

يحتفل الشعب الامازيغي ومعه داخل مجاله والحكم بسياسة إقتصادية احتقارية واضحة المعالم والمرامى وصلت درجة مناقشات المكاسب الجزئية التي منحت لها، بل إن النظام الشمولي الليبي حطم الرقم القياسي في سياسته العدائية الواضحة المتمثلة في فتاويه بإغلاق القنوات التلفزيونية، والإذاعة الخاصة بالامازيغية، وفي قمع واضطهاده لفعاليات الحركة الامازيغية بالبيبا، فهل ستحضر الأسئلة الملغقة التي

تطرحها وضعية الامازيغية الراهنة؟ أم أننا سنكتفي بنفس الأسلوب اللاتمسلي الفرجوي الروتيني الذي لم يعد يخدم القضية بقدر ما يسقط في نوع من الرتابة المكررة؟

إن الاحتفال الحقيقي بالنسبة الامازيغية وفلسفته العميقة تتحقق باستحضار راهن

الامازيغية على جميع الأصعدة التي لها علاقة بالسياسة العمومية باستثمار المناسبات للقيام باحتجاج حضاري

تصحيحي اقتراحي من خلال تقديم تقارير موازية ومشاكسة للقرير الرسمي الذي يقدم

كل أكتوبر من كل سنة من أجل الوقوف على كل المعوقات الداتية والموضوعية وانتقادها وفضحها أمام الملا كشكل من أشكال الضغط المنظم لصيانة المكاسب المحققة والارتفاع

أخرى بوثيرة تصاعدية، أما أن يبقى بعضنا يتفرج على الأخر ويتنظر هفواته لينبض عليه لممارسة نوع من البادالية والمهودية دون التدخل من أجل التقييم والتصحيح والتغيير إن اقتضى الحال ذلك في تقديري لا يفرض سوى مزيدا من التشرم، ولا يكرس سوى أسلوب ردود الأفعال، دون الانخراط في بلورة فكر استراتيجي واضح المعالم، بل إن كل منا يبحث لنفسه عن موقع بأساليب عفا عنها الزمن، في الوقت الذي تحتاج فيه قضيتنا إلى تفكير نصائي متجدد بتجديد أساليب السياسات المتبعة والتي تسحب باليد اليسرى ما تم «منحه» باليد اليمنى، فما وضعية الامازيغية بالمشاورات الدراسية الابتدائية التي لا يمكن وضعها سوى بالمهزلة إلا مثال ساطع يجسد وزنا في الساعة السياسية والفكرية ببلادنا، ألم يتجرأ وزير الثقافة واعتبر إقرار «تقينا» غير ملزم للجميع؟ ألم يتم تأخير تدشين مؤسسة المعهد بشكل رسمي؟ ألم يتم تأخير تجديده الهيكل الإداري لهذه المؤسسة؟ ألا تستحق مثل هذه الأسئلة الملغقة وغيرها أن تطرح في مثل هذه المناسبات؟

معاناة مقاومي زاوية ابن الصميم

* أزرو: الحسان مصحو

تحل يوم الثلاثاء 11 يناير 2011 الذكرى السابعة والعشرين لتقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال وكلما احتفلت أسرة المقاومة بحلول ذكرى من هذه المحطات التاريخية التي شكلت منعطفات حاسمة ومعالم شامخة في درب الحرية والإنعتاق إلا وتفقد مقاومو زاوية ابن الصميم بدائرة أزرو بإقليم إفران الوثائق التي لازالوا يحتفظون بها ليستحضروا من خلالها التصريحات الجسيمة التي قدموها لمقاومة الاستعمار وأرغامه على إعادة جلاله الملك المرحوم محمد الخامس من منفاه السحيق إلى عرشه عندما امتدت إليه يد الغدر والطغيان وفتحه إلى جزيرة كورسيكا ثم مدغشقر وكلما سمعوا بأن المنسوب السامي للمقاومة وأعضاء جيش التحرير السيد مصطفى الكثري سيروز المنطقة إلا وتأبطوا ملفات لنسخ الوثائق التي تشهد على ما قاموا به من أعمال فدائية حيث زج بعضهم بسببها في غياهب السجون، يشعرون بكتير من الإطمئنان عندما يسلمونه ملفاتهم ويعقدون عليه كل الأمل لإنصافهم ومنحهم صفة مقاوم إسوة بشركائهم في الكفاح الوطني. إلى أن يظهرهم يطول لتتوالى الإحتفالات دون أن تتم الإلتفاتة إلى قضاياهم الوطنية النبيلة، ومنهم من واراى التراب دون أن يتلقى من المؤسسة التي أنشأها الملك لتسهر على شؤون المقاومين وأعضاء جيش تحرير وتبوية وضعايتهم... لا لشيء فقط كونهم كانوا يعيشون في منطقة إقليمية نائية ولم يجدوا من يرشدهم إلى وقت مبكر إلى ملا الإحتفالات ووضع مقالات تبين أعمالهم أمام اللجن التي كانت تجوب الأقاليم للبت في ملفات طلب الصفة... ولم يكونوا يعرفون إلا الكتابة ولا القراءة بل لم يكونوا يتكلمون إلا بالكفاح الوطني إلا باللغة الامازيغية... ورغم أن طلباتهم لا تلقى أي عناية فإنهم لم ولن يقطعوا الأمل... لتلقى أمتينهم الأخيرة في لقاء الملك محمد السادس الذي يصفونه بسبليل المقاومين الكبار والسدي يعانق هموم وانشغالات رعاياه الأوفياء في كل شهر من ربوع مملكته الشريفة.

الحسين تفجوتي مقاوم عاصر أربعة ملوك يعيش الفقر والتهميش

* عبدالإله باعزين: إيموزار كندر



وإخباراتي مكن جيش التحرير من إلقاء عدة هزائم بجيش العدو، وتمكن بفرده من إلقاء القبض على 06 أفراد من الجيش الفرنسي بسلاحهم وتسليمهم إلى قيادة المقاومة بخينفرة عبر القائد المختار البقالي الطنجراوي، كما تؤكد مختلف الوثائق التي تتوفر عليها.

الحسين تافجوتي لا ينتظر من دوائر القرار سوى إنصافه لإنقاذ أسرته من الفقر الذي تعيشه، كما حصره هذا الزمن المذكرة الذي من المفروض تكريمه على طريقة الكبار، هو الذي دخل التاريخ من بابه الواسع إن تنساه الاجيال القادمة.

توفي السلطان موي يوسف وعمره 17 سنة، انخرط مبكرا في صفوف جيش التحرير حول منزله بحي علا ويشوا بإيموزار كندر مركزا لجيش التحرير قبيلة أيت سفروشن، ساهم بماله الخاص من أجل استقلال البلاد ونقلب الملك الشرعي للبلاد قبل أن تنقلب إلى عليه، الحسين تفجوتي من مواليد 1907 بأيت السبع لجروف دائرة إيموزار كندر له 9 أولاد ويعيش بمنزل بسيط، لا يقدّر على الرؤية جيدا طريح الفرائش يحتفظ لنفسه بذكريات حزينة واليمنة في نفس الوقت، مجالسته تسافر بك في التاريخ تجعلك تتفخر بما قام به أجدادنا من أجل استقلال هذه البلاد، وتيتكبد من سعاء ما ألت إليه أوضاع المقاومين الحقيقيين في مغرب العهد الجديد و زمن الإنصاف والمصالحة وغيرها من الشعارات المرفوعة من طرف الدولة.

توفي الملك محمد الخامس وعمره 54 سنة، عاصر الملك الحسن الثاني، بالإضافة إلى نشاطه العسكري انخرط في العمل السياسي داخل حزب الدستور الديمقراطي، حيث اعتقل سنة 1963 وقضى عقوبة حبسية منهاها سنة بالسجن المركزي بفاس بتهمة حيازة سلاح بدون سند قانوني.

الحسين تفجوتي ليس له أي تعويض شهري ولم يحضى بأية امتيازات كباقي زملائه في الكفاح، توفي رحس الثاني وعمره 92 سنة لم يفقد الأمل والشجاعة والتغيير التي هبت على المملكة بقدم الملك الشاب محمد السادس تقدم بملفه إلى وزارة الداخلية سنة 2001 رقم 39594. بما فيه الشهادة الطبية التي تثبت عجزه حيث أصيب على مستوى الظهر إثر مواجهات مع الجيش الفرنسي، حسه الاستعلاماتي

رفض تسجيل مولود جديد باسم أمازيغي بأكادير



رفضت مصالح الحالة المدنية بمقاطعة الهدى بأكادير تسجيل مولود أمازيغي جديد اختار له أبوه السيد: الوجيهي محمد إسم «يوبيا»، فرغم عدم وجود قانون يحرم تسجيل مثل هذه الأسماء ولاسيما أن وزارة الداخلية عقدت ندوة صحافية أوضحت فيها مؤخرا أنها لا تمنع في تسجيل مثل هذه الأسماء انسجاما مع الموائيق والإتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والحريات الأساسية.

هذا وقد سبق للمغرب أن وقع على عدة إتفاقيات في هذا الشأن ومنها بالخصوص الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي تنص في مادتها السابع بجواز تسجيل الطفل بعد ولادته فور بحيث له الحق مند ولادته في الإسم والحق في اكتساب الجنسية. ففي يوم 2010-11-04 تقدم الوجيهي محمد إلى الإدارة المسالفة الذي قصد تسجيل مولوده الجديد الذي ازيد بتاريخ 2010-10-09 وفي حوزته رزمة من الأوراق القانونية والمطلوبة لذلك وما إن سمع ضابط الحالة المدنية باسم «يوبيا» حتى وضع القلم فوق المكتب وأمر بالإسماح لأن الاسم لا وجود له ولم يسبق أن سمعه.

وذكره أنه اسم أمازيغي وهو اسم ملك قديم وأمره الضابط بالاتصال بالمشفت الإقليمي للحالة المدنية. وقد افقتش ولكن بدون جدوى لأن الفقتش نفسه لا علم له بهذا الإسم إن كان مسموحا به أو لا.

السلطات تعتقل أفراد من ساكنة النقوب بزاكورة

بعد الأحداث التي عرفتها منطقة النقوب بإقليم زاكورة (زاكورة) المتعلقة في انقضاة الساكنة ضد الإقصاء والتهميش الذي تعاني منه المنطقة، والتي امتدت حوالي أسبوع تم خلالها رفع مجموعة من المطالب كان على رأسها توفير طبيب بالمستوصف و تجهزاته الطبية، وبعد أن إستجاب قائد المنطقة لبعض هذه المطالب (توفير الطبيب المؤقت...) نهج المخزن في الأونة الأخيرة سياسة ترهيب المظاهرين المتمثلة في استدعاء 10 أفراد من الساكنة وهم : عدجو نحسان، تعست المنطقة، الدودي داو، احسو سعيد، سعيد بن عيسى، الهيلالي لحسن، احمد مالو شكري، موحى ابراهيم نعدجو، وتولحوت. وتم إستنطاقهم من طرف الشرطة القضائية يوم 12/2010/13 بالنقوب عن مجموعة من الاسئلة الجوهرية من قبيل: ماعلاقتكم بمناضل تنسقية ايت غيغوش؟ ومماعلتكم تنظيم التظاهرة بهؤلاء المناضلين؟ وكذا تهديدهم بإحالة ملفهم الى المحكمة الإبتدائية بزاكورة.

وإشارة فإن سكان مناطق النقوب لازالوا مشتبهين بالاستمرار في نضالاتهم حتى انتزاع كافة حقوقهم العادلة والمشروعة رغم سياسة القمع والترهيب التي يمارسها المخزن.

ملتقى أسنفلول في دورته الرابعة

ستتضم جمعية أباران للإبداع الفني الدورة الرابعة من ملتقى أسنفلول للمبدعين الشباب تحت شعار: «الجهوية خيار أساسي لخدمة الثقافة الوطنية»، بشراكة مختلف فعاليات المجتمع المدني لأكادير المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أكادير إداوتان وذلك من 20 إلى 23 يناير 2011.

إيماناً منه بالدور التي ستلعبه في إعادة الاعتبار للهوية الوطنية والتعدد الثقافي. وستعريف الدورة بمشاركة أكثر من 150 مبدع في شتى المجالات الفنية وندوة حول الجوهوية وسؤال الثقافة، ولقاء مفتوح بين فصاح ومبدعي الفيلم الأمازيغي بسوس و6 ورشات تكوينية في مجال الصناعة السينمائية كما ستتضم أمسية الفيلم الأمازيغي القصير وعرض مسرحي لفرقة الفنانين الجدد ومعرض الصورة والتشكيل كما سيكون طلبة الجامعة مع سلسلة من العروض السينمائية الأمازيغية الوثائقية بناظر من السينمائيين الأمازيغ خريجي المعاهد السينمائية.

وستكون المحطة الأخيرة للملتقى مع حفل توزيع خمس من النجوم الشباب الذين قدموا خدماتهم الإبداعية والثقافية خدمة للأمازيغية وللجهة و ستمنح خمس جوائز لنجوم الإبداع الأمازيغي و هي جائزة الموسيقى، جائزة الأدب، جائزة الصورة، جائزة المسرح و السينما ، أحسن فاعلة نسائية كما سيكون أسنفلول في موعد مع التاريخ من خلال تكريم أحد أبرز الوجوه الفنية الأمازيغية الخالدة التي أجمعها سوس، الفنان عبد العزيز الشامخ.

ملتقى تكموت للثقافة الشفوية في دورته الأولى

نظمت جمعية الواحة للتنمية والتضامن بدوار تكموت جماعة تجعيجت اقليم كلميم الدورة الأولى للملتقى تكموت للثقافة الشفوية دورة ثقافة الرحل يومي 29 و30 دجنبر 2010 تحت شعار «التراث الشفوي لدى الرحل ورهانات التنمية». وكان الملتقى فرصة للبحث في مختلف مكونات ثقافة الرحل ونمط عيشهم كما كان مناسبة للتعريف بتراث أمازيغي غني ومتنوع، من أجل مقارنة هذه الثقافة التي لازالت تحتفظ بطابعها الشفوي رغم انتشارها على نطاق واسع. ويسعى الملتقى ضمن أهدافه إلى إبراز قيمة تراث الرحل وخلق مجال للتواصل بين أفراد من هذه الفئة فيما بينهم وبين الزوار والمشاركين وتمكينهم من التعرف بترائهم وتقائهم ذات الطابع البشري بشكل يضمن المساهمة في تحسين ظروف عيشهم وتنميتهم. سواء بالمنطقة أو بمختلف ربوع المملكة بشكل عام.

وافتتح الملتقى بكلمة رئيس الجمعية وكلمة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وكلمة عميد جامعة ابن زهر وكلمة رئيس المجلس الجماعي وعرف الملتقى تنظيم ندوة فكرية حول موضوع «الثقافة الشفوية لدى الرحل آية أفاق في عصر العولمة بمشاركة كل من الداحل أبل، ابراهيم أبل، محمد الرحمان مريباط، محمد أرجال وعبد الله بنحسي، بالإضافة إلى « مائدة مستديرة حول موضوع»ثقافة الرحل ورهانات التنمية المحلية، بمشاركة فعاليات المجتمع المدني بالمنطقة والتنسيق الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية وأسائدة اعمام بالواحة.

وعلى هامش الملتقى تم تنظيم زيارات لبعض مضار ب الخيام بالمنطقة والتعرف على نمط عيشهم وورشات تعليم تيفناغ لشباب الواحة وتنظيم ليلة الحكيم من قصص وأغزى ... من اداء مجموعة من رحل المنطقة. واختتم الملتقى بسهره فنية بمشاركة أحواش ترحلت وفق الروايس بالإضافة إلى فقرات فكاهية.

من هنا وهناك

تودرت

تعتزم جمعية تودرت للإبداع والتراث الموسيقي الأمازيغي المحتضنة لمجموعة تودرت الغنائية تنظيم الدورة الثانية من ملتقى تودرت للإبداع، يومي 14 و15 يناير 2011 بمدينة تيزنيت وسد يوسف بن تاشفين، وسيحضر الملتقى ثلة من المجموعات الغنائية العصرية الرائدة، إضافة إلى نخبة من الشعراء والمهتمين، كما ستعرف الدورة تكريم شخصيات مرموقة في فن المجموعات الغنائية بالمغرب من مجموعتي إزنانر عبد الهادي وأرشاش.

بوزكارن

نظمت جمعية بوزكارن للتنمية والثقافة ندوة وطنية حول «الحكاية الشفوية الأمازيغية تراث وإبداع مستمر»، يوم السبت 25 دجنبر 2010 بدوار الثقافة بوزكارن. وذلك في إطار فعاليات ملتقى بوزكارن للثقافة الشفوية «دورة الحكى والحكاية الشفوية الأمازيغية»، بمشاركة كل من الدحا أهل برا، المدير الجهوي لوزارة الثقافة بكلميم، إبراهيم أبل : أستاذ الثقافة الأمازيغية بجامعة ابن زهر أكادير بموضوع «خصائص الشعر الشفوي الحواري».

أحمد الخنوبوي : باحث في العلوم الاجتماعية تيزنيت، ب «الأسطورة والسياسة أسطورة تامغرا وشن نموذجاً»، رشيد نجيب : أستاذ باحث في الثقافة الأمازيغية بموضوع حول «الحكاية الأمازيغية دلالات ومروء»، لحسن زروال : باحث في الثقافة الأمازيغية والذي تناول موضوع «مرجعيات ودلالات الحكاية الشفوية حكاية عيشة قنديشة نموذجاً»، ومحمد أرجال : أستاذ باحث في التراث الأمازيغي، ومحمد أتسلاحت : أستاذ باحث في الثقافة والتراث، ومحمد أمزيل : محاضر في التنمية الذاتية وإطار بالمديرية الجهوية لوزارة الثقافة بكلميم

ندوة

نظمت مجلة «نوافذ» بالرباط بشراكة مع «معهد التنوع الإعلامي» بلندن بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان ندوة دولية حول موضوع: «الأمازيغية وحقوق الإنسان»، وذلك يوم الجمعة 10 دجنبر 2010 بمقتدى «فرح» (Glen Tulip Farah) يحيى حسان بالرباط.

وعرفت الندوة تنظيم حفل توزيع جوائز على صحافيين مغاربة شباب، سبق لهم أن استفادوا من دورات تدريبية نظّمها معهد التنوع الإعلامي لصالحهم.

تجديد

عقد فرع منظمة تامابنوت بطاطا جمعه العام العادي لتجديد مكتبه وبعد مناقشة التقريرين الأدبي والمالي الفرع تم انتخاب مكتب جديد والذي يضم كل من جمال بن النبي رئيساً، عمر ويلا نائباً للرئيس، الطيب أوبلا كاتباً عاماً، محمد بوعبيد نائبةً للكاتب العام، محمد القاضي أميناً للمال، وبناتي لحسن منسأشاورون.

في ندوة لفرع الشبكة الأمازيغية بالرباط

الدعوة إلى تطوير استراتيجية الحركة الأمازيغية والتفكير في آليات عمل جديدة



أما الكاتب الأمازيغي علي الصافي مومن وفي مداخلة حول «مسطرة الإستراتيجية الأمازيغية»، فقال بأنه ينبغي أن يكون هناك تفكير قبل وضع أي استراتيجية للعمل الأمازيغي، بالإضافة إلى مناقشة الأهداف المراد تحقيقها على المدى القريب والمتوسط والبعيد، ودعا إلى أن الحركة الأمازيغية هي المؤهلة لاقتراح إستراتيجيتها الخاصة لمناخية أطوار صياغة هذه الإستراتيجية، كما دعا أيضا إلى وضع مجلس ينتخب خليفة فكرية تتكون من ممثلي الجمعيات والمنظمات للتنمية لمجال الأمازيغية لاتخاذ القرار بالإجماع والأخذ بالتنسيق عليه كما تتناول المتدخلون عددا من القضايا الأخرى منها الهوية والثقافة الأمازيغيتين، مشيرين إلى ضرورة تحديد مفهوم الثقافة الأمازيغية ومكوناتها المختلفة من التراث والفنون. وأشارت المداخلات إلى أهمية البعد الأمازيغي في تكوين الثقافة المغربية إلى جانب مكونات ثقافية أخرى تراكمت عبر التاريخ، مبرزة ضرورة العناية بالتراث والفنون الأمازيغية ونقلها إلى الأجيال الناشئة حفاظا على الهوية.

كما تناولت المداخلات قضايا تهتم، بالخصوص، عناصر التلاقح والاختلاف في الحركة الجموعية الأمازيغية، وأرضيات التنسيق وأفاق العمل الأمازيغي، وموقع الحركة الجموعية الأمازيغية داخل المجتمع المدني

أكد المشاركون في ندوة نظمها فرع الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة بالرباط يوم السبت 25 دجنبر 2010 حول موضوع « الحركة الأمازيغية، أي استراتيجية للعقد الثاني من الألفية الثالثة»، على ضرورة تطوير آليات عمل الحركة الأمازيغية لمواكبة التحولات التي يعرفها المغرب.

وذكر السيد رشيد الحاحي، أستاذ باحث، خلال هذا اللقاء أن الحركة الأمازيغية مرت بعدة مراحل منذ ميثاق أكادير 1991، مشيراً إلى أن هذه المراحل اتسمت بتغيرات عديدة طالت مستويات الخطاب داخل الحركة وتعاطى الدولة مع المسألة الأمازيغية. وشدد الحاحي على ضرورة تطوير استراتيجية الحركة الأمازيغية من خلال التفكير في آليات عمل جديدة لمواكبة هذه التحولات.

وأضاف أن تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية جسد إحدى هذه التحولات الحاصلة تجاه الأمازيغية، مبرزا أن هذا التطور طرح أسئلة ورهانات جديدة على الحركة الأمازيغية وخطابها ومطالبها.

واعتبر الحسين الإدريسي، الباحث والأستاذ الجامعي، في مداخلة حول «الأمازيغية ومشروع الجهوية الموسعة»، أن الجهوية تعتبر مشروعا إيجابيا ينبغي دعمه وإعناؤه من خلال النقاشات التي تعرفها الساحة الثقافية والسياسية حول هذا الموضوع.

وأكد على ضرورة الاهتمام في النقاش المواكب لهذا المشروع بالجوانب المرتبطة بالحقوق السياسية والاقتصادية وما يتصل بهما من مختلف الحاجيات الاجتماعية إلى جانب الحقوق الثقافية.

وقال أمهان في مداخلة حول موضوع « مضمون الثقافة الأمازيغية بين الشفوي واللساني والتكنولوجي»، إن الهوية الأمازيغية تتأسس على ما هو ثقافي بالدرجة الأولى، مؤكداً أن هذا هو سبب صعوبة الفصل بين ما يصطلح عليه تارة بالحركة الأمازيغية وتارة أخرى بالحركة الثقافية الأمازيغية.

وأوضح أن مفهوم «الحركة الأمازيغية»، له حمولة ثقافية وسياسية واجتماعية بينما مفهوم «الحركة الثقافية الأمازيغية» تقتصر دلالاته على الجانب الثقافي، أخذاً بعين الاعتبار المعنى الأنتروبولوجي لمفهوم الثقافة والذي يجمع بين الثقافي والسياسي والاجتماعي في الآن نفسه. في حين أكد عبد الله بادو الفاعل الجموعي في مداخلة حول «رؤية نقدية لآداء الحركة الأمازيغية»، على ضعف أداء الحركة الأمازيغية، مؤكداً أن هناك تراجعا فيما يخص تأثيرها في الساحة السياسية المغربية، كما تطرق إلى العديد من العوامل واعتبرها مؤشرات أزمة بالنسبة للحركة الأمازيغية.

العالم التاريخي والمواقع الأثرية بمنطقة الأطلس المتوسط

نظمت جمعية أغور للتنمية بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يوما دراسيا حول: «المعالم التاريخية والمواقع الأثرية بمنطقة الأطلس المتوسط» بتاريخ: 25/12/2010 بدوار الثقافة بمريرت.

وأجمع المشاركون في اليوم الدراسي على أنه رغم أهمية منطقة الأطلس المتوسط (بلاد فزان) من الناحية التاريخية إلا أنها لم تحظ بعناية فائقة من طرف الباحثين بما يليق ومكانتها داخل تاريخ المغرب، حيث أن جل الدراسات لم تفتحن إلى أهميتها، من ثم يمكن القول أن هذه المنطقة لا زالت في حاجة ماسة للمزيد من البحث والتنقسي.

وأكد الباحث المحسن أكنعي على ضرورة كشف النقاب حول جوانب من تاريخ بلاد فزان خلال العصر الوسيط انطلاقا من استقراء الدلالة الطوبوغرافية لبعض المواقع الأثرية، ومن خلال الرجوع إلى بعض الكتب الجغرافية وبعض الطران التاريخية التي رغم قنيتها وشحها أقر الباحث بوجود عدة مواقع أثرية مهمة بالمنطقة كموقع أغم أوسار وقلعة المهدي التي ما زالت تشهد بعظمة أسوارها وبقايا من حمامات وصهاريج ناهيك عن وجود مسكوكات نقدية وأقداح طينية وزخرفية التي ترجع إلى الدولة الموحدية والمرينية، والمنطقة كانت تلعب دورا مهما في ربط شمال المغرب بجنوبه وشرقه وغربه.

وتناول الباحث يوسف بوكسيوط في مداخلة تاريخ المنطقة ما قبل التاريخ وأشار على أن المنطقة الشمالية أخذت حصة الأسد من الاهتمام والبحث في الخريطة الأثرية للمغرب عكس وسطه وجنوبه، وفي مستهل مداخلة أقر الأستاذ بأن أقدم انسان (منتصب القامة) قد استقر في شمال إفريقيا يقينا بما يؤكد تعاقب عدة حضارات على المنطقة منذ القدم وهذا ما أكدته الأبحاث والفتوش والخرافة التي خلفها الإنسان القديم أكثر من ذلك أن الإنسان المغربي القديم كان يصدر الحضارة عكس ما ذهب إليه بعض الكتابات الأستيمارية التي تحاول ربط الآثار بالحضارة البرونزية والبيزنطية محاولة منها لتزيير الاستعمار وطمس معالم الحضارة المحلية.

أما الباحث محمد بلحسن فتناول في مداخلة تحت عنوان: الحماية الفرنسية والمسألة الأمازيغية»، وقد أكد أنه منذ سنة 1907 بدأ مسلسل الغزو الفرنسي، ويحذر الدخول في حرب ثقافية وهوياتية محاولة منه سلخ القبائل الأمازيغية عن هويتها وإخضاعها للحضارة اللاتينية، وقد نجح في ذلك طبق عدة إستراتيجيات كتحريك المنظمة الإسلامية عن طريق دعاة أمازيغ ومستبشرين غير أن ما لم يتوقعه المستعمر، هو فرنسا أكبر السنايات في معركة الهوي ومعرفة مبريرت وتقاشعان.

وعلى هامش الملتقى تم تنظيم زيارة إلى قلعة أغم أوسار الأثرية لاستحضار هذه المعلمة التاريخية والوقوف على ما تبقى من أسوارها العظيمة والصهاريج وبعض الأضران التي كانت تستعمل في تدوير المغان، وللصالح جميع على أهمية الموقع وما ولد فكرة مضاعفة الجهود من طرف الجمعيات المحلية وباحثين والجماعة القروية للمعام على إحداث لجنة للسهر على تصنيفها ضمن المواقع الأثرية الوطنية.

أكذوبة الظهير البربري الجديد بخصوص مراسلة حكومة الفاسي لإسرائيل حول الأمازيغية



رشيد الحاحي

التفرقة والفتنة... أما الهدف فهو ذاته دائما ؛ تحريف حقيقة المطلب الأمازيغي، وضرب هوية المغرب العريقة وعزله عن قيمه وكيونته الأصلية، والإساءة إلى الوطنيين الحقيقيين من أبنائه لقطع الطريق عن سعيهم إلى تصحيح الوضع وإنصاف شرائح عظمى من المواطنين المغاربة وتحقيق كرامتهم ومناعتهم. وأخيرا، لا شك أن رفاقنا في المغرب الحقيقيين يدركون حقيقة وأهداف الحملة المغلوطة التي تسعى إلى الربط الأتوماتيكي للأمازيغية بالصهيونية، وتحويله إلى «ظهير بربري جديد» لتأليب الرأي العام وخلق مقومات مشروع المصالحة، من أجل تكريس الأمر الواقع واستمرار إقصاء الأمازيغي في فضاء التدبير السياسي والمؤسساتي في بلادنا. ونحن نعاين نتائج المقاربة الإقصائية في مجالات الحياة العامة، والإنعكاسات السلبية للتدبير الاستقرائي الخبيثة المهمة لقضايا حيوية ومصرية في البلاد، يبقى لنا أن نذكر، مرة أخرى، باستحالة تحقق أي نماء أو تطور حقيقي مع التكرار لهوية العريقة من الالتفاف على الحقوق المشروعة لشرائح عظمى من مواطنيه، وأن الظرفية الدقيقة التي يمر منها المغرب في الوقت الراهن تتطلب أعلى درجات القفز والإلتزام والعدول عن أسلوب التحريف وخيارات الإقصاء المنتهجة ضد الأمازيغية ومناضليها.

ويروغنادية، منذ ذلك تواترت ردود الحركة الأمازيغية التي وضحت بما يكفي زيف ادعاءات المروجين لتلك التهم وفندت بالدليل «حججهم». بل أن الباحث كاتب المقال نفسه عبر عن رفضه للتأويلات والخصائص التي حملتها تلك الأطراف لملحاله. رغم كل ذلك يبدو أن لا شيء يثني مستهفي الأمازيغية، المباشرين وغير المباشرين، عن مساعيهم. وبجيء هذا الموقف الأخير من حكومة الفاسي الفهري ليضفي، كما أسلفنا، بعدا خاصا على القضية. لقد كان بإمكان أصحابنا إبلاغ الطرف الإسرائيلي بموقفهم بطرق أسهل وذلك على هامش اللقاءات والمؤتمرات المتواترة التي تجمعهم، أو على هامش تداول صفقة تجارية أو مشروع اقتصادي مشترك... يبدو أن المسطرة الدبلوماسية القضاة التي سلكت لإبلاغ الرسالة ذات دلالات هامة ألقها انجلاء «غيرتها» من أية بوادر توجي بانحسار احتكارها للتواصل مع العالم ونخه الأكاديمية الاقتصادية والسياسية، وتقديمها نفسها كمثل شرعي ووحيد للمغرب ومكعب وحيد عن توجهاته الثقافية والفكرية وخياراته السياسية.

أما الشيء المؤكد فهو أن حملة تغليب الرأي العام وتآليه التي تتعرض لها أمازيغية المغرب اليوم لا تعدو كونها فصلا جيدا من أسلوب الأذى والتزييف الذي تعتمد بعض الأطراف المهمة والمتضايقة من مشروعية وقوة المطلب الأمازيغية في وطنها. فكما اختلق «نظير الأوس» خلال ثلاثينيات القرن الماضي أسطورة «الظهير البربري» عبر ربط قرار تنظيمي روثيني يهم اعتماد القانون العرفي في بعض المناطق بالثفرقة، وجعله مطية للتشكيك في وطنية وعقيدة المناضلين الحقيقيين من أبناء هذا الوطن، وربطهم تعسفا بمقولات «المؤامرة الاستعمارية» و«التنصير» و«التفرقة والفتنة»، بغرض تحجيم دورهم وشرعنة إقصاء لغتهم وثقافتهم من فضاء المغرب المستقل.

نجد أنفسنا اليوم، شهداء على نفس التكتيك في علاقة النخب المهمة بالخطاب الأمازيغي ومكاسبه. قد لا يكون اللطف ردد اليوم من على منابر الجوامع لكنه ارتد بأشكال أخرى ولا يزال على صفحات الجرائد والصحف الورقية والالكترونية وغيرها من القنوات والمنابر... إذ هنا هم مناوؤا أمازيغية المغرب يبذلون قصارى جهدهم، من جديد، لربط الحركة الأمازيغية بمقولات تطابق أو تكاد تلك الموظفة أوائل القرن الماضي ك «المؤامرة الخارجية»، «الصهيونية» و

الجديد» التي تتردد أصداءه منذ مدة والرامي للربط بين تناول الحقوق الأمازيغية بمقولات، «المؤامرة الإسرائيلية» و«التدخل الخارجي». فبينما كانت هذه التكتيكات والترديدات حكرًا على الحركتين الإسلامية والعروبية في تعاملهما العلن ضد المشروع الأمازيغي، فإن موضوع ولغة المراسلة المشار إليها تعد تبنيا حكوميا رسميا لتلك المقاربات التهجمية تجاه الصوت الاحتجاجي والمطلي الرامي لإنصاف أمازيغية المغرب. وهذا يدفع إلى التساؤل عن الأسس والمعطيات التي اعتمدها وزارتها في الخارجية في صياغة هذا الموقف والموقف ومراسلة دولة أجنبية بخصوصه. هل كان ذلك بناء على مقالات صديق المغرب الحميم «عبد الباري عطاون»، أم ارتكازا على تقارير القناة الفضائية القطرية التي يعرف الجميع مدى حبها للمغرب وحرصها على مصالحه، أم كان ذلك استنادا على رصانة وموضوعية الخطاب الإسلامي والبعثي عندنا؟ أم أن الموقف الحكومي ارتكز على معلومات ومعطيات أخرى لا علم لنا بها، وهنا نذكر حكومتنا بواجبها إطلاع الرأي العام الوطني عليها بشكل واضح ورسمي.

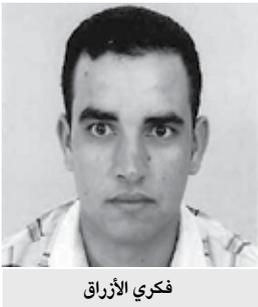
ربما كان الأمر الإيجابي في هذا التطور هو اكتشاف الأطراف الحقيقية المستفيدة من الحرب السيكولوجية التي تستهدف أمازيغية المغرب ومناضليها، أي الأطراف المتأثرة بخيوط السلطة والمهيمية على مفاتيح الموارد والتحويلات العامة في البلاد، وهي الأطراف التي لا يضايقها شيء أكثر من الصدى المتزايد للخطاب التصحيحي والمطلي الأمازيغي، وطنيا ودوليا، والاهتمام الأكاديمي الدولي بالحركة الأمازيغية وبخطابها وأساليب عملها الديمقراطية. وهي تطورات لا تسير في صالح النخبة المهيمية التي تراهن على فرض التعقيم على الخطاب المطلي الأمازيغي وحقيقة مضمونه الحقوقي والديموقراطي، ونفي وجود أي تهيمش وعراقيل حبال الحقوق الأمازيغية في المغرب بعدما واهنت لعقود طويلة على نفي وجود شيء اسمه الأمازيغية أصلا.

فمنذ انطلاق الشرارة الأولى لحملة ترديد «اللطيف» الأخيرة ضد الأمازيغية ومناضليها من على صفحات جريدة «القدس العربي» اللبنانية، بناء على تأويل محرف لقال لباحث إسرائيلي في الشؤون المغربية، وما أعقب ذلك من تقارير ومتابعات ومقالات تحريفية

فجأتني الأخت خديجة الرياضي خلال مشاركتنا في الندوة التي نظمتها مجلة نوافذ بتسابق مع معهد التنوع الإعلامي حول «الأمازيغية وحقوق الإنسان» يوم 10 دجنبر الجاري بالرباط، عندما قدمت مرافعتها القيمة من أجل الحقوق اللغوية والثقافية والاجتماعية الأمازيغية، وثمنت التكامل والتبادل الثمر بين الحركتين الحقوقي والأمازيغية بالغرب، لتنتهي مداخلتها بإثارة موضوع الإختراق الصهيوني للحركة والدعوة إلى التصدي له! وحتى تزبح من جديد اللبس الذي صار يدفع بالحديث عن كل تناول للمطالب الأمازيغية في بلادنا إلى إثارة الإقتران المغلوطة للأمازيغية بإسرائيل، سنحاول أن نطلق من آخر مستجدات هذا الموضوع.

في ما يبدو أنه تطور غير محمود في موضوع «صهينة الحركة الأمازيغية»، نقلت إحدى المنابر الصحفية الأيام الأخيرة خبر مراسلة لوزارة الخارجية المغربية لإسرائيل، تطالبها فيها بـ«عدم التدخل في ملف الأمازيغية» وتذكرها بأن «أي تعامل تمييزي لجهات خارجية مع مكون بعينه يضر بسياسة حكومة صاحب الجلالة». وأضافت الرسالة الموجهة إلى القنصل المكلف بالشؤون المغربية بالسفارة الإسرائيلية بمديرد بأن «المغرب يدبر تنوعه الثقافي واللغوي وأسس ديمقراطية». وفي حين يصعب التأكيد من صحة هذه الرسالة وما ورد فيها، فإن الخبر، إن تحقق، سيضفي بعدا جديدا وخصوصا على النقاش الدائر بخصوص ما تروج له بعض الأوساط عن «الإقتراق الصهيوني للحركة الأمازيغية»، وعن «محاولات إسرائيل استغلال ورقة الأمازيغية... كما أن هذه المراسلة، إن صحت، ستلقي بأضواء هامة من شأنها كشف اللبس المحيط بهذا الموضوع.

فأول ما يتوجب الوقوف عنده إزاء هذه الرسالة هو، مرة أخرى، غياب التواصل بين الحكومة والمواطنين الذين يفترض أنها تمثلهم، ذلك أن قرارات هامة في مواضيع حساسة تهم السياسة والرأي العام الوطنيين تتخذ ولا يطلع عليها المتتبعون إلا عبر تنسيبات غير مدعومة بمصادر لبعض المنابر الإعلامية، هذا مع الوعي بأن جو التعامل على الأمازيغية المترتب عن عقود من التنسيف والمغالطات يجعل التأثر في الرأي العام وتوجيهه ضد الأمازيغية مثلا سهلا توظف فيه التنسيبات والإشاعات. وب نفس الصدد نتساءل عن حقيقة الموقف الرسمي من «الظهير البربري



فكري الأزراق

الجهوية، وبالتالي إعادة نوع من التوازن المفقود إلى الحياة الكبرى للمغرب، وهذا لن يتحقق إلا بنظام ديموقراطي، فيديري، ومن ثم تجاوز الطبيعة المركزية للدولة وكسر الفوارق الاقتصادية.

وعليه، فالمشروع المجتمعي للحركة يستوعب جيدا مقاربات «سيكوديل» التمهيدية إلى على الانتماء المحلي أو الجهوي، وبالتالي فالتمسك بين الطرفين بدأ يفرض نفسه بقوة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الحالية، وكذا في ظل سياسات المركز الإقصائية والأحادية والتي تسير في ربط الجهة بالمرکز وبالتالي التغيير من أجل الالتفات، وإجمالا يمكن القول بأن مشروع الحكم الذاتي للريف يجب أن تنخرط فيه بقوة كل التنظيمات المدنية التي تشغلت حول موضوع التنمية المحلية والجهوية وعلى رأسها «سيكوديل» فهل سينخرط هؤلاء في مشروع الحركة من أجل الحكم الذاتي للريف؟ وهل يمكن التنسيق الإستراتيغي بين هذه الأطراف لإفراز تنظيم أكثر قوة بهدف تحقيق الأهداف المشتركة؟ ومن يجب أن يبدأ؟ ألا يكسر عدم التواصل أزمة حقيقية بين نخب ريفية حقيقية مناضلة؟

* عضو الحركة من أجل الحكم الذاتي للريف

سيكوديل والحكم الذاتي للريف

وضمن هذا الإطار، تفرض الإصلاحات الاقتصادية نفسها بحدّة. وإذا كان الاقتصاد لا يمكن تأهيله ودراسته بعيدا عن السياسة، فالعكس صحيح أيضا، وبخاصة إذا علمنا أن الشأن الاقتصادي في المغرب في متخلفا بشكل كبير. ولعل التأمل في مفهوم الديمقراطية والتفكير في مختلف النظريات السياسية الكبرى عند الحديث عن التنمية المحلية والجهوية، والذي تعتبر الحرية والمساواة والإفتراق أهم مقوماته، هو أمر يفرض نفسه أيضا ويخدم هذا الموضوع بشكل أو بآخر، وذلك بالنظر للإشكالات المختلفة المرتبطة بتحديد مفهوم الديمقراطية، فتأمين انتقال ديموقراطي فعال يتوقف أيضا على تبني حكمة سياسية واقتصادية ومقالاتية جيدة، مع انخراط الدولة والمجتمع بكل مكوناتها من جماعات محلية وقطاعات خاصة في التنمية وذلك من خلال التقرب من المواطن ومشاكله والنهوض بأوضاعه. لا يمكن أن نبرح هذه النقطة دون أن نشير إلى أن الحركة من أجل الحكم الذاتي للريف شكلت امتدادا تاريخيا وإجماليا مكونات الحركة الأمازيغية التي عملت على ربط الثقافي بالتنموي وإبراز العلاقة الجدلية بين هذا وذاك، وكذا مشاريع نقد التمييز الجهوي الحالي الذي تحكمت فيه المقاربات الأمنية على حساب المقاربات التنموية وهو ما خلق جهات غير منسجمة هوت فيها مستويات التنمية المحلية والجهوية إلى الحضيض، كما انطلقت الحركة من أجل الحكم الذاتي للريف في مقارباتها للتنمية المحلية من المطالبة برفع التهميش، مقابل الدعوة إلى العمل من أجل سد الفوارق والإختلالات الناتجة عن المقاربات الأمنية في التقسيمات

بحمل مشعل «الحكم الذاتي للريف» لتطوير المنطقة وربط التنمية الجهوية بالإتصال الديموقراطي والإصلاحات السياسية والدستورية التي تنادي بها القوى الديمقراطية الريفية لتأهيل الجهة؟ وما الذي يمنع المنظمة المذكورة من الانخراط في المشروع المجتمعي المتكامل الذي طرحت الحركة من أجل الحكم الذاتي للريف؟ ماذا لم تستغل منظمة سيكوديل إلى جانب الحركة من أجل الحكم الذاتي للريف وغيرها من التنظيمات التي لها نفس الأهداف والتصورات لخلق قوة سياسية مدنية ضاغطة؟

إن المحاضر الذي يمر منه الزمن السياسي المغربي، والتغير في الدولة والإقليمية، وكذا طبيعة الدولة المركزية الأحادية -التي هي نسخة طبق الأصل للعقوبة الفرنسية-، تفرض على مختلف مكونات القوى الحية الريفية التي تحمل على عاتقها مهمة التنمية الحديثة بالمنطقة، والتي لها أهداف مشتركة، التقارب والتحاليف فيما بينها لأجل التنسيق والعمل المشترك في مختلف الملفات والمقاربات المهمة - ومنها تحقيق التطوير الإستراتيغي - والريف- التي لا زالت لم ترق بعد إلى ما يتطلع إليه الإنسان الريف.

إن التنمية الجهوية والمحلية التي يتطلع إليها الإنسان اليفي، تتطلب مقاربة شاملة تتجاوز البناء المؤسساتي والتشريعي، إلى ملامسة عناصر أساسية منها الجوانب الإدارية والفكرية والاقتصادية واستيعاب تحديات المحيط السكاني وما يفرضه من مخاطر وإكراهات، فهي -أي التنمية المحلية والجهوية- بمثابة تحول تاريخي تتحكم فيه مجموعة من العناصر والديناميات المتباينة،

اليومية، ومن ثم فهي قامت بتخفيف حدة النقص الذي خلفه تهيمش الدولة المركزية للمنطقة، إلا أنها -أي سيكوديل- لم تنخرط لحد اليوم في أية مقاربة شمولية للتنمية في إطار مشروع مجتمعي متكامل يترجم في إرادة توجه إلى معالجة السياسة والثقافة والاجتماع، هذا الثالث الذي هو محدد لحجم الخصائص التي تعانين منطقة الريف نتيجة أكثر من خمسين سنة من الإقصاء والتهيمش، والذي اختصرته الحركة المدنية والسياسية الريفية بـ«الدين التاريخي» وبالتالي يمكن القول بأن منظمة سيكوديل تعمل في سياق امتداد أطرف في الحاضر بشكل بطيء، نظرا للمقاومة التي تبديها العلاقات القديمة في مراكز القرار التي لا زالت تعمل بمنطق «المغرب النافع» وهو ما يفرض على المنظمة الانخراط في مشروع مجتمعي متكامل للإجابة على مختلف الأسئلة التنموية بمنطق الريف التي لها ثقل جيواستراتيجي وإقليمي كبير، وكذا لربط التنمية بهذه المنطقة بسيرورة الانتقال الديموقراطي بالمغرب الذي من بين أهم ركائزه التنمية المحلية، وتطوير الجهات.

وتأسيسا على ذلك، ألا يمكن القول بأن المشروع المجتمعي المتكامل الذي طرحت الحركة من أجل الحكم الذاتي للريف كان يجب أن تطرحه أو تنخرطه فيه منظمة «سيكوديل» للإجابة على أسئلة تنموية في إطار هذا المشروع المجتمعي الذي لا تتوفر عليه الأحزاب التقليدية، وبالتالي تجاوز شيوخة المؤسسات الزبئية من جهة وتطوير المنطقة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من جهة ثانية؟ أليست نخبة منظمة «سيكوديل» هي بدورها جديرة

كان السؤال المحوري الذي تبلور في مخيلتي، بعد متابعتي إحدى الندوات المنظمة من طرف «سيكوديل» حول الجهوية بالناظور، هو السؤال الآتي: ألم يكن جديرا أن يحمل هؤلاء مشروعا حقيقيا واضحا للناظور من الريف، والعسل في إطار مشروع سياسي ريفي حقيقي مثل ذلك الذي تقترحه الحركة من أجل الحكم الذاتي للريف؟

تعتبر منظمة «سيكوديل» الغير حكومية، من المنظمات الناجحة في مقارباتها لموضوع التنمية المحلية/الجهوية بالريف، فقد عملت على إنجاز وتأهيل العديد من المشاريع التنموية بهذه المنطقة المغضوب عليها من الدوائر الرسمية، والحكوم عليها من طرف نفس الدوائر بالإقصاء من قطار التنمية بشكل نهائي منذ الاستقلال الشكلي، وبالتالي يمكن القول بأن «سيكوديل»، نتاج موضوعي للتفكير في الشأن اليفي.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة المذكورة (سيكوديل -الناظور) قد بذلت مقارباتها التنموية في اتجاه التنمية الشاملة وبالتالي ربطت «أوتوماتيكيا»، وموضوع التنمية بالإتقال الديموقراطي، الذي لا يزال يتعثر في منطقة دفعت ثمنه من قبل، وهكذا عملت سيكوديل منذ تأسيسها بالناظور على النهوض بأوضاع المرأة، وتحسين وضعيتها داخل الأسرة، والاهتمام بالطفل ومحيطه باعتبارها رجلا الغد، وهي بذلك -أي منظمة سيكوديل- تراهن، بشكل أو بآخر، على تنمية الإنسان وتأهيله وبالتالي ديمقراطية المجتمع ككل.

كما عملت سيكوديل على إنجاز العديد من المشاريع التنموية بالمنطقة - ليس المقام هنا لرددها- والتي لها ارتباط مباشر بحياة الإنسان اليفي

المعتقلان السياسيان للقضية الامازيغية وتستمر المعانات.....

الجامعية.
-فرض الاحترام المتبادل مع الموظفين دون الإستنزافات التي تحد من كرامة الإنسان.
-الإلزام للقاء لم يسفر عن أي نتائج تذكر ومنذ البداية كانت مقدمة كلام مدير السجن بنفي وجود ولو معتقل سياسي في المغرب بانتسامة واضحة، وبعدها تم رفض كل الطلبات لذلك قمنا بخطوة ثانية بتاريخ 27/12/2010 بمراسلة مقابلة الوكيل العام للملك، حيث حاورنا هذا الأخير مسبقا منذ سنة 2007 فقمنا بالإلتقاء في مجموعة من النقط التي تم تجربتها في بداية سنة 2011.
ولأجل كرامتنا ووقديتنا قضيتنا الامازيغية نعلن للرأي العام عن زعمنا تستمر برنامج ضحالي من أجل تحقيق مطالبنا المشروعة. ولهمذا ندعو كافة التنظيمات الامازيغية الى التحديد والوقوف الى جانبنا في محتنتنا والضغط على الدولة من أجل اطلاق سراحنا دون شرط أو قيد، ورد الاعتبار للقضية الامازيغية.

في موجهها ممنوعة بالمؤسسات السجنية والتي كنا نعلم بها في سجن سيدي سعيد رغم أن المسافة ما بين المؤسسات لا تبعد أكثر من 15 كلم، كما حرصنا من الاستفادة من التموين، ومنع الزيارة على الطلبة، أي منعنا بالتزويد بالمقررات والمحاضرات الجامعية، وبالتالي صعوبة استمرار المشوار الدراسي.
لهذه الترتيبات التفاضلية جعلنا بتاريخ 20/12/2010 مقابلة مدير السجن من أجل عرض مطالبنا المحددة في: -عزلنا في زنزانة خاصة مع معتقلي الحق العام.
-تمويننا بكل الحاجيات الضرورية للحياة اليومية.
-السماح بالزيارة لكل من يرغب بزيارتنا دون شرط أو قيد.
-توفير الشروط والظروف اللازمة لمتابعة دراستنا



من بناهز 4 سنوات ما اعتقلنا التحكيمي السوري بسجن سيدي سعيد والتي اكتسبناها بعد معارك نضالية طويلة من إضرابات عن الطعام وأشكال احتجاجية، سواء في الشارع أو داخل المؤسسة السجنية. فقد تفاجأنا، بعد إقرار السجن المحلي لتولال بإقحامنا في زنزانة مع معتقلي الحق العام ممن فيهم من يجعل السجن شعارا له في الحياة نضرا لحالتي العود و تكرار الجريمة لأكثر من مرة، وهي ظروف تجعل من الصعوبة بما كان، مساريترنا، بشكل طبيعي لتحضرات إجتناب المحامات الجامعية التي ستمت في بداية السنة الجديدة يوم 05 يناير 2011- كما قامت المؤسسة السجنية بسلبنا مجموعة من الأراض الشخصية

في اختلاف تام، فكل الإنسانية، شعوب، دول، تتمنى دخول أسنة الجديدة 2961/2011 مزايما جديدة، من تعقيد التحكيمي الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان، تنمية بشرية، انحراف المؤسسات السجنية في المواقف الدولية والقواعد النموذجية الدنيا بمعاملة السجناء، والأبحاث المستمرة للطلبات الرسمية في أهمية اصلاح القضاء، تعزيز استقلالته، تستمر الأوراش من قبيل تحسين المنظمة القانونية.... إلا أن كل هذه الشعارات في غياب إرادة حقيقية للإصلاح وعدم تخلي النظام السياسي العربي عن ممارسته في تهيمش وتفقيش للشعب الامازيغي و بذلك في استمرار لفكرلة الامازيغية وجعلها لاستنفاس التعليم وغياب معاهد مستقلة...
فنهاية وبداية السنة القديمة 2960/2010 السنة الجديدة 2961/2011، وفي تطورات مفاجئة وبعد رفض المجلس الأعلى للقضاء طلب النقض و الإبرام يوم 16/12/2010، أقدمت للقيادة العامة للسجون والمعتقلين بالمغرب بتاريخ 17/12/2010 على ترحيلنا من السجن المحلي سيدي سعيد بإمكاننا الى السجن المحلي لتولال ببات المدينة، وهو الإجراء الذي وافقته شئرا حربية لحدث وضعيتنا كمعتقلين سياسيين للقضية الامازيغية والتي كانت محفوظة طيلة

* حميد اعطوش - أساي مصطفى
سجن تولال بأكناس

اندلاع أحداث عنف بالحي الجامعي يامتغرن

الامازيغية وعزمها تصفية واعتقال الصوت التحريري. إن هذا الحدث لا يكون إلا حلقة وصل بين مسلسل سونفي، عنصري بداته شردهم العروبيين حدة وبقايا الإستعمار الفرنسي والإسباني، خرجي الحركة اللوطنية منذ فجر ما بات يسمى بالإستقلال، على كل حامل للتصور الديمقراطي والحداثي من أبناء هذا الوطن الذين سبقوه بمهامهم الزكية، وإننا في أحيائنا هذه، الجهادية الامازيغية باعتبارنا إطارا سطر أولوياته وأهدافه بامتياز، نؤكد في الآن نفسه إعترافنا واستعدادنا للشهادة من أجل أفكارنا النبيلة، كما نطمح المسؤلية الكاملة للنظام البيئي القائم، الذي نعاني لهذا السلسل البيضي بدمعه المادي والمعنوي لتلاميذه النجده ما داخل أسوار الجامعات المغربية قصد إجتاحت إطارنا الشرعي و الديمقراطي .

عرف الحي الجامعي يامتغرن أحداث إجرامية إقصائية وعنصرية تجاه الإنسان الامازيغي وتجاه الصوت والبطار الديمقراطي الحامل لهم الشعب الامازيغي بتاريخ 20:00 قامت مليشيات عربانية حاملة للتوجه البعني العروبي والإقتبالي (مابسمي بالنهج الديمقراطي القاعدي ورقة 86) لصوت الحرب والعدالة الإجتماعية بالإعتداء جسديا على مناضلي الحركة الثقافية الامازيغية، ترتب عنه اصابات بليغة في صفوف أحد طاقات إطار الحركة الثقافية الامازيغية ، وكذا تعنيف الطلبة والطالبات ونشر جو من العنف والإرهاب داخل الحرم الجامعي وكذا في أوساط الطلبة والطالبات مما أدى إلى عدة إغصامات في أوساط الطالبات، كما واصلت العصابات البعثية مسلسلها العنصري وذلك بإعلانها عداها المباشر والعلمي تجاه مناضلي الحركة الثقافية

أيام ثقافية إشعاعية وتأسيسية لموقع أيت ملال

الامازيغية، وسياسة التعريب والتهيمش التي يمارسها المخزن العروبي في حق الشعب الامازيغي. ويعلم الموقع في بيانه عن تضامنه مع المعتقلين السياسيين للحركة الثقافية الامازيغية بسجون الذل والعار للمخزن العروبي وكذا المفرج عنهم وعائلاتهم، وضحايا سياسة التعريب والتهيمش لجميع المناطق، والطوارق الإشتغال الذين اختاروا الخيار المسلح ضد الأنظمة الإستعمارية والإستبدادية.
كما أعلن البيان عن تشبته بالامازيغية لغة وطنية ورسومية، وبراءة المعتقلين السياسيين ولجنة الثقافة الامازيغية، واعتبار الحركة الثقافية الامازيغية، الأطوارق الشرعية والوحيد الجامعية. أجل الشعب الامازيغي من داخل الساحة الجامعية.

قامت الحركة الثقافية الامازيغية بتنظيم أيام ثقافية إشعاعية وتأسيسية لموقع أيت ملال على مستوى كلية العلوم والتقنيات أيام 06-05-04 مكرابو 2960 الموافق لـ 18-17-16 ججنر 2010، حيث تمت إشارة للقاء حول ما يهم القضية الامازيغية، القضية العادلة والمتروعة والمصرية للشعب الامازيغي، وكذا مجموعة من القضايا التي تهم البروك على الخصوص والشسكال التي يعاني منها الطالب والجامعة بصفة عامة.
وقد أصدرت الحركة الثقافية الامازيغية، موقع أيت ملال بيان، توصلت الجريدة بنسخة منه، تعلن فيه إرادتها لخلاف أشكال التصنيق التي تمارسها إدارة كلية العلوم والتقنيات على أنشطة الحركة الثقافية الامازيغية، وكل أشكال العنف التي تمارسها التيارات الإقصائية في الحركة الثقافية

موقع أكادير يندد بالهجوم على الحركة الثقافية الامازيغية موقع امغرن

الماضية على موقع أكادير وكذا الهجوم على الحركة الثقافية الامازيغية موقع امغرن هذا الشهر الأخير من سنة 2010. إن هذه الحرب المخزنية على الحركة الثقافية الامازيغية ومناضليها الشرفاء، لا تخرج عن سياق الحرب التي شنتها قوات الحماية الفرنسية والإسبانية بخلاف ما ميشيات ما يسمى بالحركة الوطنية على المقاومة المسلحة وجيش التحرير الذين ضحوا بالغالي والنفيس أمام القوى الإمبريالية التي إستفدتها العائلات المورسكية لحماية السلطة المركزية من ثورة القبائل الامازيغية.
إن العقدة التاريخية التي تدفع المخزن العروبي اليوم للثأر ضد كل مناضل امازيغي له فقاغة واسعة ومبداي ثابتة اتجاه القضية العادلة والمشروعة، أي القضية الامازيغية، إن تم الطعن في ملف المعتقلين السياسيين والقضية الامازيغية حميد اعطوش ومصطفى اساي عدد: 2687/10 و 2688/10 بعد أن حكما محاكمة سياسية وعرقية بامتياز، حيث تم رفض طلب النقض والإبرام من طرف ما يسمى بالجلس الأعلى للقضاء، بإستمرار للحملة الشرسة للمخزن العروبي على إمازيغن، وبهذا يعطي المخزن الضوء الأخضر لمليشياته داخل الجامعة، الإستمرار في العنف ضد مناضلي الحركة الثقافية الامازيغية، لكن إيماننا منا بعدالة قضيتنا وسموها نؤكد أن كل هذه الهجمات لن تزيدنا إلا صمودا سيرا في درب شهداء القضية الامازيغية ومعتقليها السياسيين.
وفي الأخير ندعو كافة المناضلين الأحرار وكل الأطارات الديمقراطية المناضلة والصامدة، إلى رص الصفوف ومزيدا من الدعم المادي والمعنوي للمعتقلين السياسيين للقضية الامازيغية.

أصدرت الحركة الثقافية الامازيغية موقع أكادير بيان، توصلت الجريدة بنسخة منه، تعلن فيه عن تنديدها بالهجوم على الحركة الثقافية الامازيغية موقع امغرن (الراشدية)، والحرب العرقية للمخزن العروبي على إمازيغن، وبالقرارية الإبنية التي يتعامل بها المخزن مع الإنتفاضات الامازيغية (أيت احيا-القلمة-، النقوب، تفرمت، بوكيدران، نغججت...). كما تعلن تضامنها مع المعتقلين السياسيين للقضية الامازيغية وعائلاتهم، والحركة الثقافية الامازيغية موقع امغرن، وضحايا الفيصانات، والشغيلة التعليمية في نشاطاتها التمريضية، والمعلمين والعاطلين عن العمل، وكذا في كل السلك الملتفتين ضد الإقصاء والتهيمش (أيت احيا-القلمة-، النقوب، تفرمت، بوكيدران، نغججت...).
ويأتي إصدار هذا البيان في إطار التحولات الكبيرة التي عرفتها القضية الامازيغية في السنوات القليلة الماضية، إذ أصبحت هذه المرحلة أكثر من أي وقت مضى، مرحلة منعطف خطير، نظرا لحجم إستمرار القضية الامازيغية وإمازيغن.
وإعتبار الحركة الثقافية الامازيغية بالجامعات المغربية المرسدة والمكون الطلبي الوحيد الذي يعانق هموم الشعب المغربي والامازيغي بشكل عام، حيث أخذت على عاتقها مسؤولية دحض كل المخزنية التاريخية والإكولوجية للإنسان المغربي، فقد نالت التصيب الأكبر من الحرب المخزنية على القضية الامازيغية فمنذ أحداث مراكش مروراً بأحداث امغرن 2003 وكذا أحداث 2007 (أكادير، نازا، أمكناس ...) ووصولاً إلى الهجمات السنة

انطلاق معركة جامعية بأكادير

بعد استفحال مشاكل جمة: بيداغوجية ومادية وديمقراطية بالجامعة، كانت النقطلة التي فاضت الكأس حرمان العديد من الطلاب من المنحة خاصة الطلبة البجسد، وعلاقة الملومين بالموضع، تم الخوض في حملات وأشكال تعبوية نضالية للنحر لتحصين حقوق الطلبة العادلة والمشروعة.
وعرفت كلية الآداب صباح يوم الاثنين 6 ججنر، دخول الطلاب في تعينات بالمشروع والإقسام حول المشاكل المتركمة. بعدها فتح نقاش تعبوي في إطار إوطم، لاقى إقبالا جماهيرييا مكثفا، تطور لمسيرات تجوب أرجاء الكلية، لتقرر الجماهير الانحراف في مسيرة جامعية تجوب الكليات الثلاثة.
انتهت المسيرة الجامعية بكلية الحقوق، التي تعد بالآلاف، بتشكيل اللجن التنظيمية للمعركة (لجنة التعبية، لجنة الشعارات) كما أكد الكل ضرورة مباشرة مقاطعة شاملة للدروس بكافة الكليات.
وفي المساء، افتتح الشكل النضالي مع الساعة الثانية بعد الزوال، التحقت به أفواج الطلبة المقاطعين للدراسة، وانخرط الكل في مسيرة عارمة بالكلية. سجلت الكلية إستجابة كل الطلاب المقاطعة بدون استثناء، ليتم إختتام اليوم النضالي بحلقة عارمة جماهيرية قررت فيها الجماهير استمرار المقاطعة مع صياغة ملف مطلبي شامل والتضهير لمسيرة تجاه رئاسة الجامعة بمرکز المدينة «الباطور»، كما تم إضافة تشكيل لجنة أخرى (الإعلام).
اما كلية العلوم ومنذ الساعة 7:45 صباحا، خيضت تعينات مكثفة بالساحة والمدرجات، وفي حلقة تقريرية على الساعة العاشرة خلصت الجموع الطلابية لمباشرة مسيرات الاحتجاج، لاقت الأشكال النضالية نجاحا باهرا، رافقة شعارات السطح على الوضع المزري وتوعد المسؤولين بإدفاع الحازم عن الملف المطلبي حتى النهاية. وفي مسيرة قادمة من كلية الآداب، التحقت بها أفواج مسيرة كلية العلوم، متجهة صوب كلية الحقوق والاقنصاد.
وفي المساء، وبعد نقاش مستفيض لضرورة مقاطعة جامعية للدروس، انخرط المناضلون في مقاطعة واسعة تفاعل معها الطلاب بتقبل لإساح به. بعدها انخرطوا في المسيرة القادمة من كلية الحقوق متجهين كافة نحو كلية الآداب وكلية القانون والاقتصاد فلا تختلف محمل الخطوات النضالية بكلية الحقوق والاقتصاد عن نظيرتها ببا العلوم، و «الآداب»، فالكلية انخرطت بشكل مواز مع كافة الأشكال النضالية في تنسيق نضالي تام وتفاعل مع المسيرات القادمة إليها. بالكلية احتتمت مسيرة صلبة صلبة لليوم، وفيها قرر الجماهير الطلابية المقاطعة الشاملة للدروس، كما يابرت مساء اليوم بتوجه مسيرة عارمة نحو العلوم وصولا للآداب لمشاركة كافة الجامعات التقرير في أفق المعركة.
وكما قال « ملود معمري «كلم تمت، كلم تمت، إننا تكلم ومت وعاش الاتحاد الوطني لطلبة المغرب جماهيري، ديمقراطي، تقدمي ومستقل

بيان لجنة دعم المعتقلين السياسيين للقضية الامازيغية

بعد أسبوع فقط على مرور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ورغم كل المواثيق الدولية التي تضمن حرية الفرد كحق أسمي في منظومتها وكذا مجابهة هذا الإعلان والذي تنص بنوده على أن الناس يولدون أحرارا وأنه لكل فرد الحق في الحياة وسلامته الشخصية، وله حرية الرأي والإعتقاد والتعبير. كما يقر القانون الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، وأن لكل فرد الحق في إتخاذ الآراء والحرية والسلامة في التعبير الشخصي كما تنص عليه الوثائق الدستورية. وينابع على ما سبق فإن حملة الاعتقالات التي شنها المخزن العروبي في حق مناضلي الحركة الثقافية الامازيغية بعد إنتهاكها بينا لكل المواثيق الدولية التي صادقت عليها الدولة المغربية لتؤكد مرة أخرى بأن العنف والتعذيب هي السمة التي تحكم تزعة هذا المخزن وليس «الدستور». وعلى إثر المحاكمات المسرحية التي تعرض لها المعتقلين السياسيين للقضية الامازيغية، أصدرت المحكمة العروبية في حقهم أحكاما جائرة علما أن كل هؤلاء المعتقلين قد توبعوا بتهمته خطيرة (تكوين عصابة إجرامية والقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد) وذلك من أجل إقبار المناضلين الشرفاء في السجن مدى الحياة وسعيا منه كذلك إلى إستفهاة الصوت الامازيغي الحار من داخل الساحة الجامعية.
واستمرارا للحملة الشرسة للمخزن العروبي على المعتقلين تم الطعن في طلب النقض والإبرام مؤكدا أن سبرورة الملف كانت تتلائم وتطابق مع التشريعات، متجاهلا العيوب والخروقات التي شابت الملف منذ الاعتقال التعسفي إلى صدور الأحكام الجائرة، ليتضح بجلاء زيف شعار «استقلالية القضاء»، وما القضاء إلا مؤسسة مخزنية لتصفية الحسابات مع كل من يود فضح سياسته الإقصائية وسلوكاته الوحشية تجاه كل امازيغي.
ولم يقف المخزن عند هذا الحد بل سعى جاهدا إلى ترحيلهم إلى سجن تولال بأكناس وبالإعتداء عليهم على لثني إلا أن المعتقلين السياسيين تمثفتين كتنو مقالات وبيانات عديدة كما حصلوا على مجموعة من الشواهد من داخل السجن وهو ما أثار حفيظة المخزن الذي شن حملة واسعة النطاق عليهم في جو يستعوزون منه على اللامتحانات العامة بغية التأثر عليهم نفسيا وإغتناب فصولهم الجامعية ناهيك عن حجز مجموعة من ممتلكاتهم الخاصة.
وإيماننا منا ببراءة المعتقلين السياسيين للقضية الامازيغية من التهم المنسوبة إليهم وبضرورة مواصلة النضال كشواجيب على كل غير على هذه الأمانة التاريخية، نؤكد عزمنا على مواصلة النضال إلى غاية الإفراج عن المعتقلين.

موقع تطاوين أيام ثقافية تنويرية

تحت شعار « النضال الواعي والعقلاني خلية لتوحيد الصفوف والرد على المخططات المخزنية» نظمت الحركة الثقافية الامازيغية موقع تطاوين أيام 23 و 25 مبرابو 2960 الموافق لـ 9و6 ججنر 2010 أيام ثقافية تنويرية.
وقد تضمنت برنامج هذه الأيام أشكال نضالية مختلفة، حيث تم تنظيم ندوة فكرية يوم الإثنين 6 ججنر حول موضوع «الإنتفاضات الشعبية بالمغرب المعاصر» على مستوى كلية الآداب قام بتأطرها كل من الأستاذان أحمد المرابط وعبد الصادق البوشناوي، و في يوم الأربعاء 8 ججنر تم عرض شريط وثائقي حول حرب الغزات السامة إبان حرب الريف التحررية بكلية العلوم، بالإضافة إلى معارض للكتاب، ملصقات، وحلقات فكرية نقشت فيها عدة قضايا وإشكالات تهم القضية الامازيغية والطالب المغربي. كما تم تنظيم أمسية فنية ختامية بمشاركة عدة فعاليات.
و قد عرفت هذه الأيام النضالية نجاحا متميزا على مختلف المستويات ولقيت إستحسانا كبيرا من طرف الجماهير الطلابية التي ساهمت بنقاشاتها ومساهمته الفعالة في مختلف الأشكال النضالية التي تم تنظيمها.

موقع نازا في أيام ثقافية إشعاعية تنويرية

نظمت الحركة الثقافية الامازيغية - بموقع نازا-أياما ثقافية إشعاعية تنويرية تحت شعار: «MCA، الشرعية والشمولية ضد الإستنزاق والتزوير»، وذلك ما بين 10 و 7 ججنر 2010 وعرفت الأيام الثقافية تنظيم معرض للكتاب والملصقات وحلقات فكرية حول مواضيع تهم مستقبل وراهن الحركة الثقافية الامازيغية كما تم تنظيم حلقة تحت عنوان «قراءة في شعار الأيام» بالإضافة إلى ندوات واختتمت الأيام الثقافية باسمية فنية ملتزمة شارك فيه مجموعة من الفنانين الامازيغ.

اختتام فعاليات الملتقى الثاني للطفل الامازيغي

نظمت جمعية نوميديا للثقافة والبيئة بالحسيمة بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الامازيغية الملتقى الثاني للطفل الامازيغي، المنظم تحت شعار «الامازيغية هويتنا والانفتاح ثقافتنا»، وذلك في الفترة الممتدة ما بين 04

دجنبر 2010 إلى غاية 02 يناير 2011، وبالمناسبة نظمت الجمعية يوم الأحد 19 دجنبر، قافلة استعادة ذاكرة المقاومة الريفية انطلاقا من الحسيمة باتجاه العروي لفائدة الأطفال كانوا مؤطرين بشكل جاد ومسؤول من قبل أعضاء وعضوات الجمعية، الذين بذلوا جهودا مضنية قصد توفير وسائل النقل المناسبة وتأمين الحاضرين، والسهرة على أن تمر فقرات هذه الزيارة الاستكشافية في أحسن الأحوال. ووجدوا في استقبالهم أعضاء مجموعة «ناوسا لتوثيق الموروث الشفهي بالريف الشرقي»، يتقدمهم منسق المجموعة السيد حسين بوجداوي، الذي ألقى كلمة ترحيبية، ليقود الجميع في زيارة ميدانية لمراق سوق الأحد الأسبوعي لمدينة العروي، الذي يعد من بين اكبر الاسواق الاسبوعية بالريف الشرقي، حيث توقف لبعض الوقت عند محلات الجزارة بالسوق المذكور، ليقدم شروحات وافية حول طريقة نحر الجمال وفوائدها الصحية عند اهالي المنطقة، بعدها تم التوجه إلى الحي القديم بمدينة العروي للاطلاع على النمط المعماري الذي خلفه الإسبان بالمنطقة، مباشرة تم التوقف عند أحد الأماكن المخلدة لمعركة العروي، التي شهدت مواجهات طاحنة بين المستعمر الإسباني والمجاهدين الريفيين، قدم خلالها السيد بوجداوي معطيات كافية بشأن هذه الواقعة، مدعما كلامه بمقتطفات من كتاب «الاستعمار الإسباني في المغرب» لصاحبه ميكيل مارتين، ونفس الشيء فعله أثناء تواجد الجميع بمنزله، الذي يحتضن مقر متحف تيكاز التابع لمجموعة ناوسا، إضافة إلى غياب متحف قار بمنطقة الريف تشييده وزارة الثقافة مثلما الأمر عليه في مدن عدة بالمغرب؛ وقد استمتع الحاضرون بالمحتويات الفريدة لأروقة المتحف المتعددة، والشروح الوافية التي قدمها حسن بوجداوي منسق المجموعة، الذي أمضى ساعة عمره في جمع هذه التحف الفنية قطعة قطعة، رغبة منه في حفظ الموروث الثقافي والتاريخي للمنطقة، ولينبت للجمع أن الريف ليس أرض الجهاد البارودي فحسب، بل أرض العلم والثقافة والتفكير كذلك، وما تخصيصه لإحدى طبقات منزله من أجل إقامة متحف بهذا الغنى والتنوع، إلا دليلا قاطعا وبرهانا ساطعا على غيرة الريفيين/المغاربة على المنطقة وتاريخها.

نشر بالمناسبة إلى إن جمعية نوميديا سطرت في برنامج هذا الملتقى، الذي امتد إلى غاية ثاني يناير 2011، زيارات ميدانية إلى مجموعة من المآثر التاريخية بالمنطقة، ولقاءات حول انتظارات الطفولة من المجالس المحلية ينشطه التلاميذ المتمدرسين، وكذا إقامة معرض للأدوات التقليدية القديمة ومسابقة في رسم نماذج أمازيغية، إضافة إلى تنظيم ورشات في الألعاب التقليدية القديمة وورشات في تعلم حرف تيفيناغ، وأخرى في ميدان مسرح الطفل، وستختتم فعاليات الملتقى بحفل فني يتم خلاله تقديم عرض مسرحي ولوحات تعبيرية ومغزوفات موسيقية، يليه تكريم شخصية خدمة الطفولة بإقليم الحسيمة، وأخيرا توزيع الجوائز والشواهد التقديرية على المشاركين.

اختتام مهرجان الفيلم الامازيغي بورزازات «دورة ابراهيم أخياط» «زرايفا» يفوز بالجائزة الكبرى



اسدل الستار اليوم الأحد 19 دجنبر 2010 بقصر المؤتمرات بورزازات على فعاليات الدورة الخامسة للفيلم الامازيغي، و الذي نظمتها الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي ما بين 15 و 18 دجنبر 2010، بإعلان عن فوز فيلم «زرايفا» للمخرج عبد العزيز أوالسايح بالجائزة الكبرى للمهرجان.

وعادت باقي الجوائز الخاصة بمسابقة الفيلم الطويل المرمجة في هذه الدورة التي حصلت اسم «دورة ابراهيم أخياط» لعبد العزيز أوالسايح فيما يتعلق بأحسن إخراج، فيما كانت الجائزة الخاصة بأحسن ممثلة من نصيب الفنانة فاطمة بوشان، أما جائزة أحسن ممثل فعادت من نصيب الفنانين مبارك العطاش ومحمد أوراج.

أما جائزة أحسن فيلم قصير فكانت من نصيب الشريط الذي يحمل عنوان «إيماجين» وهو من توقيع عزيز المالح، فيما عادت الجائزة الخاصة بمسابقة أحسن سيناريو لعبد الله الماني بفيلم «إيزاريفن».

وقد تنافست على الفوز بالجائزة الخاصة بالفيلم الطويل، والتي ترأس لجنة تحكيمها السيد جمال بلعديوب خمسة أفلام، فيما تبارت على الجائزة الخاصة بأحسن فيلم قصير، والتي أسندت راستها للسيد محمد بلوش، سبعة 7 أفلام، بينما قدمت للجنة التحكيم الخاصة بمسابقة أحسن سيناريو 8 مشاريع، وترأس لجنة تحكيم هذه المسابقة الفنان الحسين باردواز.

وتميزت الدورة الخامسة للمهرجان الوطني للفيلم الامازيغي بإعطاء اهتمام خاص للفيلم الوثائقي، حيث تم بث مجموعة من هذه الأشرطة خلال أيام المهرجان، إلى جانب تنظيم ورشات تكوينية بمقر الكلية المتعددة التخصصات، حيث همت هذه الورشات أيضا تقنيات ومقومات كتابة السيناريو.

وموازة مع الأفلام المرمجة في هذه الدورة، تم تنظيم ندوة حول موضوع دور الإعلام في تطوير السينما الامازيغية، كما استفاد جمهور وضيوف المهرجان من جولات استطلاعية لبعض أهم المواقع السينمائية في ورزازات.

اختتام فعاليات ملتقى الطفل الامازيغي بتبنيزت جماعة تفجيجت

بالمستوى الابتدائي لممثلي جمعية تفجوت بتبنيزت وهم على التوالي محمد أهوش وحسان جمان وحسن كرزواوي أما جوائز المستوى الإعدادي والثانوي فقد حصل على الرتبة الأولى أزوا محمد من تامينوت فرع تفجيجت والمرتبة الثانية البشر المغاري والثالثة خالد اوهمو وكلمهم من جمعية تفجوت ليختتم اليوم الأول بأسمية فنية احتيتها مجموعة تتمارت.

وفي اليوم الثالث من الملتقى تم تنظيم دورة تكوينية في المسرح الامازيغي لفائدة الأطفال واشتملت هذه الدورة التكوينية ورشتين الأولى خاصة بالتخييل والتشخيص أطرها أحمد الديب والثانية خاصة بالإرتجال انطلاقا من النص أطرها الحسن اركان و ابراهيم امخزني هذا النشاط الذي عرف بدوره حضورا متميزا لأطفال البلدة حيث استفادوا من فقرات متميزة من التشخيص.

كما تم تنظيم ندوة تحت شعار «مستقبل الامازيغية رهين بتوعية الطفل الامازيغي» أطرها الأستاذ محمد أكوناض بمدخلته تحت عنوان «الدفاع عن الهوية الامازيغية للطفل الامازيغي» ومدخلته ثانياة ألقاها الأستاذ عبد الوهاب بوشطارت تحت عنوان «إدماج الطفل الامازيغي في النضال من أجل الحقوق الثقافية واللغوية للامازيغية». وقد أعقبت هذه المداخلات مناقشة مستفيضة من طرف الحاضرين الذين تشكلوا من ممثلي الجمعيات وفعاليات مدنية وسياسية مختلفة.

وفي جو من الحفاوة وحسن الضيافة تم تكريم الممثل الامازيغي الكبير الحسين برداوي اعترافا بأنشطته النضالية وإسهاماته الكبرى في مجال الطفولة الامازيغية كما تم تكريم الأستاذ الكبير عبد الله بنحسي الباحث الامازيغي اعترافا بإسهاماته الكبرى في مجال الثقافة الامازيغية والمتناضل علي اغيلاس الفاعل الجمعي الكبير.

واختتمت أشغال الملتقى بأسمية فنية أحييتها فرقة ابراهيم حيث عطر فضاء ساحة «الجماعة» بأشعار رائعة ممزوجة بزغاريدي متناسقة ومقاطع من «تنظلمات» تناوب على إنشائها مجموعة من الرواسي مما أضفى على الأسمية سحرا خاصا ينسل في أنبايه جمال اللحن والكلمة.

أسدل الستار على فعاليات ملتقى الطفل الامازيغي في دورته الأولى الذي نظمتها جمعية تفجوت للتنمية الإجتماعية والثقافية بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الامازيغية تحت شعار، «الطفل الامازيغي مستقبل الامازيغية»، وذلك أيام 18 و19 و20 نونبر 2010. وقد عرف الملتقى نجاحا باهرا على كافة المستويات نظرا للإمكانات المرصودة لها من طرف الجمعية كما عرف حضورا مكثفا لأطفال الجمعيات المحلية والجهوية وحضور عدة جهات كمثلي الجماعات المحلية والمنظمات الحكومية الغير الحكومية. ويهدف هذا الملتقى إلى ترسيخ الهوية الامازيغية، وتثبيت مقوماتها لدى الأطفال والشباب، هذه الهوية التي نعتزها مرجعية ثقافية ووضع مقاربة شمولية والرفع من شأن الدور الذي يلعبه الطفل الامازيغي في تحقيق سمو للثقافة الامازيغية وفتح نقاش جدي حول الوسائل الكفيلة للنهوض بالطفل الامازيغي والخروج بنوصيات من شأنها النهوض بهذه الفئة ووضع الإستراتيجيات التي ينبغي إتباعها من أجل أن تكون هناك إستراتيجية واضحة للاهتمام به واتقاد هويته والاندفع بالطوفولة الامازيغية إلى الأمام إيمانا

بأنها من مستقبل الامازيغية رهين بتوعية الأجيال الصاعدة. وعرف الملتقى تنظيم ورشات تكوينية حول موضوع التدريس بالامازيغية، لفائدة تلاميذ السنتين التعليم الإعدادي والثانوي والتعليم الابتدائي من تأطير كل من الحسن جمان وعمر السايح والتي عرفت إقبالا من طرف التلاميذ حيث كان المشاركون على موعد مع ورشة تضمنت عرضين حول موضوع ديدانتيك تدريس الامازيغية وكرونولوجيا تدريس الامازيغية بالمدرسة الغربية، وعرض حول الكتابة بالحرف الامازيغي تيفيناغ حاول فيه الأستاذ عمر السايح مقارنة هذا الحرف العريق مقارنة تاريخية وتقديم الحرف تيفيناغ ليلعب المشاركون على بياداعه حيث ألقى كلمة فقرأته وكتابه. وتتلقت بعد ذلك مسابقة أولياد تيفيناغ أطرها بلقاسم بولون والتي عرفت مشاركة مكثفة لممثلي الجمعيات في كل من تبنيزت وتغجيجت وأداي، أفران، بوزكارن، تيمولاي، كلميم وطاطا. وبعد إلقاء وكتابة نص بحرف تيفيناغ وجمع الأرواق وتصحيحها تم الإعلان عن النتائج. وقد عادت الجوائز الثلاثة الأولى الخاصة

سواسة يصاهرون فواسة في مسرحية «ASIGGL»

وقد حاول الجميع، في البداية، أن ينكر علاقته ب «تودرت» ابنة الراعي، ويعد عنه التهمة، إلا أن التفاصيل التي أدلى بها الراعي جعلت الجميع يعترفون بنوع من اللامبالاة بمسؤوليتهم تجاه موت «تودرت».

وتركز المسرحية في الأخير على العلاقة الجيدة التي تربط بين بن عدنان مع صناع القربا المركزي في البلاد، إذ يتمكن بفضلها من الوصول إلى إحدى مراكز السلطة، ليغتتم بلعيد الفرصة ويُدفع بصهره إلى مساعدته من أجل مصارفة أراضى القبيلة وجعلها في ملكية زوجته لبنا. وتختتم المسرحية بدخول الراعي إلى مكتب بن عدنان شاهرا سلاحا أبيضاً في وجهه في محاولة للانتقام من موت ابنته، لكن يقوم الحراس بطرده مما أشعر بن عدنان بالحماية، ويسخر بالتالي من ضعف حيلة الراعي.

المسرحية من إخراج الفنان حميد أشتوك، وكتابة نص لعبدالله صبري، وإدارة إنتاج للحسين لركون، وفي السينوغرافيا كل من اسماعيل مورايج ورشيد بولوي، وهشام الذهبي في الإنارة، وحسن منان في الموسيقى، وتشخيص كل من حميد أشتوك، الطيب بلوش، تافوكت، كبيرة البردوز، مصطفى فايز، ورشيد أبحار



تم يوم السبت 25 دجنبر، عرض مسرحية «asiggl» (الخطوبة) للنادي المسرحي «ناسونا» التابع لفرع منظمة تاماينوت بأيت ملول، في أول محطاتها من جولة تضم عدة محطات أخرى، وذلك بقاعة العروض التابعة للمركز الثقافي جمال الدرة بأكادير.

وحسب الكاتب المسرحي عبد الله صبري، فالمرحبة مستوحاة من كتابات الكاتب الإنجليزي بريستلي، وتحدثت عن التري «بلعيد» القادم من الجبل، وبصفة خاصة من سوس، ليطلب يد «لبنا» ابنة عائلة «بن عدنان» البرجوازية القاطنة بالمدينة، وبالضبط بالعاصمة العلمية فاس.

ويظهر من خلال المسرحية أن بلعيد شخص فاحش الثراء ويملك العديد من الأراضي والمزارع، ومحب لجمع المال بشكل مهووس، ويأمل من خلال الزواج، لبنا، ابنة عائلة بن عدنان الفاسية، احتساح الأسواق الدولية من خلال شركات الاستيراد والتصدير التي تملكها هذه العائلة من جانبه يأمل بن عدنان الاستفادة من خلال هذه المصاهرة من الأراضي ومزارع بلعيد. إلا أنه وفي عز طقوس الخطوبة، يطرق باب العائلة الفاسية، «أمكسا» (الراعي) ويقيم العائلتان بكونهما مسؤولتان عن وفاة ابنته التي انتحرت في القرية قبل قدموه إلى المدينة بأيام.

تامايونوت تعرض مسرحية «ISASAN» أو التعلق بالأمل الوهم



دممت منظمة تاماينوت فرع تيزنيت العرض الأول لمسرحيتها الجديدة «Isa-san» (الأوهام» بدعم من المعهد الملكي للثقافة الامازيغية بدار الثقافة بتبنيزت يوم الأحد 26 دجنبر 2010. اقتبسها محمد بلعيد أمايور عن مسرحية casa de los siete balcones التي مؤلفها الإسباني ألكاندرو كاسونا، وشخصها كل من: رشيد بوركج وفاطمة بلكاهية وأحمد الراجي ورضوان أشو. وتطرقت المسرحية أسئلة الذات والهوية... في زمن تاه فيه الإنسان واغترب فيه الفكر والوجدان... تبحث الرموز عن مفاتيح لحلول الإنسان الراض وراء الوهم متيقنا أشد اليقين أنه الأمل... ليتحول الثالث الثابت في الهوية إلى ثنائي بين الأرض واللغة في غياب الإنسان اللاهت وراء الأوهام... ويبقى السؤال، إلى متى يستمر الإنسان في تعلقه بالأمل الوهم؟

وتجدر الإشارة إلى أن السينوغرافية من إنجاز عبد المومن مستقيم و موسيقى فاطمة واعيان وإدارة حسون الكتمور، و اعتمد المخرج على تقنية المسرح داخل المسرح أو المسرح للمضاعف في أسلوب وظف فيه التعبير الجسدي وتخلته مواقف كوميدية تفاعل معها الجمهور الذي ظل مشدودا بخبوط القصة من البداية و محاولة فك الرموز و العلامات التي استعملت في العرض، قاموا بأدائها. وبعد تيزنيت سفواصل الفرقة جولتها بأكادير يوم 09 يناير 2010 بعدها طانطان فمراكش ثم الحسيمة.

أحمد بوكوس : تكريم العنصر النسوي يندرج في إطار السياسة الوطنية التي تهدف إلى الاعتراف بالمرأة المغربية وبقدراتها في مجال البحث والتربية والتكوين

فاطمة صدقي : المرأة الامازيغية لعبت دورا مهما في النهوض بالثقافة واللغة الامازيغية

المرزية القوية المحكمة في امتلاك السلطة أو عدم امتلاكها، صاحبه غياب ثم حضور تدريجي للمرأة في مجالات القرار.

وأجمع كل من هنو لمرج وفاطمة بوخرص والحسين أيت باحسين على أن المعهد الملكي ساهم بشكل فعال، في تحقيق مكاسب لم تكن موجودة على أرض الواقع الثقافي والاجتماعي والسياسي قبل تأسيسه معتبرين أن أكبر تحد هو تحقيق الهدف البعيد ألا وهو إتاحة الفرصة لنقل هذه المكاسب إلى الأجيال القادمة، منوهين بمبادرة التكريم التي تدخل في إطار التدبير الحكامى الجيد للمؤسسة.

وركز الحسين المجاهد الأمين العام للمعهد خلال هذا اللقاء في مداخلته والتي تحولت حول : «تتمتع الموارد البشرية بدعم لإرساء ثقافة المؤسسة» على تحديد مفهوم الثقافة المؤسساتية في الأدبيات الحكامية، حيث أبرز أن مفهوم الثقافة المؤسساتية يعتمد على مجموعة من المبادئ والقيم التي تحدد ما يعرف بالذكاء المؤسسي، الذي يرتبط بدوره بدرجة الذكاء الثقافي للمؤسسات بصفة عامة في تفاعلها مع ثقافة محيطها الذي تتحرك فيه، ويحدد جزءا من هوية هذه المؤسسات.

وأشار إلى أن المعهد الملكي للثقافة الامازيغية يحرص على الاحتفاء بكل المناسبات بالعنصر البشري بوصفه رأسا مائلا نسياسا، وذلك بتكريم رجال ونساء هذه المؤسسة التي تحرص وباستمرار على انخراطها الدائم في أورش تنمية الكفاءات البشرية التي يقوم عليها النهوض بالامازيغية، من فنانيين ومرميين وأطر جمعوية وغيرها. وأبرز السيد الأمين العام أن المؤسسات القيادية تعتمد على الابتكار التدبري، كما تستعمل تعبئة مواردها البشرية من أجل إرساء ثقافة مؤسسية ملائمة لأموريتها.



والاقتصادية . وقالت إن المرأة، بصفتها عنصرا بشريا، واعتبارها عنصرا أساسيا في المجتمع، تلعب دورا هاما في كل مسارات الحياة بمختلف أوجهها وتوجهاتها، بحيث تنتج وتعمل وتربي وتعلم، كما لها دور هام ليس فقط في حفظ التراث الامازيغي المغربي وإنما أيضا في النهوض باللغة والثقافة الامازيغيتين في العقود الأخيرة. كما أوضحت أن «مجالات الرصيد الرمزي التي ترفع أو تدني من قيمة اللغات الاجتماعية هي نفسها التي تتحكم في مدى قيمة المرأة الاجتماعية»، مبرزة أن غياب المرأة، ثم حضورها التدريجي في المجالات العمومية، ذات الحمولات

الوطنية وذلك في المنابر الفكرية التي تستوجب القيام بالترافع من أجل التعريف بالثقافة الامازيغية..

وقالت فاطمة صدقي، عضو مجلس إدارة المعهد الملكي، في مداخلة لها تحت عنوان «تثمين العنصر البشري بصفة المؤتمن» أن الخطاب الملكي بأجدير (17 أكتوبر 2001)، أعاد الاعتبار للامازيغية مثلما أعاد الخطاب الملكي في 10 أكتوبر 2003 الاعتبار للمرأة.

وأشارت صدقي إلى أن المرأة المغربية ساهمت في تطوير الحياة وبناء التاريخ، سواء تعلق الأمر بعملية تقسيم العمل أو تسيير الشؤون السياسية

أكد أحمد بوكوس، عميد المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، في اليوم الدراسي الذي نظمه المعهد الملكي للثقافة الامازيغية حول موضوع تثمين الموارد البشرية كرافعة للنهوض بالثقافة الامازيغية يوم الأربعاء 22 دجنبر من السنة الماضية، على أن تكريم العنصر النسوي يندرج في إطار السياسة الوطنية التي تهدف إلى الاعتراف بالمرأة المغربية وبقدراتها في مجال البحث والتربية والتكوين، وغيرها من الميادين منها بأداء العنصر النسوي في كل المجالات مبرزا دوره في تحديث المؤسسة والنهوض بالامازيغية. وأضاف أحمد بوكوس، خلال اليوم الدراسي والذي كان مناسبة لتكريم كل من هنو لمرج وفاطمة بوخرص والحسين أيت باحسين، أن فلسفة المعهد في علاقته بالموارد البشرية تستند على الأسس المعتمدة في مجال التدبير الاستراتيجي.

وأشار إلى أن هذا التدبير يقوم بالأساس، على ضرورة توفير ظروف الاشتغال للموارد البشرية واعتماد سياسة تواصلية مؤسسية داخل وخارج المؤسسة، مشيرا إلى أن المعهد يتوخى من وراء تنظيمه لهذا اليوم الدراسي «القيام بعمل كفي» اتجاه أطره وباحتية الذين عملوا منذ عقود في سبيل خدمة التربية والتكوين، كما اضطلعوا بدور حيوي في النهوض بالثقافة الامازيغية، موضحا أن المؤسسة تولى أهمية قصوى للموارد البشرية باعتبارها رأسا مائلا مهما يونه يستحيل على هذه المؤسسة أن تحقق الأهداف والمهام الاستراتيجية التي أنيطت بها في الظهير المحدث والمؤسس لها. وأشار في هذا الصدد إلى أن طاقم الباحثين بالمؤسسة، هذا علاوة على مهامها التقنية والإجرائية والأكاديمية بالمعهد، في الأنشطة الإشعاعية للتخصيس بأهمية المكون الامازيغي في الثقافة

الفتانة الامازيغية شريفة كرسيت تشارك في المهرجان الدولي للفنون الزنجية بدار



شاركت الفتانة الامازيغية شريفة كرسيت في اليوم المغربي بالمهرجان الدولي للفنون الزنجية المنظم أخيرا ، بالمعهد الفرنسي بدار. وقد أمتعت الفتانة الامازيغية التي توصف ب«الصوت الذهبي للأطلس» الجمهور بنبراتنا الصوتية المتميزة. وتضمن البرنامج حفل زواج وذلك لإبراز غنى التراث المغربي، وهو ما أضفى جوا من المرح وشكل مناسبة لإلتقاء أفراد الجالية المغربية المقيمة بالسينغال، ولحظة للاستمتاع والاكتشاف. واختار وفد وزارة الثقافة فضاء «ساحة الذكرى»، الذي احتضن الجانب السينمائي للمهرجان، لتنظيم هذا الحفل الذي تميز بحفل للحناء وتقديم العروس وحملها فوق «العمارية».

وشهد هذا الحفل مشاركة مجموعة «طوبور كناوة» برئاسة المعلم عبد السلام عليكان والتي أمتعت الجمهور بمعزوفات كناوية رقص الجمهور الحاضر على إيقاعها. وشكل هذا الحفل، الذي حضره بالخصوص سفير المغرب بدار السيد طالب برادة، والعديد من أعضاء السلك الدبلوماسي المغربي المعتمد بدار، مناسبة للاحتفاء أيضا باللباس المغربي التقليدي، ممن خلال تنظيم استعراض للقفطان المغربي.

وقدمت مصممة أزياء مغربية آخر أنواع هذا اللباس التقليدي العريق الذي حافظ على رونقه على مر العصور واستطاع التكيف مع صيحات الموضة دون أن يفقد أصالته. وفي الجانب السينمائي، تم عرض العديد من الأفلام المغربية الطويلة بقاعة الهواء الطلق ب«فضاء الذكرى». وقدمت أفلام «أموك» لسهيل بنبركة،

مجلس الجالية المغربية بالخارج يكرم الإعلامية البلجيكية من أصل مغربي أمينة بنهاشم

ببلجيكا» .

ومن جهتها قالت المحتفى بها إنها متأثرة أيضا تأثر بهذا التكريم، مشيدة بكل الفريق الذي اشتغل معها لانجاح برنامج «إليك». وقالت «كنت صيرة وصوت هذا البرنامج لكن كان هناك فريق بالكامل معي الذي أحرص على شكره الآن».

تصدر الإشارة إلى أن للاختي ازيادات عام 1947 بأزرو وغادرت المغرب سنة 1970 للاستقرار في بلجيكا ودرست الحقوق ثم الصحافة بالجامعة الحرة لبروكسيل. والتحققت بالقناة التلفزية البلجيكية الفرانكوونية عام 1973 وتولت تقديم برنامج «إليك» في إطار برامج موجهة للجالية العربية.

ويتعلق الأمر ببرنامج ثقافي واجتماعي وخدمي، كان يسعى من خلال روبوتاجات وشهادات، إلى عكس حياة وظروف عيش المهاجرين. وفي التسعينات تحول البرنامج الشهري (إليك) إلى برنامج (سندباد) كان يثقف بالفرنسية ويهم جمهورا واسعا أكثر يضم جاليات الهجرة والبلجيكين.

وفي عام 2001 ترك (سندباد) مكانه لبرنامج آخر ألف ثقافة وثقافة الذي استمر حتى 2007 .

وتتميز هذا الحفل بتوقيع اتفاقية إطار بين مجلس الجالية المغربية بالخارج والجامعة الكاثوليكية للوفان.

احتفى مجلس الجالية المغربية بالخارج مساء أمس السبت بروكسيل، بالاعلامية المغربية من أصل مغربي للاختي أمينة بنهاشم منتجة ومنشطة سابقة لبرنامج موجه للجالية المغربية كان يثقف على أوج أنير الإذاعة والتلفرة البلجيكية الفرانكوونية (إر تي بي إف) .

وخلال أمسية، نظمت في إطار لقاء (مغريبات من هنا وهناك) ، أكد السيد إدريس اليزمي رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج أن السيدة بنهاشم كانت أول صحفية أجنبية نجحت في فتح فضاء بالتلفرة البلجيكية حول الهجرة من خلال برنامج ثقافي وسياسي واجتماعي.

وقال اليزمي خلال هذا اللقاء الذي حضرته السيدة فضيلة لعنان وزيرة الثقافة والسعي البصري والصحة وتكافؤ في الحكومة البلجيكية والسيدة ليل شهيد المندوبة العامة لفلسطين لدى الاتحاد الأوروبي، إنه خلال عقود ويتوالى الأجيال واكبت السيدة بنهاشم قضية الهجرة ومسلسل تجنر جالية الهجرة بالخارج. وحيث السيدة لعنان من جهتها «المسار الفريد والتميز، لسيدة واكبت تاريخ الهجرة المغربية ببلجيكا. وأشارت إلى أن السيدة بنهاشم كانت شاهدة على التغيرات والتحول التي عرفتها هذه الهجرة، مضيفة أن هذه السيدة تعد «ذاكرة حية لتاريخ المغرب

و«الجامع، لداوود أولاد السيد، وأما تريده لولا» لنيل عيوش، لهواة الفن السابع بانوراما عن السينما المغربية المتجددة والمتميزة. وفي ما يتعلق بالمسرح، كان المغرب حاضرا بمسرح سورانو بدار من خلال مسرحية «آخر ليلة»، من إبداع لطيفة أحرار. ومن أقوى لحظات المشاركة المغربية الحفل الغنائي الذي أقامه المعلم عبد السلام عليكان رفقة مجموعته «طوبور كناوة». كما تم تقديم حفل غنائي جمع بين المعلم حميد القصري ومجموعة «حسن حكمون»، واختتم برقص للشباب خالد والمعلم القصري.



Ryad Mogador

H O T E L S

ΣΥΛΛΟΓΗ
2011 - 2967



Ο ΣΥΛΛΟΓΟΣ ΟΥΚ ΕΙΝΑΙ
ΣΥΛΛΟΓΗ ΟΥΔΕ ΣΥΛΛΟΓΗ



08 010 08 020
www.ryadmogador.com

Ε.Ο.Ρ.Ο., ΘΥΣΟ., Χ.Λ.ΣΟ Α Σ.Ι ΣΕΣΚ Ψ .Ι.Κ. Α Ε.Ι.Ο.